يسألونك عن الثورة



تأليف

محمد جلال عبد الرحمن

يسألونك عن الثورة

يسألونك عن الثورة

تأليف
محمـد جـلال عبد الرحمن
محامي بالإستئناف العالي ومجلس الدولة
محكم معتمد بدرجة مستشار تحكيم
مستشار قانوني بالمملكة العربية السعودية

الطبعة الأولى

رقم الإيداع: ٢٤٥٥ / ٢٠١٣

الترقيم الدولي: ٦-٣٢-٦١٦٦-٥-٩٧٧-٩٧٨

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــداءْ

إهداء إلى من علمني حسن الخلق والحلم ...

إلـى مـن علمنـي كيـف أرتـدي ثـوب العبوديـة أمـام الخـالق، وأخلعـه عنـد المخلوق.

إلى روح والدي رحمه الله تعالى

إلى من علمتني معني الرحمة والإنسانية ...

والدتي حفظها الله تعالى

إلـى كـل باحـث عـن الحـق والحريـة والعدالـة يأمـل أن يكـون سـفيراً لـهم ليمنحهم لنفسـه ولأهـله وللآخريـن.

إلى كل مواطن غيور على دينـه وعرضـه ووطنه ثبت في نفسه العمل لـه وللآخـرين ، تنـازل عـن لذتـه الفرديـة المحـدودة؛ للمـصلحة العامـة المطلقة، كما قال الشاعر:

علمتني الحياة أني إن عشت

لنفسي أعشْ حقـيراً هزيـلاً

علمتني الحيـــاة أني مهمـا

أتعلم فـــلا أزال جهـــــولاً

إلى كل فرد في هذا الوطن دعم الحق، وقرر المواجهة لكل شيء سلبي وثارعلى التخاذل والخمول.
وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

تقديم

هذا كتاب لم يولد دفعة واحدة، بل جاء ما انطوى عليه واحتواه تباعا، ليرسم معالم إيجابية مؤلفه، وهو يتفاعل بعقل خلاق ونفس فياضة بالمشاعر الوطنية الخالصة وذهن صاف رائق، مع الأحداث والوقائع التي مرت مصر منذ ثورة ٢٥ يناير وحتى الآن، وهذا هو الناظم الأساسي بين أشتات الكتاب، والعمود الفقري الذي يمسك بأطرافه على تنوعها وتعددها.

وتبرهن مادة الكتاب على شيئين، لا يخطئهما عقل فهيم ولا تهملهما نفس بصيرة، الأول هو أننا أمام كاتب يمتلك أدواته باقتدار، سواء جزالة العبارة وسلاستها أو وضوح الفكرة ونصاعتها ناهيك عن إمكانية ظاهرة في تتبع مسار للبرهنة يخدم الفكرة ويعزز الحجة ويأخذ القارئ إلى الأمام. والثاني هو أن الكاتب يتمتع بإحاطية نسبية، يدل عليها تنوع مادة الكتاب بين السياسة والأدب والاقتصاد والاجتماع والدين والفلسفة، ما ينم عن تكوين معرفي جيد لمؤلفه، ورغبة جادة في امتلاك ناصية الإبداع ، ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

ويستطيع القارئ هنا أن يلم ببعض الأحداث الجارية، والوقائع السارية، التي شهدتها بلادنا عقب الثورة، وحفلت بها وسائل الإعلام مقروءة ومسموعة ومرئية ومتعددة، كما يكون بوسعه أن يقف على بعض أفكار الكاتب وخواطره حيال معان دينية وفلسفية وأدبية جلية، علاوة على رصده ظواهر اجتماعية فرضت نفسها على حياتنا المعاصرة، ولم يعد بوسع أحد أن يتجنبها ويهرب منها.

لكل هذا فإني أرى أن قراءة هذا الكتاب مفيدة من بعض النواحي، بقدر ما استقر في يقيني أن لصاحبه موقعه الذي ينتظره في مقدمة صفوف الكتاب، شرط أن يستمر في القراءة بلا حدود وفي أي اتجاه، وألا يدع مداد قلمه يجف، وأن يتخير في المرات المقبلة موضوعا واحدا، أو فكرة وحيدة، ويوسعها تأملا، ويجمع بشأنها كل ما يخصها من معلومات، ثم يكتب عنها من شتى جوانبها، فينتج لنا عملا مكتملا يرسخ به وجوده باحثاً وكاتباً.

د. عمار علي حسن

المقدمة

ملامـــح الكتـــاب

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الانبياء والمرسلين ... وبعد،،،

هـذه صحائـف مصريـة .. أرسلت مـن الثـورة المصريـة المجيـدة "ثـورة ٢٥ ينايـر" ، والتي تعد بحراً ذاخراً في أحداثها وأحوالها التي تؤكد وبلا ريب أن لمصر مكانة سامية في قلب شعبها ، كما قال الشاعر:

مصر الكنانة ما هانت على أحد

الله يحرسهـــا عطفـاً ويرعاهـا

ندعوك يا رب أن تحمي مرابعها

فالشمس عين لها والليـل نجواها

وقد وقفت على هذا المنهل العـذب، فكـان هذا الكتـاب ثمرة من ثمـار الثورة المصرية، وأثراً من آثارها العظيمة ، بعد أن يسر الله لـي كتابـة الكثير من المقالات في عدد من الصحف والجرائد العربيـة، وقد ارتأيت جمع هذه المقالات في كتاب يحفظها لمن يرغب فـي الإطـلاع عليها للفائدة، أو للمتعة، ومهما يك من وصف، أو مواكبة لتلك الثورة في كتابي هذا، فلا أستطيع أن أعبر عن عظمتها، أو عن الآمال التـي عاشها الشعب فـي ظلالها، فهـي التـي جعلت من اليأس أملاً، ومن الفشل فوزاً، ومن الضعف قوةً.

وإنني آمل وكلي ثقة في الله عز وجل، أن يعطينا أجر أيامٍ وليالٍ طويلةٍ..، بكينـا فيهـا مصـر الأصـالة مـع الكثيرين مـن أبنـاء جيلنـا الأحـرار قبل الثـورة وبعدها، بتأثر فـي النفوس وتهيج فـي الخـواطر، نميد مـن الهـم، حتـى كـاد أن يفت العضد..، بكيناها منذ أن عرفنا تاريخنـا العظيم مقارنـة بواقعنـا الأليمْ ..، مـصرنا المسكينة التـي احتملت وقاحة وصـفاقة بعض أبنائهـا الـذين حكمونـا بـالقوة والـبطش، فعـاثوا فـي الأرض فسـاداً..، تعـالوا علينـا، واحتقروا نسـاءنا

ورجالنا، وشتمونا في الطرقات، وهم في حمى الأنظمة الغربية، وكأنهم إحتلال..، يشبعون ونحن نجوع..، يعبثون ونحن نئن..، يستغرقون في الترف، وناعم العيش، وأغرقونا في الضنك وبؤس الحياة، لم يتركوا لنا من حضارتها العظيمة، إلا كما تترك الشمس من الشفق الأحمر في حاشية الأفق، ولم يقنعهم أنهم أبناء لتلك الأرض، فيستبقون منها شيئاً طاهراً ..، فأسرفوا في الترف وحرصوا على سلب أموالنا ليشبعوا شهواتهم، فاستسهلوا الجور على الشعب..، ولكنه شق كثافة هذا الصمت المبهم بثورته المجيدة، وجمع أطراف نفسه المبعثرة، وتلاقينا بعد دهر طويل في ميادينها، بالروح المصرية الأصيلة، بعد سنوات طويلة مشى فيها الفساد بين الشعب وحريته وكرامته..

ولا ريب أننا مصرّون على إجلاء ما ورثناه من نظامنا البائد، وإزالة كل أثر لذلك عن مصرنا الحبيبة، سائلين الله تعالى أن يعوض الوطن خيراً بدماء أبنائه التي دفعوها ضريبة في مواجهة نظام مبارك، الذي استطاع أن يفسد في أرضنا، بما شاء وكيف شاء، حتى أصبح الوطن بالنسبة لأبنائه في انزواء عن تطلعاتهم كرجل خجولٍ حييٍ، وعائق لآمالهم كطريق وعر كله مضايق ومزالق.

محمد جلال عبدالرحمن

محافظة المنيا في ذي الحجة١٤٣٣ ديسمبر ٢٠١٢م.

ارفع رأسك فإنــك مصـــري

إن الأرواح التي زُهقت وسالت دماءها في ثورة الخامس والعشرين من يناير لأجل مصر، قلب العالم الإسلامي، وقلب الأمة النابض بالحياة، لم تذهب هباءاً أو هدراً، وليست خسارة لوجهها البهي الكريم.

مصرنا الشامخة العالية التي يشار إليها بالبنان..، الحرة الأبية العصية على الغزاة والطامعين..، ارفع رأسك، فمصر عظيمة، كما قال الشاعر:

لعمرك ما مصر بمصر وإنما ** هي الجنة العليا لمن يتذكرُ

فهي التي حاربت الصليبيين، وحررت بيت المقدس..، قهرت جيش التتار، الذي زحف على العالم كله وأرعبه، فلم يوقفه ويبيده على بكرة أبيه، إلا جنود مصر الأطهار..، وتصدَّت للحملة الفرنسيَّة حتَّى أخرجتها، وهي صاغرة..، وأخرجت الاستعمار البريطانيِّ رغماً عن أنفه..، وواجهت العدوان الثلاثي بكل قوة، وحطمت خط بارليف بجبروته عناده وعتاده..

قال خالد بن يزيد: كان كعب الأحبار يقول: لولا رغبتي في الشام لسكنت مصر، فقيل: ولم يا أبا اسحق ؟ قال: إني لأحب مصر وأهلها، لأنها بلدة معافاة من الفتن، وأهلها أهل عافية، فهم بذلك يعافون، ومن أرادها بسوء كبه الله على وجهه، وهو بلد مبارك لأهله فيه.

ارفع رأسك، فمصر حامية الملة والدين..، راعية الإسلام والمسلمين..، في أرضها الوادي المقدس طوى..، وفي أرضها نهر النيل المبارك الذي ينبع أصله من الجنة..، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "سيحانُ وجيحانُ والفراتُ والنيلَ كلٌّ من أنهار الجنة "(١)، وكما قال ابن النقيب في وصف النيل:

كأن النيل ذو فهم ولب *** لما يبدو لعين الناس منه

فيأتي عند حاجتهم إليه *** ويمضي حين يستغنون عنه

---

(١) رواه مسلم (٢٨٣٩) .

وفي أرضها الجبل الذي كلم الله عليه موسى عليه السلام..، والجبل الذي تجلى الله عز وجل إليه فانهد الجبل دكاً..، وفي أرضها الربوة التي أوى إليها عيسى عليه السلام وأمه..، وفي أرضها ضرب موسى عليه السلام بعصاه، فانفلق الحجر وانشق البحر..، وفي أرضها ولد الكثير من الأنبياء، كما قال شهاب الدين أحمد بن عبدالوهاب النويري رحمه الله: ولد بمصر من الأنبياء جماعة عليهم الصلاة والسلام، منهم: موسى، وهارون ويوشع بن نون، ودانيال، وارميا، ولقمان، وعيسى بن مريم"..، أما من كان بها من الأنبياء: سيدنا إبراهيم الخليل، وإسماعيل، ويعقوب، ويوسف عليه السلام، واثنا عشر سبطاً..

ودخل مصر الكثير من الصَّحابة منهم: الزّبير بن العوام، والمقداد بن الأسود، وعبادة بن الصَّامت، وأبو الدَّرداء، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعبد الله بن عمر بن الخطاب وعقبة بن عامر، وعمار بن ياسر، وعمرو بن العاص، وأبو هريرة وغيرهم..

ولقد عاش بمصر الكثير من الفقهاء والعلماء: العزُّ بن عبد السلام، وابن حجر العسقلاني، والإمام الشَّاطبي، والإمام الشافعي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، اللَّيث بن سعد، ووُلِد فيها عمر بن عبد العزيز، وجعفر المتوكل على الله من الخلفاء..، كما قال يحيى بن سعيد: جُلت البلاد، فما رأيت الورع ببلد من البلدان أعرفه، إلا بالمدينة وبمصر..

وقد دعا لمصر الكثير من الأنبياء..، وكان سيدنا آدم أول من دعا لها، بالخصب، والرحمة، والرأفة، والبركة، وكذلك سيدنا نوح عليه السلام (١)..

مصرُ أرض الخيرات..، ووصف الله مصر بكونها مبوّأ صدق، فقال تعالى: (وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ)(٢)..، وقال الله تعالى على لسان يوسف عليه السَّلام:(قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ)(٣) ..

(١) نهاية الأرب في فنون الأدب (٣٢٢/١) لعبدالوهاب النويري، والنجوم الزاهرة (٣٠/١) لجمال الدين الأتابكي ولم يذكر له سنداً ولا من أخرجه.

(٢) سورة يونس الآية رقم ٩٣.

(٣) سورة يوسف الآية رقم ٥٥.

ورغم ما نراه في مصر حالياً من عدم استقرار في الأوضاع، ومحن، وأزمات لا تنتهي، وانتشار للجهل، والمرض، والفقر، ووجود التفاوت الطبقي، والبطالة، والظلم، والتمييز، والاستبداد، والاستغلال، والتفكك الأسري والاجتماعي ، إلا أننا آملين في مصر الجديدة برشد ومروة أبناءها المخلصين، أن يبدل الله كل ما قدمته الشرزمة الفاسدة إلى حال أفضل، حتى تعود مصر التي نعرفها، ونحن مصرون على ذلك، كما قال الشاعر:

بلاد ألفناها على كل حالة

وقد يؤلف الشيء الذي ليس بالحسن

عودوا إلى بانوراما التاريخ المصري بعيداً عن اراجيف المؤرخين ..، وسوف تعلمون أن المصريون، سيدخلون الجنة بلا حساب، لأن ما رأوه من عذاب الدنيا، ومن حكامهم ومسئوليهم طوال تاريخهم سيعفيهم من العقاب..

فالحمد لله لا زالت مصر شامخة الرأس، تسير من عصر الى عصر، ولا تعود إلى الخلف، فمصر هي الحاضنة والجسد، ولا زال تعلق المصريين ببلدهم وحبهم له الذي كان بلا حدود عبر التاريخ..

ارفع رأسك فإنك مصري

شهدائنا لا خوفُ عليهم، ولكن آفة حارتنا النسيان

شهدائنا من شباب ٢٥ يناير، الذين كانوا في عمر الزهور، لكن الطغاة سلبوا حياتهم، وكانوا على موعد مع تسطير كلماتهم الأخيرة، وهم ينشدون التغيير من أجل مستقبل أفضل لمصر، وللأجيال القادمة في المظاهرات، التي شهدتها مصر منذ اندلاع الثورة، ومازالت مستمرة حتى الآن.

إن التاريخ المصري سيذكر أسماء هؤلاء الشهداء الذين سطروا بدمائهم تاريخاً مجيداً، وشقوا طريقاً من الحرية في جبل الفساد والديكتاتورية لأبناء وطنهم.

لا شك أننا فقدنا، أنقى شباب مصر، وأطهرها.. فقدنا من يقدرهم التاريخ، ويعدهم مشاعلاً من الوطنية، والمثابرة، إلا أننا نستبشر بقول الله عز وجل: "ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون * فرحين بما آتاهم الله من فضله ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم من خلفهم ألا خوف عليهم ولا هم يحزنون(١)".

لكن لا أعرف لماذا أتذكر دائماً الكلمات التي بدأت بها رواية (أولاد حارتنا) للكاتب الكبير نجيب محفوظ..؟!، تلك الرواية التي كتبت في الخمسينيات وتقول (آفة حارتنا النسيان)..، لا أعرف لماذا أتذكر هذه الكلمات؟، عندما تثور رياح المقابر ساخطة على التهاون في حقوق الشهداء، الذين لم ينالوا على شيءٍ سوى القليل منها حتى الآن ..

صحيح أننا نأمل خيراً في ثورةٍ ضحّى الكثير من أبنائها وممن أيدوها، بأرواحهم من أجل الوصول إلى أهدافها "عيش – حرية – عدالة اجتماعية" ولكن واقع أمتنا وما سطرته كتب التاريخ في شأن حكامنا ومسئولينا بل والكثير من ابناء أمتنا الذين لا يتعلمون من التاريخ يجعلنا نقول أن تلك

---

(١) سورة آل عمران الآية رقم (١٧٠).

الآفة..، (آفة النسيان)..، ستلبس الحق ويضيع معها حقوق الشهداء وواجب القصاص إرضاءاً لله، وإشفاءاً لصدور أهلهم، وأبنائهم، وذويهم..

اتذكر هؤلاء الشهداء ويشخص أمام ناظري أبنائهم الايتام، وأمهاتهم وزوجاتهم، الذين لا يكفون صراخاً عليهم، ويخيل أمامي ما تركوه لأهلهم من المسئولية..، فمنهم من كان يعول اسرة، بل واسرتين ومنهم العامل الارزقي البسيط، الحداد، والنجار، وأصحاب المهن، والاعمال البسيطة..

قال الأديب الكبير/ نجيب محفوظ..، "أنه من الحكمة نسيان الماضي، لكننا ليس لنا من زمن غيره"(١). .، فلذلك يحضرني في ظل ذلك التراخي الذي يحدث الآن في مصرنا الجديدة الثورية بحق هؤلاء، ما كان يحدث مع البطل/ رأفت الهجان، من المخلوع مبارك ونظامه وإغفالهم الشديد له، وتقصيرهم حتى في علاجه في ايامه الأخيرة..، كانوا يعاملونه ليس حتى مثل رجالهم، الذين كانوا يأمرون فتطاع او أمرهم، كانوا يعاملونه باستهانة شديدة رغم قيمته ومكانته القومية والعربية، عاملوه هو والكثيرون من أبطال حرب أكتوبر وكأنهم ليسوا ابطالاً بل مجرمين!..

إن الأحداث في مصر تجدد نفسها..، فهل قدمنا لأهالي الشهداء ولأبطال هذه الثورة المجيدة شيء ملحوظ يذكر او عاملناهم بشكل يليق!..؟!، إنني لا اظن ذلك..

اناشد كل مسئول في هذا البلد بأن لا يدع آفة النسيان تلبسه، وأن يسقي شجرة الشهداء بالقصاص ممن سلب حياتهم، وأن يعطوا كل ذي حق حقه، فيقدروا أهالي الشهداء تقديراً يليق بمن اختار لنفسه الموت، لكي يعيش غيره، وذلك حتى لا تطاردنا جميعاً لعنات الدماء.

نسأل الله أن يلحقنا بهم، وأن يلهم أهلهم وذويهم الصبر والسلوان، خاصة أن شيئاً من القصاص لم يحدث حتى الآن.

---

(١) رواية أولاد حارتنا للأديب والكاتب الكبير نجيب محفوظ .

مصر بين تطبيق الشريعة وتطبيق الرؤية المذهبية!

ما تشهده دول الربيع العربي بصفة عامة في هذه الأيام من صراع وتوتر شديد أساسه تيار الاسلام السياسي الذي يظن بأنه حارساً للعقيدة، وأن الآخرين أعداء للإسلام، ويقفون حائلاً في تطبيق أحكام الشريعة.

إن الإسلاميين يوهمون البسطاء، بأنهم في جهاد كبير ضد أعداء الله، وأعداء شريعته، والذين يسمونهم بالليبراليين والعلمانيين..، يكفرون مخالفيهم، ويحتقرونهم، ويهدرون الحريات، والحقوق، ويحاربون المعرفة، والفن والإبداع..، يريدون أن يفعلوا بمعارضيهم، كما فعلوا في أفغانستان، والصومال..، يزيلونهم من طريقهم، حتى تخلو ساحة السياسة والثقافة لهم ..،

وليس صحيحاً ما يدعيه هؤلاء على طريقة تضليل البسطاء، واستدرار عواطفهم الدينية في سبيل الترويج لأغراضهم السياسية طويلة الأجل، والمستترة في شعار الدين من أن المعارضة الحالية في مصر ترفض الدستور مثلاً، لأنه إسلامي، وتأبى تطبيق أحكام الشريعة..

والحقيقة أن من ينازعهم في ذلك، إنما يرفض نتيجة منطقية يراها لتطبيق الشريعة الإسلامية من منظور رؤيتهم المذهبية، التي لا ترتب العدل، ولا الإنصاف، ولا يتحقق في ظلالها، إلا استبداداً باسم الدين..، بعدما اصبح الحلم الوحيد في عقول الإسلاميين مختلف باختلاف رؤيتهم، ومرجعية يشوبها أهواء النفس، والرغبات الإنسانية..، اصبحت مصر مقسمة بين قسم يطلب إنشاء دولة الخلافة الخيالية..، وقسم يطلب الاستيلاء على العالم..، وقسم يطلب مطاردة المتصوفة، وهدم الأضرحة، والآثار، والتماثيل الفرعونية ..، وقسم يكفر الدولة والحاكم، ويقتل الجنود المصريين على الحدود في نهار رمضان ..

وهناك من يفتي بجواز تزوير الانتخابات بدعوى أن الديمقراطية ليس من الشريعة في شيء، وإنما هي إمتدادُ لسياسات التغريب في بلادنا..، وقسم

يحاصر الإعلام ويضيق عليه حتى لا ينتقد أو يعارض وذلك يدعوا بحق إلى الغرابة، فكيف لأناس عانت كثيراً من الاضطهاد والإقصاء والظلم تمارسه على العباد..، وبذلك فإن ما يقدمه ويظهر به الآن الكثير من الإسلاميين ، إنما يعد لوناً جديداً من ألوان الظلم، والاستبداد بالمصريين..، ولا يختلف كثيراً عما كان بالأمس، بما وجده المصريون في عهد مبارك وغيره..، ولا يختلف كثيراً، عما وجدناه في حكام، شهدت لهم كتب التاريخ بألوان الاستبداد..

هم ينادونا بشعارات زائفة لا تستجيب لمظلوم، ولا تضرب على يد ظالم إنما تظلم وتدعوا إلى التفرقة والشقاق وتقاسم المجتمع المصري واستحكام النفور بين ابنائه، فمن يرفضهم لا يرفض تطبيق الشريعة بل يرفض المتاجرة..، باسم الاسلام وحمايته والخلافة ذبح الامام الحسين ومعه كثير من أل البيت وسحلت نساء أل البيت..، وصُلب عبد الله بن الزبير بن العوام رضى الله عنه..، وقصفت الكعبه بالمنجنيق وتم احراقها واحراق المسجد النبوى فى موقعة الحره..، وقتل الامام أبو حنيفه وغيره من العلماء..

لكن الكثير من أبناء هذا الشعب يخافون الاستبداد والاستحواذ، الذي برهن عليه جزء ليس بالقيل من الإسلاميين، إما لفظاً بتكفير كل من يخالفهم، أو فعلاً بالمحاولات التي لا تنتهي، والتي نجح الكثير منها في الإفتاءات على حقوق غيرهم، سواء في انتخابات البرلمان، أو داخل تأسيسية الدستور، بل إن الإسلاميين فيما بين بعضهم البعض يخافون من الرؤى والتفسيرات المذهبية لكل مسألة من مسائل التشريع في الحياة عملاً بالمثل الشعبي الذي يقول " الأرض الربحانة يظهر على حرثها"..

إن قلق الشارع المصري مشروع من منظور ما يراه كل يوم من مساوئ تطبيق الرؤية المذهبية، التي تختلف باختلاف الأفراد، أو من يدعوا بأنهم رجال دين..، فالفارق الكبير بين تطبيق الشريعة الإسلامية، وتطبيق رؤيتهم المذهبية على المشهد..، فبينما يدعوا القرآن إلى الصدق والعدل، وحرية المعتقد، إلا أننا نرى الكثير منهم يكذبون، ويظلمون، ويحنثون في القسم..، يكفرون الناس، ويطلقون ألسنتهم على شاشات الفضائيات على عباد الله، باسم

الدين، سواء على الساسة، أو الفنانين، أو الإعلاميين بسيل من السباب والقذف، ومحاولة إرهابهم وبغض النظر عن شخصية من يتناوبوا على أعراضهم..، فالإسلام الذي نعرفه لا يطلب أبداً إلى داعية، أو رجل دين أن يظهر، كإمرأة سيئة الاخلاق، توجه السباب والقذف، لجيرانها من شرفة المنزل..، وصدق الشاعر فيهم، إذ يقول:

أبدأ بنفسك فانهها عن غيها ** فإذا انتهت فأنت حكيم.

إن المشكلة تكمن في أن بعضاً من الاسلاميين يزعمون أن اجتهادهم الذي يطرحوه لحل مشاكل الأمة هو الإسلام الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، ولا يضعون في اعتبارهم، أنه محض اجتهاد قد يصيب حكم الله، أو قد لا يصيبه ..، فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا بعث أميراً على جيش أوصاه في خاصة نفسه بتقوى الله ومن معه من المسلمين خيراً : " وإذا حاصرت حصنا فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه فلا تجعل لهم ذمة الله ولا ذمة نبيه واجعل لهم ذمتك وذمم أصحابك لأنكم أن تخفروا ذمتكم وذمم أصحابكم خير من أن تخفروا ذمة الله وذمة رسوله وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله فلا تنزلوهم ولكن انزلهم على حكمك فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا"(١).

ولما كتب الكاتب بين يدي أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه حكما حكم به فقال: "هذا ما أرى الله أمير المؤمنين عمر فقال: لا تقل هكذا ولكن قل: هذا ما رأى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب".

إن ما كان يجب على الإسلاميين في هذه الفترة بالذات، هي محاولة توعية العامة حول الشريعة الإسلامية..، عن "سماحتها ، ومرونتها، وعمومها، وشمولها، وصلاحيتها لكل زمان ومكان"..، خاصة أنها جاءت في قسمين : قسم ثابت لا خلاف عليه ولا نملك أن نخالفه ، وقسم متغير فيه مرونة لأن تعاليم الإسلام في تنظيم شئون الحياة لا تتسم بالجمود..، ولكنها تختلف

---

(١) رواه الترمذي (١٦١٧) عن بريدة، وصححه الشيخ الألباني.

اخـتلاف لمجتمعـات والأزمنـة، فلـيس هنـاك تطبيـق معـين يلتـزم به المجتمع الإسلامي كله..، فتعاليم الاسلام لها هدف واحد وواضح، ولكن الاختلاف يكون لطريقة الوصول التي تختلف من مجتمع لآخر..

أما العبث الحالي يدل دلالة واضحة على نقص في عقول هؤلاء، ومحدودية في فكرهم..، هم ينادون بصوت مرتفع، بل مزعج وفي واد آخر، فلا يلبي مطالب أبناء هذا البلد، الذين يطلبون فيه أولاً - التطهير، والقصاص، والعدالة، والمساواة، وعدم التمييز- وفوق كل ذلك يطلبون رغيف عيش، وجرعة ماء تصلح للاستهلاك الآدمي..

أيها الإسلاميين إن الأيام تارة وتارة، ومداورة بين الناس..، فلابد أن تعلموا حتى لا تألموا مثلما ألم غيركم..، كما أنكم اليوم في حال، فإنكم أيضا في دول الربيع العربي كافة، وعلى الوجه الخصوص في "مصر"، تتعاملون مع مجتمعات ذات تكوين نفسي معقد ونسيج إجتماعي وديني مختلف..، إنكم تتعاملون مع أمة شاخت وشابت في ألوان "الاستبداد" بمسمياته المختلفة، وكان الفقر، والجهل، والمرض، والتعذيب، والانتهاكات في نفوسهم، وأجسادهم جزءاً لا يتجزأ وقريناً لصيقاً بحياتهم، إنما الآن هم يتنفسون نسمات الحرية، فلن يقبلوا أي شيء يستدرجهم إلى ما كان بالأمس، تحت أي مسمىً..، فنحن نطلب العدل، ففعلوه عليكم، وإلينا، وعلينا "بشريعة الله"، وليس بشريعة أنفسكم .. فيا معشر المسلمين اذا اردتم ان تدافعوا عن الدين وتنصروه فاطعموا المسكين وانشروا العدل بينكم ومنحوا الكرامه للإنسان كما قررها له الله منذ أن خلقه ..

والله نسأل أن يهدينا ويهديكم إلى طريق الحق والفلاح.

لماذا يهجر الصوفيون السياسة ؟!

التصوف هو منهج وبرنامج للتربية الروحية والسلوكية، يهتم بتطهير النفس، ويرتقي بالمسلم إلى مكانة سامية، بعد تقويم انحرافاته النفسية والسلوكية، فيما بينه وبين الله عز وجل، أو بينه وبين الآخر، أو بينه وبين ذاته، والدخول إلى مرتبة الإحسان التي عرفها النبي صلى الله عليه وسلم : أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك.

ومن ناحيتي ليست لي أي مآخذ على التصوف بحسب ما هو معروف عنه في الشريعة الإسلامية، بل إنني أميل إلى التصوف، ومحب لبعض المتصوفين، الذين يفعلون ما يقولون، فأجد فيهم ما يطلبونه من الناس، سواء في الترفع عن الدوافع الإنسانية الخبيثة، والحث على تهذيب، وتنظيم، وتوجيه النفوس..، ثم تزكيتها من شهوات إذا تحكمت فيها أصبحت كالأعشاب الخبيثة تحجب على الروح الإنسانية نور الحق والعدل، ودقة الإنصاف.

إن الدعوة الصوفية لم تأت بتعاليم منفصلة عن تعاليم الكتاب والسنة، بل هي روحها ولحمتها، لكن مآخذنا هي على سلوك بعض المتصوفين، وليس على التصوف الذي نعرف قيمته ومردوده على مجتمعنا الإسلامي، إذا تم تطبيقه، وصح السلوك إليه في إطاره الشرعي..، صحيح أن المتصوفين أكثر تسامحاً وسلمية من غيرهم، وأفضل من الذين رفعوا قيمة المذهب فوق رؤوسهم، وسكروا في تطبيقة من منظور أهواءهم، حتى ابتعدوا عن تعاليم الشريعة الإسلامية..، فتجد الكثير منهم يطلبون تعايشاً بين الناس بما لا تعرفه أحكام الشريعة من التكفير، والدعوة إلى التباغض، والمشاحنة والتباعد..، ومن ينتسبون إلى الدعوة الصوفية يجانبهم الصواب أيضاً في بعض الأمور خاصة في سلوكيات الغير عالمين بطرق التصوف مما عرض التصوف في

بداية القرن الماضي الهجوم عليه ..، وإن ذلك يستلزم التذكير والتنبيه عملاً بقول الله تعالى:" وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين"(١).

نحن نعيش في ظل التصوف، الذي يمارسه بعض العامة، تعبداً استثنائياً، لا أظنه بشريعة الله التي نعرفها ..، ترى معه أمورا غاية في الغرابة، لا تطيق احتمالها..، توصلك رغبة الغضب، أو الثورة عليها إلى حد الصمت، أو الثورة الضاحكة..، وقد رأيت الكثير من تلك السلوكيات، التي اكتفى بإضفاء وصف الغرابة عليها، رغم أنها تبلغ من الإثم مبلغاً عظيماً ..

هناك أناس ممن يدعون التصوف لا تجلس معهم، إلا وتشعر بأن عمر الأمة يضيع هباءاً وهدراً في سلوكيات ومفاهيم لا قيمة لها ..، فمفهوم هؤلاء عن التصوف يشتد كلما رأيت رجل ثري يملك الملايين، لكنه اختار أن يلبس ثياباً رثة وممزقة يدعي من خلال ذلك السلوك "التصوف"..، والحقيقة أن ما أظهر ذلك الرجل متصوفاً في نظر الجميع، إلا اختباءه في ذلك الثوب الممزق امتداداً"لبخله"..، لست ضمن الصف الذي يقيم الناس لمظهرهم، أو وجاهتهم ابداً، أو أن اجمع ذنوباً مصدرها الحديث عن الناس ..، بل اتحدث عن عقلية وفكر، وفعل غث ..، لا أتحدث من منطلق نظري، بل أعرف نماذج واقعية تعبر عن ذلك..، ترى البعض منهم يفسر القرآن والسنة النبوية المطهرة من منظوره المذهبي ليس له ضابطاً في ذلك، إلا اهواءه..

إن المجال لا يسعني لأن اتحدث عن سلوكيات منحرفة عاينت صوراً كثيرة منها..، وعلى سبيل المثال لا الحصر: عندما وجدت أحد الأشخاص، وهو يقوم بتفسير القرآن، والسنة النبوية المطهرة، ويتحدث في السيرة النبوية، بصورة بلغت في التقول على الله، والتخريف مبلغاً عظيماً..، ورغم ذلك يطرب له الحاضرون ويطلبون منه الاستفاضة..، وعاينت مثلاً من

---

(١) سورة الذاريات الآية رقم ٥٥ .

يقول بأن الذهاب إلى أحد المشايخ يعدل عمرة ..، ومن أباح لنفسه أن يسب ابن تيمية رغم علمه، حتى وإن كان عليه بعض المآخذ، فعلم ابن تيمية يعطيه منعة من ذلك ..، يفسرون كل شيء على هواهم ..، يضيعون أيامهم ولياليهم في سلوكيات لا فائدة منها، وإذا هممت بالانتقاد يردون "فمن ذاق عرف "..، فأي تذوق ذلك الذي يطلبون من الناس أن يتذوقوه..؟! ..، بعضاً من شباب المسلمين رأيتهم تائهين ضائعين ليس لهم أي رسالة في الحياة غير ما يحمّلونه للاسلام من سلوكيات وشعائر مذهبية، ينزلونها في قلوبهم منزلة الدين..، رغم أن ما نعرفه عن التصوف أنه إن كان وفق الرؤية الإسلامية، فلا يعد مذهباً..؟!، ثم أي تصوف ذلك، الذي يدعوا إلى ترك الناس الحديث في شأننا الوطني، والترفع عن الحديث في السياسة بدعوى التسليم للقدر..، ألم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل القيادة والسياسة والحرب ..؟!، وهل هناك من هو أكثر أهلية بالاقتداء اكثر منه صلى الله عليه وسلم..، لا والله!..

الكثير من العامة يُخيل إليهم أن التصوف هو أن تبقى راكداً زاهداً في مكانك، بل ويبرهنون على ذلك بالسلوك الفعلي..، فلا يعلم هؤلاء أنه خرج من هذه الأمة، الكثير من العلماء المنتسبين إلى التصوف مثل: الإمام النووي، والغزالي، والعز بن عبد السلام، عبد الحليم محمود، ومحمد متولي الشعراوي، وعلي جمعة مفتي الديار المصرية، وأحمد عمر هاشم، وأحمد الطيب شيخ الأزهر، وغيرهم الكثير..، بل هناك قادة أمثال: صلاح الدين الأيوبي، ومحمد الفاتح، وعمر المختار، وعز الدين القسام..، ألا يعلم من يركنون إلى التسليم السلبي، وانعدام الفاعلية، والخمول في قضايا الوطن..، بأن المؤرخين ينسبون للمدارس الصوفية، التي انتشرت أوان الحروب الصليبية دوراً كبيراً في تأسيس الجيش المؤمن، الذي ساند صلاح الدين في حربه ضد الصليبيين..؟!.

فلا تخرجوا عن نهج القرآن والسنة، ولا تعملون بالبدع، فاجمعوا بين الأعمال الشرعية والأعمال الإيمانية، كما تحدث عن ذلك علماء أكابر، مثل ابن القيم الجوزية: حيث تكلم عن المتصوفون ونظرة الناس بهم وكان الرأي الحق بالتصوف هو: " أنهم أهل العدل والإنصاف الذين يقبلون من القوم ما يجدونه حسناً موافقاً للكتاب والسنة ويردون ما خالف الكتاب والسنة ويردون على شطحات القوم، والحكم العدل في ذلك هو الكتاب والسنة "فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلى اللهِ وَالرَّسُولِ "(١).

يا أعزائنا أتمنى أن تدعوا الناس إلى الجد، والاجتهاد، فإن أعظم موبقة يرتكبها الإنسان هي أن يكون خامل الفكر، خاوي الذهن، منعدم الفاعلية، فلا ترفعوا أيديكم عن الجانب الوطني، حتى لا يتغول المتشددين، فإن المشاركة تعدل كفة الميزان، وتلزم الآخرين بالإنصاف، والوسطية.

(١) سورة النساء الآية رقم ٥٩ .

هل يطلق الصعيد الرصاص على مصر؟

من رحم الصعيد المصري أشرقت شمس الحضارة، وخرج العظماء والمفكرين، الذين غيروا مجرى الحياة، وكانوا خيرة مصر رجالاً ونساءاً في جميع مجالاتها، فحفروا أسماءهم على جدران التاريخ، لكنه لم يجد في المقابل شيء سوى الإهمال والتجاهل، وغالباً الاستبعاد .

ورغم المناداة المستمرة التي لم تنقطع من زمن طويل بالعدالة الاجتماعية، إلا أن الظلم الاجتماعي الواقع على الصعيد لازال حقيقة وواقع، ولا ندري هل هذا بسبب جهل المسئولين لأهمية الصعيد ؟ أم التجاهل ؟ أم الاستهانة؟..

في الصعيد المصري تجد ألواناً شتى من الفساد، والظلم الاجتماعي..، هناك فئات تلعب بالملايين بما يتاح لها من الامتيازات والفرص والإمكانات..، فلا تتعب أبداً في السعي إلي الثراء، بل ويكسبون الملايين، سواء لصوص الانفتاح، أو سارقي المال العام، أو ممن يستغلون النفوذ والسلطات، أو تجار المخدرات..

هناك القصور الفاخرة، التي لا تجد من يسكنها..، وبجانب هؤلاء تجد من يجدون لقمة الخبز، بعد معاناة شديدة بشق الأنفس، مغموسة بالعرق، والدمع، والدم..، يسكنون في عشش الصفيح، أو البوص، أو الطوب اللبن، وفي كل عشة خمسة وأكثر، فلا يجدون ما يسد جوعهم، أو يستر عوراتهم، أو يعالج مرضاهم، لكن هناك من يعبثون بالملايين..

الكل يعرف أن هناك ظلم اجتماعي رسخته الدولة المصرية في الصعيد عبر سنوات طويلة، وإن ذلك يقر به كل إنسان عاقل، عادل..، وقد نادي الكثير من أبناء ومثقفي مصر بعدم التغافل عن هذا الجزء الغالي، إلا أنه ما من أحد يستجيب، ولا زالت تلك المنطقة المهمة عارية من أي شكل من أشكال الاهتمام..

وإن ذلك يؤثر تأثيراً سلبياً على كافة المجالات في مصر سواء سياسياً، أو اقتصادياً، أو تنموياً..، فالصعيد المصري نقطة فارقة يلعب على ضعفها الحالي، وانخفاض مستوى التعليم وغياب الحس السياسي عند الكثير من أبنائها، الذين يحظون بقدر من التعليم، وأصحاب المؤهلات العليا..، وكلنا يعلم كيف كان الحزب الوطني يستغل القبلية والعصبية وارتفاع الأمية السياسية لمصالحه..، وفي ذلك الشأن أتذكر بعضاً مما كان يحدث في أيام المخلوع مبارك من كدابين الزفة والمنافقين من أعضاء الحزب الوطني وقتها في قريتنا..، في انتخابات الرئاسة ٢٠٠٥ م، قد وصل حد الاستهتار بارداة الناخبين أن أمسك أحد هؤلاء القلم والورقة بدلاً مني، وأراد أن يصوت لمبارك أمام المستشار المشرف على اللجنة، مما أثار غضبي وتمسكت بحقي في التصويت بعد مشادة في اللجنة، فأخذت ورقة التصويت عنوة وقتها من يد أحد عصابة الحزب الوطني..، فرد المستشار المشرف على اللجنة الانتخابية قائلاً : "الحمد لله وجدنا واحد معارضه"، ثم تكاثر الحديث على أن فلان قال في الانتخابات بأنه: "لا يوجد من يستحق"، وكأنني ارتكبت جرماً يعاقب عليه القانون، أو العرف، أو كأن مبارك قريب من الدرجة التالته لهذه العصابة..، بل أن احدهم تحدث معي في خبث شديد ظاهره النصح، بأن هناك لجنة أخذت اسم المعارضين للحزب الوطني، هم قليلون جداً، وكنت أنا واحداً منهم..، ثم قال بأن دورهم كرجال للحزب الوطني هو إحصاء عدد المعارضين في المحافظات.!.، فرددت عليه وقتها: ضعني على أول هذه الاسماء لأني أمارس حريتي وحقٌ كفله الدستور الذي لا تطبقوه، ونحن لا نسكن في عزبة مبارك، بل في وطن كل شيء فيه ينطق بتخريب النظام..

إلا أنني لم أجد من يرحب بذلك، سوى القليل..، خاصة أن الشأن الوطني يأتي في آخر اهتمامات الناس عندنا وإذا انصرفوا إليه كانت القبلية والعصبية مرجعية الكثير منهم في ذلك ..

وما اذهلني هو سلوك المعلم، الذي كان يدرس لي في الابتدائية، عندما وضع يده على كتفي في اصطناع النصح والإرشاد: "لا تجعل نفسك في

موضع القيل والقال!، فمبارك ناجح ناجح!، وأنت ترى ما يفعلوه لأجله".. كنت أراه قدوة، وكان غير ذلك ..، فأين هؤلاء الآن من دولة مبارك الزائلة ..؟!، وهل يتذكرون أيام مبارك، وما قدموه في حق مصر، التي كانت تغتصب بأيديهم (باسم القبلية، والحزبية) في مسرحية كبيرة اسمها الانتخابات! ..، كانوا يحشدون بعض الناخبين في سيارات النقل بالتأثير عليهم بالسلطة والنفوذ بوصف لا استطيع أن أقوله..، ويشتركون في تزوير الانتخابات لصالح الحزب الوطني، وللأسف كل ذلك لم يكن له مقابل، فواقع هؤلاء البائس الفقير يحكم بأنهم كانوا يستغلون دون أي مقابل ويضيعوا جهدهم في رياح الحزبية والقبلية..، ثم أخذوا يخيلون للجميع وقتها أن المعارضين ارتكبوا جرماً، وكان يساعدهم في ذلك عدد ليس بالقليل من المنافقين..، فأين أنتم اليوم، وأين من كانوا لا يتقون الله في هذا الشعب المسكين ؟!..

وصدق في هؤلاء الكاتب الكبير/ نجيب محفوظ عندما قال في هؤلاء: "ومن عجب أن اهل حارتنا يضحكون، علام يضحكون؟ انهم يهتفون للمنتصر ايا كان المنتصر، ويهللون للقوي ايا كان القوي، ويسجدون امام النبابيت يداوون بذلك كله الرعب الكامن في اعماقهم(١).

والحقيقة أن كل ذلك يتكرر في الصعيد المصري..، الحزب الوطني كان يستغل القبلية والعصبية..، واليوم يستغلون الدين، ويظهر ذلك في استغلال جزءاً من تيار الإسلام السياسي، وغيرهم..، حاجة وعوز بعض أبناء الصعيد، يساعدهم في ذلك الامية السياسية، كي يصلون إلى اغراضهم السياسية طويلة الأجل..

أن الصعيد المصري ليس كما تصورونه من مسلسلات مسلية تعرض حكايات وقصص لحوادث ثأرية ودموية، بل أن الصعيد المصري رجالاً ونساء لهم آمالاً وطموحات مثلهم مثلكم ولهم تأثير كبير في رسم وجه الدولة المصرية قديماً وحديثاً .

---

(١) رواية أولاد حارتنا للأديب والكاتب الكبير نجيب محفوظ .

يا أعزاءنا أن توزيع الثروة في الصعيد المصري، وفي تلك المنطقة المهمة لا يتم وفق قوانين العدالة التي جاء بها الاسلام، وقامت بها السموات والأرض..، ولكن وفق معايير تحكمية، وأهواء بشرية..، بعدما عادت مصر إلى عصر الإقطاع..، فهناك من يملك قطاع عريض من الأرضي، ولا نعلم من أين اكتسبها؟، وكيف أتي بها؟..، وكل ذلك في ظل وجود من لا يملك قوت يومه، وشباب مهجر في مصر وخارجها من أجل لقمة العيش ؟!..، وليس من محاسب غير الله، وهذا ما يدعونا دوماً إلى القول بأن الثورة كانت سياسية لكن لم يصاحبها ثورة اجتماعية ترتب العدالة والمساواة حتى الآن !..

إننا نأمل الآن في التيار الإسلامي، أو غيره أن يقدم حلولاً عادلة للخلاص من الظلم الاجتماعي، ومحاولة نقل بعض ألوان مركزية الدولة إلى الصعيد، وإقامة العدالة الاجتماعية، وتقريب الفوارق بين الأفراد والطبقات، بحيث لا يزداد الغني غنىً، والفقير فقراً..

إن الصعيد لم يطلق الرصاص أبداً على مصر في نتائج انتخاباتها العامة برلمانات، أو استفتاءات، فلا تظلموا الصعيد، فإن شعور أبنائه الدائم بالظلم قد يجعل البعض منهم يفقدون الانتماء لهذا الوطن، ولا يتحمسون أبداً للزود عن قضاياه، وهذا ما جعل الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز يقول لواليه على حمص حين كتب إليه يطلب مالا لبناء سور المدينة، فقال له: حصنها بالعدل، ونق طرقها من الظلم! يريد أن المدينة التي يشعر أهلها بقيام الحق والعدل فيها يحميها أهلها ويستميتون في الدفاع عنها، قبل أن تحميها الأسوار والتحصينات..

لا تطلبوا منا أن نعبر عن آمال الوطن، ودقائق رغباته في ظل تجاهل، وغفلة، واستهانة منكم تقترن بعدم وضع العلاج لأمية كبيرة أقل ما توصف به أنها "أمية سياسية"، وتلك قد طالت الكثيرين، فلا تنسوننا في الافراح وتدعوننا في الهموم ، كما قال الشاعر:

وإذا يحاس الحيس يدعى جندبا ** وإذا تكون كريهة أدعى لها

طفـــح الكيـــــل!

كم من مأساة عاشتها شعوب منطقة الشرق الأوسط تحت وطأة بعض حكامها المستبدين والفاسدين، الذين يعتقدون دوماً، بأنهم وكلاء وأولياء الله على الناس، وليسوا ملوكاً وأمراء وحكاماً في الأرض فحسب.

ولا شك أن إعادة إنتاج هؤلاء المستبدين ستتواصل في أمتنا رغم الفواتير التي تدفعها الأجيال على مر العصور، حتى تصفى الأرضية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية التي ساهمت وتساهم أساساً في ذلك.

كم من حاكم في هذه المنطقة من العالم، مصاب بجنون العظمة!، يظن أنه لا يُعوض بغيره دهاءاً أو إخلاصاً، يظن أنه المتفرد والأوحد والأمثل والأكمل، وبناء على ذلك يرى أنه لابد وأن يكون على رأس السلطة.. فكم من رجل سياسي مزدوج الشخصية في تاريخ أمتنا، سواء أكان مدنياً أم عسكرياً، انقلب، أو ثار على من سبقوه من الأنظمة الملكية بأساليب مختلفة..، يسقطون الملكية لإنهاء نظام السلالات الوراثية، ثم يقيمون الجمهورية، بذريعة تطبيق العدالة الاجتماعية وإعمال المساواة، وإعادة الحق إلى أهله ونصابه، لكن ذلك لم يحدث بعد استغلال كامل للجانب الوجداني وإطلاق وسائل الدعاية لاستمالة عواطف الشعوب، فيكرسون سلالة حولهم لتشكل نظاماً جديداً يمكن أن نطلق عليه "الجمهلكية" (الجمهورية الملكية)! فيفرض الاستبداد من جديد على رؤوس الأمة! .

يختلف الأمر بعد ذلك تماماً، فيصبح ملكاً متوجاً، ينعت نفسه وينعته الناس وهو راضٍ عن ذلك، بأسماء عديدة لا أول لها ولا آخر، ونحيل كل ذلك إلى تاريخنا، خاصة أن المجال لا يسعنا في ذكر هؤلاء لكثرتهم!.

إن هذه الحقيقة يقرها التاريخ ويثبتها الواقع كل يوم، بما يجري في الشرق في محافله الدولية، والانتخابات العامة، ومجامع الهيئات السياسية من استغلال وسائل الدعاية لاستمالة العواطف، لأن من يعملون بذلك، يعلمون جيداً بأن الاستغناء عن مخاطبة الوجدان في نشر الآراء صعباً بل مستحيلاً..

هل كتب على أمتنا أن تواجه ظاهرة قديمة منذ آلاف السنينْ.. تجدد وتعيد إنتاج نفسها كل يوم.. إنها ظاهرة الحاكم المستبد بأمره، النرجسي، السادي، المتعالي، المتمرد على شعبه، المستهين والمتحكم به، الذي يرفض مبادئ الحرية، والديمقراطية وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، وحقوق المرأة..، وهو مستعد دائماً إلى استئصال من يقف بوجهه، أو يطالب باحترام حقوقه، فما أسهل عليه أن يقول للمنتفضين "سنستأصلكم عن بكرة أبيكم!" كما قال صدام حسين مرة ..، اقتل ٢٠٠٠، أو ٣٠٠٠، أو ١٠٠٠٠، ولا ترتعش يدي!، إذ فعلها حقاً في الأنفال وحلبچة مثلاً "دون أن يرمش له جفن.

متى يتعلم من يعتلي هذا الكرسي سياسية شرعية تصلح الراعي والرعية..؟!، ومتى يفعلون قواعد العدالة، والحق، فيكون الإسلام فعلياً ويسري علينا وعليهم، فلينظروا إلى سياسة الحيوان في عالمة..، خلية النحل التي تحارب لآخر نحلة وتموت لآخر فرد في حربها مع الزنابير ..، من علمها الشجاعة والفداء..؟!، ومن علم تلك الحشرات الحكمة والعلم والطب والأخلاق والسياسة ؟! ..

طفح الكيل!، فإن للأمم أعماراً كالبشر تماماً، ومنذ زمن بعيد وحصادنا خسائر فادحة يصعب تعويضها في حسابات السباق الحضاري، وما يحزننا أنه مضى زمن طويل ومصرنا عاشت ولا زالت تعيش وهناً وهزيمة وتخلفاً وتراجعاً في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما يزيدنا حزناً أن المواطن المصري أصبح كالثياب القديمة المهترئة، تعلوه بصمات تركها هؤلاء العابثون في حياته، حيث فشا الجهل المرض، الفقر، التفاوت الطبقي، البطالة، الظلم، التمييز والاستبداد، الاستغلال، التفكك الأسري والاجتماعي، الانحلال الخلقي، وتدني الوازع الديني.

فهل من العدالة أن يدفع المواطن المصري ذلك الثمن الغالي في نفسه ومصيره وأهله وأحفاده، فيظل يتألم للظلم والجور والعدوان..؟!..، أليس من حقنا أن نعيش عيشة كريمة؟! .. ألم يأن للذين أخلصوا لهذا الوطن أن يكونوا في موضع قيادته، فتحكمنا نفوساً راقية، تفهم، وتشعر، وتحس، وتؤمن بالمسؤولية، حتى ننهض حقيقة بأمتنا نهضة فعلية على أرض الواقع ؟!.

في مصر
تصح نظرية هيغل بأن أحداً لا يتعلم من تاريخه!

إن الدرس الوحيد الذي نتعلمه من التاريخ هو أن أحدًا لم يتعلم من التاريخ، وما يعبر عن ذلك هو حالة اللاشرعية التي تهيمن على تصرفات طاقم الحكم في مصر وتلك الحالة مهيأة للاستمرار من منظور ما يستجد كل يوم على الساحة السياسية المصرية.

الحقيقة أن فرصة الإصلاح السياسي ليست ميسورة حالياً إذا أخذنا بعين الاعتبار موازين من يمثلون المجتمع المصري حالياً واستبدادهم الأقرب إلى العصبية والطائفية على ساحة البلاد في ظل صمت كبير من سلطة الدولة وعدم استقلال أظن أن الدولة تراه ضرورة لمحاباة هؤلاء، رغم أن الاستقلال يعد ضرورة لممارسة الدولة سلطة تظهر معاييرها في الحقّ المعبَّر عنه بالقوانين، حتى ترعى المساواة بين المواطنين ويعترف لها الجميع بالشرعية بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية، أو غيرها، إلا أن معيار تلك السلطة "القوانين" ضُرب بها عرض الحائط، من خلال مصادرة الدولة وتقاسُمها بعدما تم تحويلها إلى حصص، وانتهاكها على مرأي ومسمع من العالم من خلال العديد من الإعلانات الدستورية، أو القرارات غير المدروسة التي كبَدت الدولة خسائر فادحة على المستوى الاقتصادي، إضافة إلى الخلافات والانشقاقات في الصف الوطني دون أن يكون لصدورها أهمية، إلا أنها مهمة من وجهة نظر واضعوها على سند من الاحتياط للشرعية والخوف من المؤامرات التي يشير إليها في كل خطاب دون أدلة عليها .

ولا شك أن سير جماعة الإخوان المسلمين على طريق مصادرة الدولة، وتقاسمها، فيما بينهم؛ وبين غيرهم من التيار الإسلامي، ومن ثم إبعاد باقي القوى المدنية، أو معارضي الرئيس مرسي، بصورة تقترب من الرغبة في لفظهم من الحياة السياسية..، يؤكد لنا أنهم لم يتعلموا من التاريخ، ومما حدث

بالأمس لمن سبقوهم، كما أنهم لم يحسبوا جيداً عواقب وآثار ذلك، وما سيترتب عليهم قريباً، خاصة بعد أن أثبتت المعارضة في المؤشرات الأولية لنتائج الاستفتاء، بأنها ليست بسيطة أو هينة، كما تحاول جماعة الإخوان المسلمين تقزيمها والدعوة إلى عدم اعتبارها ومثلهم في ذلك مثل نظام الحزب الوطني السابق ..

الحقيقة أن القوة السياسية والتنظيم الذي تظهر عليه جماعة الإخوان المسلمين إنما هي قوة مفتعلة خاصة أنها لا تستقى ذلك من ذاتية كل فرد في تلك الجماعة، وإنما هي تستقيه من شخص واحد، وإن ذلك له ثمن فادح بما يمتد عن خطورة الارتهان للأشخاص على مصلحة الوطن، بغض النظر عن محل ذلك الارتهان، حتى وإن كان من مقتضى ناحية دينية، فمن جانبنا لا نقر الارتهان لشيء في تلك الناحية لغير الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، خاصة أن الشريعة الإسلامية لم تدعو مطلقاً إلى الانقياد والانسياق الفكري..، وقد دفعت مصر ثمناً غالياً، عندما سلم الشعب المصري نفسه للحزب الوطني الذي بدأ مثله مثل أي حزب له أهداف ومبادئ كانت كلها لأجل خدمة أبناء هذا الشعب، ولكنه سرعان ما ارتُهن لمبارك .

أما الشعب المصري بل والشعوب العربية بأكملها، فالتاريخ يثبت أنها لم تعرف كلمة «لا»، خاصة أن كلمة "نعم" تحمل معنى الإيجاب، وكلمة «لا» تحمل معنى السلب بما يعنيه من تغيير الواقع وتلك مهمة عقلية ثقيلة، إلا أن كلمة «نعم» تُرضى النظام الحاكم أيًا كان، وكلمة «لا» تُغضبه، بل إن كلمة «نعم» تفتح الطريق إلى الجنة (بفتوى مشايخنا)، وكلمة «لا» تدفع إلى الدرك الأسفل من النار، فمن يعود إلى التاريخ يدرك أن كلمة «نعم» تعد كلمة مشتركة في جميع استفتاءات جمهورية مصر العربية منذ قيام ثورة يوليو ، فلا تعد تجربة الاستفتاءات جديدة في مصر، فمنذ أن حكم العسكر البلاد عام ١٩٥٢ شهدت مصر ٢٣ استفتاء (من ضمنها الذي أجري السبت) فازت في جميعها الـ"نعم"، حيث تصدر الرئيس السادات لقائمة بعشرة استفتاءات أجريت بعهده، يليه حسني مبارك بسبعة وجمال عبد

الناصر بأربعة، كانت نتائج الكثير من هذه الاستفتاءات محل تندر بنسبها التسعينية ومحل انتقاد المعارضة ومنظمات حقوق الإنسان، وفي ذلك يقول بعض خبراء القانون الدستوري إن الاستفتاء عبر تاريخ مصر، تحول في ظل غياب الديمقراطية الحقيقية والحريات وتكافؤ الفرص وتفشي الأمية والفقر، من استشارة شعبية ديمقراطية إلى مجرد أداة لـ"الاستبداد الديمقراطي".

وحتى قبل الإطاحة بـ ـارك في بداية ٢٠١١، لم يخل عهد من استفتاءات باستثناء عهد أول روسـ ـ محمد نجيب (١٩٥٢-١٩٥٤)، فقد شهدت باقي الفترات استفتاءاتـ ـر من ٩٠%، لعل أشهرها ما يعرف باستفتاء "الخمس تسعات" في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨١ الذي تولى بموجبه حسني مبارك خلافة أنور السادات وفاز فيه بنسبة "٩٩،٩٩٩%".

والحقيقة كلما ازداد الجهل والتخلف الحضاري ازدادت صعوبة كلمة "لا". فالصعيد المصري وسيناء هم من أكثر المحافظات التي منحت نفسها لمبارك مجاناً، وعلى الطريقة القديمة هم الآن يمنحون أنفسهم مجاناً للإخوان، رغم أنهم كانوا أكثر المحافظات فقراً في أيام مبارك وهم أكثر المحافظات تضرراً من أسلوب إدارة الإخوان لمصر.

وإن كل ذلك يدعونا للتساؤل، لماذا لا يتعلم المصريون من تاريخهم؟، ولماذا لا يعكفون على تأسيس ذاكرة قومية، أو ذاكرة التوبة القومية كما يسميها البعض؟.

لأجل مصر قولوا (لا) للدستور

بغض النظر عن الطريقة المشينة التي أقرت به اللجنة التأسيسية المسودة النهائية للدستور، فإن هناك الكثير من الأخطاء التي يتضمنها الدستور بل ويكفي واحداً منها لكلمة "لا" للدستور.

ومن يطالع وعود الإخوان للشعب باختيارهم دون أن يجبرهم عليها أحداً ومنذ اندلاع الثورة لا يجد أبداً مصداقية ولا وفاء لما وعدوا بها والدكتور مرسي لم يكن إلا إمتداداً لذلك، فقد وعد قبل أسبوعين من انتخابه رئيساً للجمهورية، أن يقوم بحل التأسيسية، إذا لم يتوافر توافق وطني داخلها، وإذا لم تعبر عن جميع أطياف الشعب، وإن ذلك لم يحدث في ظل سيطرة الإخوان والسلفيين على التأسيسية، بل إن الرئيس مرسي وعد بمد فترة عمل التأسيسة مؤخراً لمدة شهرين، إلا أن ذلك لم يتم إلا بعد أن حدثت أزمة إعلانه الدستوري المستبد بشعبنا المسكين، ومن ثم تم سلق الدستور في مدة ٤٨ ساعة بدلاً من شهرين..، فيكون المواطن المصري بين امرين : إما أن ينجحون في تمرير الدستور، فيسقط بعدها الاعلان الدستوري، وإما العكس فيظل الاعلان الدستوري هو مرجعيتهم في الاستبداد بهذا الشعب المسكين..

إن المرحلة الحالية التي تمر بها مصرنا الحبيبة مرحلة فارقة في تاريخها..، وإن ذلك يحتم على كل مصري غيور على مستقبل هذا الوطن..، أن يجد لنفسه موطأ ليشارك في معركة عظيمة ضد من أخذوا على عاتقهم منذ توليهم الحكم كسر هيبة القانون والاعتداء الدائم على الشرعية..

ولأن شهادة التوحيد بدأت بكلمة "لا" لتنفي الإلوهية عن أي شيء سوى الله عز وجل، فلزاماً علينا أن نقول "لا" للدستور لننكر الاستبداد باستصدار الإعلان الدستوري، والاستحواذ على تأسيسية الدستور الذي اصبح لا يمثل الكثير من أبناء هذا الشعب، ولا يعبر عن تطلعات الكثيرين، بل يمثل مطالب ورغبات ربع الشعب المصري من تيار الإسلام السياسي "الإخوان والسلفيين".

ومن أسباب اعتراضنا على الدستور مع عدد من اساتذة الفقه القانوني والدستوري ما يلي:

أولاً: إن هذا الدستور في المادتان «١٠ و١١» تورطان المشرع والمجتمع والدولة فى واقع جديد لأنهما فرضتا مراقبة أخلاق الناس وعاداتهم بالمخالفة للإسلام، مما يدفع بعض من يتصورون أنفسهم حراساً للعقيدة تشكيل جماعات تفرض رؤيتها وتفسيرها للدين والأخلاق، مثل جماعة الأمر بالمعروف أو غيرها وذلك بمقتضى نص الدستور.

ثانياً: هذا الدستور في المادتان "٤-٢١٩" يقحم الأزهر في السياسة والمذهبية، ويفقد الأزهر سماحته التاريخية بجعله مرجعية تتحدث فى السياسة عند الاختلاف تحصر تفسير الشريعة في مذاهب أهل السنة والجماعة، بينما الأزهر يُدرس المذهب الجعفري ويعتمده.

ثالثاً: إن ذلك الدستور في المادة (١٩٧) ينشأ مجلساً للدفاع الوطني، يبتعد بقواتنا المسلحة مما يدخلها لتكون طرفا في العملية السياسية ويبعدها عن دورها في حماية حدود الوطن، فهو لا يحدد اختصاصات واضحة لمجلس الدفاع الوطني «وأغلبيته من العسكريين»، بل يفتح الباب أمام قوانين تتيح له التحكم فى سياسات الدولة، حيث يختص هذا المجلس وحده بمناقشة موازنة القوات المسلحة علماً بأن هذه المادة رفضتها الأمة مسبقاً بما فيهم غالبية من هم في اللجنة التأسيسة في وثيقة السلمي الشهيرة.

رابعا: إن الدستور بحسب نص المادة (٤٥) لا يمنع الحبس في قضايا الرأي والنشر ويعود بنا إلى كسر الأقلام وتكميم الأفواه ويفتح باب إغلاق الصحف بحجة (التعارض مع مقتضيات الأمن بحكم قضائي تحت غطاء مفاهيم فضفاضة بحسب نص المادة (٤٨)، ويتيح مراقبة الحياة الخاصة للمواطنين في بعض «الأحوال» وليس الجرائم أو الشروع فيها «المادة ٣٨»، ولم يتذكر تجريم التهجير القسرى داخل الدولة، بما يتيح تكرار مأساة أهل النوبة "المادة ٤٢".

خامساً: إن الدستور في «الفصل الأول، باب السلطات العامة» يفصل على مقاس المصالح الحزبية والانتخابية لفصيل واحد، فيبقى على مجلس شورى لا فائدة من وجوده ويهدر مئات الملايين سنوياً من أموال.

سادساً: إن الدستور في المادة (٦٢) لا يلبي طموحات المصريين في حد أدنى للدخول وحد أعلى لها يحقق عدالة اجتماعية، ولا يلزم الدولة بتوفير حد الكفاية لكل المواطنين، فالدولة غير ملتزمة بالرعاية الصحية لكل المصريين بل فقط لغير القادرين الذين يصعب تحديدهم، أما بالنسبة للمسكن والملبس والمأكل فالدولة تكفل ولا تلتزم (٦٧)، ونص مطاط لا تلتزم فيه الدولة بحقوق ذوى الإعاقة (٧٢).

سابعا: إن الدستور في «المادتان ١١٣، و١٥٦" يتعامل بشكل عنصري مع ما يقرب من ٢ مليون مواطن مصري مزدوجي الجنسية، وكأنهم ناقصو الأهلية السياسية أو مطعون في وطنيتهم، فيحرم هؤلاء من تولي غالبية المناصب القيادية بدءًا من رئيس الجمهورية وحتى منصب الوزير.

ثامنا: إن ذلك الدستور في المادة(١٩٥) يفرض على الأجيال القادمة أن يظل منصب وزير الدفاع – وهو منصب سياسي – وقفا على العسكريين، إضافة إلى أنه يحدد اختيار وزير الدفاع من بين «ضباط» المؤسسة العسكرية لا «قادتها»، وإن ذلك يفتح الفرصة لتقديم الولاء على الخبرة، ولا شك في تعارض ذلك مع العدل كقاعدة شرعية ومع مبدأ الأقدمية كعرف عسكري.

تاسعا: إن الدستور في المادة (١٩٨) يحيل المدنيين إلى المحاكم العسكرية، وهو ما عانينا منه لعقود، وبعد أن كانت هذه الإحالة بقانون طوارئ نطعن بدستوريته، يريدونها أن تكون بالدستور حتى لا يمكن الطعن عليها، مما يعني التحصين لما يسمى بالقضاء العسكري ويعد نقد القوات المسلحة لأي سبب من الأسباب نوعا من الإضرار بها، كما أن ذلك النص يتناقض دستورياً مع ما ورد في "المادة ٧٥»، التي تحظر محاكمة أي مواطن إلا أمام قاضيه الطبيعي.

إن الناظر في هذا الدستور يجده أهمل فئات كثيرة من أبناء هذا الشعب، ولم يلبي طموحات أبناءه، مما يجعلنا نقرر خلافاً لما يقرره البعض على سند من أن التصويت"بنعم" نصرة للشريعة، وسندنا في ذلك هو ما أوردناه من أسباب، فإننا نرى أن التصويت "بلا" هو العدل الأقرب إلى الشريعة، وإلى القانون ويقتضيه الرد على الجور والظلم والبطلان الذي يعتري هذا الدستور.

فلو ربطنا جدلاً كما يدعي هؤلاء بين نتيجة الصندوق الانتخابي وبين الدين، فإن نتيجة الصناديق كانت بنسبة ٧٧% في مارس الماضي، بمعنى أنها قالت للدين نعم، أما الآن فإن نتيجة الإستفتاء على الدستور في المرحلة الأولى بـ ٥٧%، إذن فهل يعني الفرق بين تلك أن ٢٠% من الناس قد كفروا في سنة ونصف؟!.

نهاية لابد أن يكون الدستور وليد التوافق، وأن يخرج بصورة تعبر عن جميع أطياف الشعب، ولا يعني ذلك أبدا رفض الإخوان، أو غيرهم، وإنما يجب أن يكونوا جزءاً من المناخ السياسي الذي يضم كل أطياف المجتمع من عمال وفلاحين ومثقفين وسياسيين، وليس المناخ باكمله، وإن لم يكن ذلك فتوقعاتنا أن هذا الدستور سيسقط اليوم، أو غداً مثله سقوط نظام مبارك، لأن وجه الشبه قريب في رغبة الاستحواذ، واقصاء المعارضة.

لكم دستوركم ولنا ثورتنا

إن ما يحدث في مصر منذ تولية الرئيس محمد مرسي الحكم من يوليو الماضي، وحتى اليوم يدعو إلى التعجب، بما في تلك الفترة القصيرة من انتهاك للقانون، وصدور عدد من القرارات، التي لا يرسخ البعض منها، لشيء سوى الفوضى وإهدار وكسر هيبة دولة القانون والذي بدا واضحاً بالاعتداء على إختصاصات السلطة القضائية.

تلك الفترة الطويلة رغم قصرها، إنها خمسة أشهر، لكن سمعنا فيها من الخطابات والتصريحات، ما قد يفوق ما سمعناه من أي رئيس سابق في مدة عقد كامل !!.

إننا شاهدنا في تلك الفترة عدد من القرارات، التي لم تلاقي أي قبول، أو تأييد من جانب الشارع المصري، أو من الثوار، بصفة خاصة بإستثناء جماعتين..

الجماعة الأولى: جماعة حزب الليمون وهم الذين يعصرون الليمون دائماً على كل شيء لا يعجبهم من أجل استقرار البلد من وجهة نظرهم، ورغم ذلك لا يستقر والجماعة الثانية: جماعة الإخوان المسلمون، وهي التي ترحب بأي خطاب، أو بأي قرار للرئيس مهما كانت إيجابياته، أو سلبياته انطلاقا من تأييد رجل خرج من رحم هذه الجماعة وأصبح الآن رئيساً فما تأييده إلا واجباً من واجبات الإبن على الأب..

ومن ذلك الإعلان الدستوري الأخير الذي أصدره الرئيس مرسي، ولم يوافق عليه الكثير من أبناء هذا الشعب، الذي كتب الله عليه أن يعيش على مر الأعوام يجاهد استبداد حكامه في شأنه، فلا يجوز أن يوصف الرئيس مرسي، تباعاً لذلك، بأقل من رئيس يرغب في الاستبداد بشعبه، بغض النظر عما تحدث به في خطابه الأخير أمام قصر الاتحادية من أن ذلك الإعلان مؤقت، وأنه ضربة استباقية لمؤامرة تحاك ضده، أو أن هناك إنقلاب وشيك كاد أن يقع.

ليس من الطبيعي أن يبيح الرئيس مرسي لنفسه أن يستبد بشعبه، ولو لحظات مقابل أشياء في نفسه، الله أعلم إن كانت صحيحة، أو خاطئة، أو إن كانت نيته حسنة في ذلك أم لا!..، خاصة أن الشعب المصري بعد ثورة ٢٥ يناير انتخبه ووافق على توليه السلطة بسلطات وصلاحيات محدودة، لم يكن فيها ذلك الإعلان الدستوري الذي جعله، وكأنه كل السلطات في مصر، فمعه السلطة التشريعية والتنفيذية وبمقتض الإعلان الدستوري أصبحت السلطة القضائية في يده تقريباً خاصة أنه حصن قراراته عن الطعن فيها أمام القضاء..

الكل يعلم عن عدم التوافق في تأسيسة الدستور، والرئيس مرسي قد وعد منذ انتخابات الإعادة على أنه في حالة عدم التوافق، فإنه سيقوم بحل تأسيسية الدستور وإعادة تشكيلها من جديد لتعبر عن وفاق وطني وليس عن استحواذ من جانب هذا، أو ذاك، لكنه لم يفي بذلك الوعد رغم انسحاب الكثير من القوى المدنية والسياسية، بإستثناء تيار الإسلام السياسي الذي استحوذ على التأسيسية، وعدد قليل آخر.

ورغم ذلك ما سبق، إلا أن تأسيسه الدستور ظلت باقية تواصل أعمالها ولم تحل بل وتم الاستعانة بعدد (١١) من الاحتياطي، حتى يستطيعوا أن يكملوا النصاب الأول، وكأن من انسحبوا تمثلهم الأشباح..

الحقيقة أن الدستور الجديد الذي انتهت الجمعية التأسيسية، لوضع مشروعه، ومن صياغة مسودته النهائية قبل قليل، ليس إلا ثمرة من ثمار الرغبة في استحواذ فصيل بعينه على عملية صياغة الدستور، وامتدادا لانعدام المصداقية في جانب الاخوان والذي يعبر عنه ذلك الواقع..، فمن يطالع وعود الإخوان للشعب باختيارهم دون أن يجبرهم عليها أحد منذ اندلاع الثورة لا يجد مصداقية أبداً ولا وفاء لما وعدوا به..، فالإخوان قالوا بأنهم لن ينافسوا إلا علي ٣٠% من البرلمان..، وفي أبريل : الإخوان لن يرشحوا أحد للرئاسة..، وفي يولية: الإخوان مع المجلس العسكري وضد المعتصمين الهادفين للفوضى..، وفي أغسطس: الإخوان ينافسوا علي ٥٠% من

البرلمان ولن يرشحوا رئيس..، وفي مارس ٢٠١٢م : الإخوان يرشحون الشاطر للرئاسة ويطرحوا مشروع متكامل للنهضة وأهداف لل١٠٠ يوم..، وفي أبريل ٢٠١٢م: الإخوان يرشحون مرسي للرئاسة ويقدمون مشروع النهضة للشعب بمرسي بدلاً من الشاطر..، وفي يونيه ٢٠١٢م: الإخوان ضد العسكر ومع تأييد القضاء النزيه..، وفي أغسطس ٢٠١٢م: الإخوان يكرمون طنطاوي وعنان بقلادة النيل..، وفي أكتوبر ٢٠١٢م: الإخوان يطفشون الجميع من التأسيسية جراء استحوذاهم عليها وإعدام التوافق الوطني فيضعون دستور لوحدهم..

ولذلك فإن الإعلان الدستوري لم يكن سوى محاولة لتمرير الدستور نفسه، فلا أشك لثانية أن ذلك الدستور لا يمثل أبداً مصر بعد ثورتها العظيمة التي ذاع صيتها، وتحدث العالم عن التوافق بين أبناء وطنها على كلمة سواء في كافة الميادين وهي "مصر الحرية والعدالة والديمقراطية"..

وعلى الرغم من أن مرحلة الاستقطاب التي تمر بها مصر حالياً، قد تفرغ الاستفتاء على الدستور الجديد من مضمونه، ويمرر الدستور من منظور تدليسي على جميع المصريين مضمونه، بأن الدستور على هذا النحو، سيخدم الشرعية والثورية، ويحارب الفلول، على الرغم من أنه يحتوي نصوصاً جائرة بالآخرين، ولا تصلح كمشروع للتعايش بين جميع الاطياف والقوى الوطنية المختلفة، التي تحاول أن تجد مكاناً لها في مصر الجديدة العادلة، فلذلك أقول ما قاله تعالي "واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة"..

نحن نريد دستور يليق بأمتنا الحرة صاحبة الشأن ويمثل المصريين جميعاً، فإن لم يكن ذلك "لكم دستوركم الخاص بكم، ولنا ثورتنا".

ثــوروا على الأصنام

أن النخبة المصرية - أو من يسمون أنفسهم هكذا- خدعوا القوى الثورية منذ بداية الثورة حتى الآن، بالتعامل مع الوضع الوطني من منظور المصلحة الخاصة، أو الحزبية الضيقة ، وخاصة عندما أوهمتهم بأن الثورة لابد وأن تكون بيضاء، بلا محاكم ثورية، وأخذت تساير وتلاين.

على الرغم من أن نفس القوى الثورية نطقت أمام النظام السابق..، حطمت أصنامه وكتبت على نفسها منذ اندلاع الثورة، أن تنفي الخبث عن مصر، لكنها ضلت الطريق بوضعها الحالي بما هي عليه من التفتت، فكل فرقة يحركها سائس يميناً ويساراً، وكأن صنم مبارك الذي كان يعبده رجاله، ثم حطمه هؤلاء الثوار تمثل اليوم من جديد في عشرات الأصنام.

وكأنهم يبنون عبودية في قلوبهم لغير الله، ويغلوا في تقدير اشخاص على حساب الوطن يتناسون، أو يغفلون أن الله عز وجل نهى نبيه عن التفكر بعزة أحد، كما قال تعالى (لا تمدن عينيك إلى ما متعنا به أزواجاً منهم)..

لا اقصد العبادة الحقيقة التي تعنى غير الله، بل العبادة الحكمية التي تتمثل في السجود تحت ايدولوجياتهم، أو كل الترهات الباطلة التي يرسلها هؤلاء الكهنة والساسة، بما فيها تصريحاتهم على شبكات التواصل، أو قراراتهم حقاً أو باطلاً سواء كان ذلك من الإخوان، أو غيرهم ..

وإن كل ذلك يعني الحشد للأشخاص وليس للفكرة، نسوا مصر وولاءهم لها، وأصبح الولاء لهؤلاء الساسة الذين تسيرهم شهوات الرجال الذين يتطلعون إلى الحكم، فتركوا الثوار ينقسمون إلى فئات مضللة من هنا وهناك..

فلم يبق لمصر بعد اليوم إلا الحشود المفرغة من الصالح الوطني ولغيره من كهنة السياسة بالمدح والتأييد الذي يصل لحد سباب وقذف الآخرين..، تغير حال الثوار وانحصر دورهم الحالي في الامتثال لرغبة الجماعة، أو الاحزاب بمدح وتمجيد أيضاً على حساب التوافق الوطني الذي يعد عصباً

لهذا الوطن..، حتى الإسلام الذي يدعون معرفته بل وتطبيقه نهى عن المدح، عندما جاء في صحيح البخاري من حديث أبي بكر أن رجلاً ذكر عند النبي صلى الله عليه وسلم فأثنى عليه رجلاً خيراً، فقال النبي صلى الله عليه وسلم "ويحك قطعت عنق صاحبك إن كان أحدكم مادحاً فيقال أحسب كذا وكذا إن كان يرى أنه كذلك وحسيبه الله ولا يزكي على الله أحد"

إن النخبة، والجماعات، والساسسة، والأحزاب في هذا البلد، لابد أن تعلم بأن مصر اليوم ليست لجني الثمرات، بل إن اليوم هو يوم الصبر والزهد والعمل، فلا يفتنكم المادحون والمؤيدون حتى من الثوار قبل المنتفعين، فلا تعجبكم أنفسكم فيصيبكم ما أصاب من كان قبلكم، وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم "أحثوا في وجه المداحين التراب "..

لابد للثوار أن يتحدوا تحتِ مظلة واحدة، وأن يكون هدفهم الأول والأخير هو مصلحة مصر دون الانسياق لشخص، أو حزب، فعليهم أن يكسروا أصنامهم التي اتخذوها بعد الثورة، وهي لا تعد ولا تحصى، فليسِ أحدُ أولى بالانتماء إليه بعد الله سوى الوطن..، وعلى الشعب المصري أن يعود لاصالته، فيعطي فرصة وتمثيلاً أكبر للثوار، لأنهم هم الذين ضحوا من أجلكم، بل أن عواطفهم اصدق من عقول الساسة..

أيها الثوار: ارحموا الناس وأرحموا أنفسكم، والله لن تسترجعوا سالف قوتكم، ولن تبلغوا ما تريدون لأنفسكم من سعادة في دولة الحق والحرية والعدالة، إلا بترك هذه النخبة جميعها، والإتحاد تحت راية مصر.

قطار اسيوط ووداعنا المعتـــاد

إن حالة من الحزن تعصف بقلوبنـا علـى أطفـال سلبت حيـاتهم، ومثلهم في ذلك مثل الكثيرين بسبب الإهمال البشرى واللامبالاة وانعدام الضمير.

وأي عين يحق لها أن تستبقي في محاجرها دمعة واحدة، فلا تريقها أمام منظر أطفالنا في أسيوط، وأمام الموت الذي يحصد المصريين من كل صوب واتجاه في واقع وطن ضربه الفساد حتى نخرت عظامه.

مـا الجديد فـي مجزرة أسيوط؟، أمهـات تـودع أطفالهـا، بـوداع معتـاد فـي مصر، فالموت قادمٌ من كل مكان تعددت أسبابه ولكن طريقه واحد، وداعاً رخيصاً بلا سبب، أو ثمن ، وكأننا في حرب.

وداعُ في صورة نقصٍ في الدواء، أو في صورة ماء آسنٍ، أو في صورة الخبز فاسد، أو فـي صـورة الجـوع الكـافر، أو فـي شـارع غيـر آمـن، أو فـي الهجـرة إلـى العمـل خـارج مصـر بعقـود إذعـان جـائرة، يعذبنا بهـا أصـحاب العمـل، وليـتهم يقتلوننـا كـي نـستريح، بـل يـصعدون إلـى سـياراتهم الفارهـة وقـصورهم الواسـعة وهـم يـسرقون كفاحنـا بـل دماءنـا، أو فـي ركـوب المواصـلات العامـة بمـا فيهـا تلـك القطـارات التـي يعتبرهـا المـصريون ملـك الموت نفسه، أو في دخلونا إلى بيوتنا المتهرئة.

نحـن أتينـا إلـى هذه الـدنيا دون أن نـدري، أو حتـى نرغـب، وخرجنـا منهـا كذلك دون أن ندري السبب الذي سلبت حياتنـا لأجلـه، ووداعُ لا يليق بآدميتنـا فلا نألف له سبب، فالمصريون دون غيرهم من الأمم يخرجون من هذه الدنيا بوداع لا يليق ، نودع آباءنا كذلك ، أو هكذا يودعنا آباؤنا..

وانظروا إلى الحروب التي خاضتها مصر فـي أحيان كثيرة وعكفت عليها زمن طويل، بما ترتب عليها من آثار، أو تداعيات، عندما ودع الآباء أبناءهم، وهـم لا يعرفـون لمـاذا يحـاربون، أو لمـاذا انـسحبوا مـن الحـرب، فانـسحبت أرواحهم بصورة لا تليق أبداً بوطني مخلص..

إن مجزرة أسيوط والعصافير التي صعدت إلى السماء، وفي يدها القلم والكتـاب المدرسـي الـذي خطـت عليـه كـل المآسـي التـي عاشـوا جـزءاً منهـا فـي صـعيدنا

المصري البائس، الذي لا تكفيه كل نساءه ببليغ فن التعديد على حاله، بنيتنا المنهارة في بلادنا، ووداعنا الذي سحت له عين الجميع في مصر أو خارجها في أحداث كثيرة قبل ذلك..، سواء محرقة قطار الصعيد، أو ضحايا العبارة أو في ضحايا الإرهاب الذي حصد أرواح الأطفال والشباب في فترة التسعينات وما تلاها، أما عن ضحايا الفقر فلا تعد ولا تحصى وأحيلها إلى الواقع..

وما كان قطار الأطفال إلا امتداداً لانخفاض قيمتنا عند المسئولين في القاهرة، والشاهد على ذلك أن خرج علينا المسئولين بخطاب سمج غث لا قيمة له ولا يقدر قيمة المصاب بتعويض يمتهن كرامة المواطن..، فيا للسخرية!!..، عذركم معكم، فأنتم لا تعرفون عن الصعيد، نحن رغم الفقر شرفاء، ورغم الحاجة أعزاء نفوس، فلا نتاجر ولا نعوض عن دماء أبناءنا، بثمن غالٍ، أو بخس، ولن يصبر أهل الصعيد على القصاص من دم أبناءهم في تلك الحادثة الأليمة، أو ما سبقها سوى انتظار الدولة العادلة "دولة ٢٥ يناير " التي ننتظرها بعد سنين طويلة من التهميش والإقصاء ..

نحن نشعر بالحزن فقد عانى الصعيد من التهميش في كل شيء، خاصة بعد أن ارتبط فترة طويلة بالجماعات الإسلامية والتمرد على نظام مبارك السابق، وبخاصة الاعلام، فلم نره من زمن طويل ممتعاً، كما تتمتعون به، لم نراه إلا ساخراً، أو مهاجماً في خمسين مسلسل على الأقل في رمضان بوصف مختلف عن الصعيد وأهله ..

إننا نشعر بحالة شديدة من الحزن على قيادة وحكومة سابقة أهملت وأفسدت، وقيادة وحكومة لحقت بها انشغلت بأشياء أخرى واستسلمت وعجزت، فتركت الكثير، ومن ذلك مرفق النقل المنهار الآن بدون إصلاح، أو تطوير رغم تكرر جرائم قتل المصريين على الطرق، وفى السكك الحديدية منذ زمن بعيد.

على أي حال نحن لا نستغرب، أن يحصد الموت أرواحنا، أو أن يكون وداعنا بتلك الطريقة. خاصة إنه الوداع الذي أصبح معتاداً في مصر، ولكننا نستصعب على نفوسنا كثرة الأحزان.

نسأل الله المطلع على أسرار خليقته أن يبدل ضعفنا قوة وذلنا عزاً وخوفنا أمنا.

الله الله لأهل غزة

في ظل تصاعد العدوان الصهيوني على غزة المقترن بالصمت العربي المعتاد لا زالت أمريكا بسياستها الظالمة تواصل الدعم الأمريكي لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب.

وفي تكرار للاعتداء الصهيوني الأخير ٢٠٠٨م، الذي راح ضحيته الكثيرون من الشهداء، باسم عملية «الرصاص المصبوب»، فيما يتباهي نتنياهو حالياً باغتيال «أحمد الجعبري» القائد العسكري في كتائب عز الدين القسام..، حشدت قوات الإحتلال الإسرائيلية مدرعاتها من الشرق، والزوارق تضرب من جهة البحر وهو ما سمى بعملية «عامود السحاب»، والذي ردت عليه بجرأة فصائل المقاومة الفلسطينية في غزة على مدار الأيام القليلة الماضية بأكثر من ٢٠٠ صاروخ قريبة وبعيدة المدى..

إن عدوان جيش الإحتلال الإسرائيلي على غزة أمر لا نستغربه، بل يتوقعه كل عاقل في أي لحظة، وكذلك الرد القوي من جانب حماس، خاصة بعد فترة هدنة ليست بالقصيرة وفترة تدريب وتطوير منذ الاعتداء الأخير ٢٠٠٨م، وبالنظر إلى حدوث ثورات في الدول المجاورة لها، بما ترتب على ذلك من غياب الأمن الحدودي فكسرت هيبة الحدود، ومن ثم تهريب الأسلحة إلى غزة، كما أن اغتيال «الجعبري» قائدها العسكري لن يؤثر، خاصة أن قوات الإحتلال، قامت قبل ذلك، باغتيال مؤسس الحركة الشيخ «أحمد ياسين» وخليفته الدكتور «عبد العزيز الرنتيسي»، وكذلك اغتيال مؤسس الجناح العسكري الشيخ «صلاح شحادة»، وغيرهم، ولكنها لم تضعف وعادت في أقل من شهر..

وإن الغرابة في هذا الأمر تتمثل في الصمت العربي، بعد ثورات الشعوب العربية، والذي لازال ملازماً للشرذمة الباقية من حكامنا العرب رغم ما كان من آيات شاهدها العالم كله في شأن نهاية أصدقاءهم من ناحية، وصمت

الشعوب العربية، بما فيها التيارات الإسلامية، سواء في مصر، أو في غيرها من دول الربيع العربي، والتي لم تكف أبداً عن المطالبة بفتح المعابر لأجل الجهاد قبل ثورتهم على حكامهم، فتغيرت مواقفهم الآن تغيراً ملحوظاً، وخاصة بعد أن صعد الكثير منهم إلى سدة الحكم، وكأن وصولهم إلى الحكم أسقط عنهم تكليف الجهاد الذي كانوا يفترضوه ونحن معهم لحل تلك القضية وليس التفاوض الذي يدعيه الرئيس الفلسطيني عباس أبو مازن وكل من تراخي في حل تلك القضية وأختار الأيسر إلى نفسه ..

وليأذن لنا أولئك الذين تقاعسوا عن نصرة إخوانهم في غزة، واختاروا التساهل والتغاضي، ما داموا لا يملكون قنابل ذرية في مواجهة إسرائيل بحسب رأيهم، وتركوا إخوانهم وجلسوا أمام الإعلام يشاهدون حفلة شواء الأطفال والنساء ، كما يشاهدها ضمير العالم ومنظماته الدولية الذي اختار الصمت، فلا نراها فيهم بغير الشجب والاستنكار الذي سئمناه، وكأننا أمة مفوهة لا تملك من أمرها إلا الأقوال، هل يبقى الحل في وجهة نظر الصامتين من العرب وخاصة حكومات الخليج، أن ندعهم غنيمة، فلا نؤازرهم في مقتل نسائهم وأطفالهم وولدانهم وشيبانهم..، فالله الله لأهل غزة، والله الله لمن قرروا الذود عن قضية أمتنا الإسلامية بدماء أطفالهم ونسائهم وشبابهم وشيوخهم في ساحات الجهاد، أمام شذاذ الأمم وفواجرها من اليهود، وأمام الأسلحة والإمبراطورية الأمريكية التي ملأت رحاب الشرق جوراً..، ومع ذلك لا ينكر منكر الرعب الذي أحدثته صواريخ القسام في نفوس الإسرائيليين، برغم ما تمتلكه إسرائيل من قدرات الردع والدفاع، والتي كان آخرها نظام القبة الحديدية، الذي بلغت تكلفته ٢١٠ مليون دولار لإبعاد خطر الصواريخ قصيرة المدى عن إسرائيل بعد حربها الشهيرة مع حزب الله ٢٠٠٦م، حيث أطلق الحزب ما يزيد على ٤٠٠٠ صاروخ كاتيوشا قصير المدى سقطت في شمال إسرائيل والتي أدت إلى مقتل ٤٤ مدني إسرائيلي، وأدى التخوف من هذه الصواريخ إلى لجوء حوالي مليون إسرائيلي إلى الملاجئ، كما قال الله تعالى " لا يقاتلونكم جميعاً إلا في قرى محصنة أو من وراء جدر بأسهم بينهم شديد تحسبهم جميعاً وقلوبهم شتى ذلك بأنهم قوم لا يعقلون"..

واهم كل من يتصور أن الدماء التي تسقط في غزة، هي دماء المقاومين فقط، مهما كانت أخطاؤهم، ومهما وصفوهم بأنهم هم الإرهابيون، أو العابثون، بصواريخ لا جدوى منها، ويلتمسون في ذلك العذر لإسرائيل، فيما تقوم به من اعتداء..

إنها دماء الشرذمة الباقية من حكامنا العرب والمتفرجين أصحاب القلوب المرتجفة أمام شعوبهم، وأمام أعين العالم، فما قامت الثورات إلا على تلك القلوب المتخاذلة التي اختارت التفريط، فباعت، أو تخاذلت، أو صمتت عن قضايا أمتها، وغزة اليوم لا تحتاج إلى أحد، فالله مع قضيتها ورسالتها النبيلة في رد العدوان عن المسجد الأقصى، وعن أجساد أبنائها وأعراضهم..

أيها العرب! أيها المسلمون!..، لن ينتصر المسلمون على أعدائهم بقوة السلاح أبداً..، ولقد أثبتت وقائع التاريخ منذ أن ظهر الإسلام بين أعتى امبراطوريتن في العالم آنذاك "الإمبراطورية الرومانية والإمبراطورية الفارسية"، اللتان كانتا تمتلكان أقوى الأسلحة وأكبر الجيوش كان يقابلها قوة إسلامية بسيطة، فلم يمتلكوا وقتها الصواريخ والطائرات والدبابات وغيرها من الأسلحة التي نعرفها اليوم، ولم ينتصر المسلمون آنذاك بقوة أسلحتهم البسيطة ودخلوا فاتحين لا محتلين، وإن سبب ضعف ووهن المسلمون اليوم لابتعادهم عن مفاتيح النصر، كما قال الله تعالى " وكان حقاً علينا نصر المؤمنين"..

ولمن أراد فإن الأوان لم يفت بعد، فأجمعوا أمركم لرفع النير عن ذلك الشعب، فإن أمتنا لم يضربها الانحطاط، إلا بعد أن تركت الجهاد في وجه من بغوا وتجبروا عليها.

أين الحكومة القنديلية من سرقة الغاز المصرى؟

كَثرُ الحديث في الآونة الأخيرة عن استيلاء إسرائيل على غاز مصري من حقول بحرية داخل حدود مصر الاقتصادية الدولية بشرق المتوسط.

تلك المنطقة تضم مصر ولبنان وقبرص وتركيا واليونان، وصف هذه المنطقة العالم السكندري إراتوستينس (٢٧٦- ١٩٤ ق م)، كان ثالث أمناء «مكتبة الإسكندرية» في عصرها الذهبي، بأنها منطقة من البحر المتوسط تقع على بعد ١٩٠ كم شمال دمياط، تعيش فيها أسماك وقشريات مختلفة عن باقي البحر..، وقد جرى تفسير في ذلك في العصر الحديث بوجود جبل غاطس ضخم في تلك المنطقة، إذ يرتفع ألفي متر فوق قاع البحر، وقد أطلق على الجبل اسم إراتوستينس.. كان من الممكن أن تشهد منقطة الشرق الأوسط تطورُ ونقلةً تاريخيةً من خلال هذه النقطة التي تحتوي على أكبر احتياطات الغاز عالمياً..، إلا أن إسرائيل بما تحمله من جشع تريد أن تضع يدها على كنوز العالم، وبحكم إطلالتها على البحر المتوسط فرضت نفسها على تلك المنطقة..

بعدما اتاحت التكنولوجيا الحديثة اكتشاف حقول غاز هائلة على أعماق سحيقة بشرق المتوسط، في عامي ٢٠١٠-٢٠١١م..، أصبح من الممكن الحفر تحت مياه عمقها يفوق ألفي متر، ومع زيادة الاهتمام بقعر شرق المتوسط، زادت المناورات البحرية والدوريات المتعددة الجنسيات بأغراضها المتعددة، بما هو معلن كمكافحة الإرهاب أو منع انتشار تكنولوجيا الصواريخ الموجهة، وبما هو خفي، بعدما ظهرت الكثير من البعثات العلمية لمسح قاع البحر، وما تلاها من منصات الحفر البحري في تلك المنطقة ..

ويقع البئران (فياثان الذي اكتشفته إسرائيل في ٢٠١٠م، وأفروديت الذي اكتشفته قبرص في ٢٠١١م) في السفح الجنوبي لجبل إراتوستينس المختفي تحت البحر وهويته المصرية مثبتة من ٢٠٠ قبل الميلاد، ويمتدان إلى المياه

الإقليمية المصرية، على بعد ١٩٠ كيلومتراً شمال دمياط ، بينما يبعدان ٢٣٥ كيلومتراً من حيفا و ١٨٠ كيلومتراً من ميناء ليماسول القبرصي ..

وقد أعلنت إسرائيل أن حقلي الغاز المتلاصقين، لفياثان وأفروديت يمثلان احتياطيات قيمتها قرابة ٢٠٠ بليون دولار..، وفي فبراير ٢٠١٢م بدأت إسرائيل تطوير حقل على بعد ١١٠ كم من دمياط ..

لم تكن سرقة إسـ ـئيل للغاز المصري الواقعة الوحيدة، وإنما بدأت إسرائيل في مسلسل استخراج الغاز من أراض عربية في سنة ٢٠٠٩م، حين أعلنت ـ اكتشاف حقل «تمار» المقابل لمدينة صور اللبنانية..

الحديث عن الجهود التي تبذل من إسرائيل لإغتصاب الغاز المصري ليست مختلقة أو مبتدعة وإنما نشر بعض الخبراء المصريين مجموعة من التقارير فى مجلات علمية متخصصة تشرح بالتفصيل الجهود التى تبذل لإغتصاب غاز شرق المتوسط، من خلال إعداد العلماء الإسرائيليين للكثير من التقارير والأبحاث في هذا الموضوع..، حتى أن رئيس الوزراء اليونانى كارلوس باباريوس حذر مصر من مساعى إسرائيل للاستيلاء على احتياطيات الغاز فى شرق البحر المتوسط وطالب السلطات المصرية بالتصدى لتلك المحاولات..

إذن، فلماذا تغض الحكومة الجديدة الطرف عن ذلك بل وتتخذ موقف المتفرج على الرغم من دعوة الكثير من القوى السياسية والخبراء وتصريحات من خارج مصر إلى ضرورة اتخاذ موقف مصري حاسم إزاء هذه التقارير، واتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على الثروة القومية المصرية؟!..

علينا أن نتخذ موقفاً من ذلك، وأن نقف حراساً ـ ثرواتنا وكنوزنا التي وهبنا الله إياها، ولا نتركها مستباحة لإسرائيل، خاصة أننا في أشد الحاجة إليها .

استقرار الإفتاء وأثره في المجتمع

الفتوى ضرورة لا غني عنها للناس، فلا يمكن أن يكون جميع الناس علماء، فكان من رحمة الله تعالى بالأمة أن جعل منها علماء وفقهاء في أمور الدين، وأوجب على العامة ممن يقلدونهم، بالاستفتاء عما يجهلونه من أمور، كما قال تعالى "فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون(١)".

ولكنَّ فتح باب الإفتاء على مصراعيه دون ضابط، أو تنظيم لتلك المسألة يعد أمراً خطيراً، لما للفتوى من أهمية في حياة المسلمين والناس عامة، ولما يترتب عليها من أثر يظهر في سلوكيات وتصرفات يرتبط بها المسلم، وتجاوبِ المجتمع معها واقتدائه بها.

إن إطلاق العنان لحرية الإفتاء وشيوعها دون قيد ينتج عنه تشتت الأمة، خصوصاً إذا كان البعض ممن يقومون بالإفتاء ليسوا أهلاً له أو يفتقدون لصفات المفتي..، ويقول الشاطبى عن مكانة المفتي ومسئوليته: "المفتى قائم في الأمة مقام النبي" واستدل على ذلك، بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (إن العلماء ورثة الأنبياء وإن الأنبياء، لم يورثوا ديناراً ولا درهما وإنما ورثوا العلم)(٢).

وما وصل إليه حال المسلمين جراء التشتت في تعدد الفتاوى واختلافها على ذات المسالة بين رأي وآخر لا ينكره أحد، وإن هذا ليس من شأن شريعة الإسلام المنزلة من عند الله التي تبيح الاجتهاد في وجود استقرار وطمأنينة، بما يتلاءم مع روح الإسلام ومع الأصول الإسلامية، وبما لا يفضي إلى فرقة..، وإن ذلك كان نهج السلف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم "لا تختلفوا فتختلف قلوبكم " ونهى عن الجذل والمراء، فقال ابن عمر "لا يصيب الرجل حقيقة الإيمان حتى يترك الجدال وهو مُحق"..

---

(١) سورة الأنبياء الآية رقم (٧) .

(٢) أخرجه أبو داود والترمذى وابن ماجه.

ورغم أن الإفتاء ليس ملزماً ولا ينفذ في حق من يخاطبهم كأحكام القضاء، إلا أن المفتى البالغ ذروة العلم، هو الذي يحمل الناس على أوسط الأمور، فلا يذهب بهم إلى مذهب الشدة، أو الانحراف ويشتت الأمة في المسألة بين تطبيق ذلك الرأي، أو هذا، خاصة أن الإفتاء الغير عاقل، والذي يخرج من أصحابه بدون ضوابط محملاً بالأهواء والأمزجة والرغبات الشخصية ينزع العامة، أو المقلدين نحو ما يظهر معه الإسلام من خلال فتوى هؤلاء متشدداً وجافياً لا يتماشى مع سماحة التشريع الإسلامي، وما ذلك إلاّ نتاجاً من دعاوي بعض التيارات الإسلامية التي تدعو إلى التهاجر والتقاطع وفتاوى هضم الحقوق "القتل والسجن والمنع"... إلخ..

فالإفتاء حالياً أصبح، بلا ضابط، والبعض يفتي في أي وقت يشاء، وبأي شيء : مثـــلاً : من يفتي بأن الأغاني ليست حراماً، ومن يفتي بجـــواز إرضاع الكبير..، ومن يفتي بأن القرض البنكي حلالٌ..، ومن يفتي بجواز أكل لحم الجني..، ومن يفتي، بأن الديمقراطية كفر و ضرورة تكسير التماثيـــل الفرعونيـــة، لأنهـا تعـبر عن حضـــارة عفنــة نتنـــه..

وما أكثر التشريعات الإسلامية المعطلة بتعطل الأمزجة، أو الطباع، وكأن هؤلاء هم المكلفون بإحياء التشريعات والسنن على الأرض، والحق أنه لا تشريع على الخلق من المخلوقين، بل إن شريعة الله التي توجب الأفعال، أو تجعلها مندوبة، أو تحللها، أو تحرمها، ولقد أنكر الله على من يحللون ويحرمون بأهوائهم فقال تعالى: "قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً قل آلله أذن لكم أم على الله تفترون. وما ظن الذين يفترون على الله الكذب يوم القيامة(١)".

(١) سورة يونس: الآيتان رقم (٥٩-٦٠).

ولا شك أن الإفتاء على هذا النحو يهدم أعظم حقيقة حية نابضة على مر العصور في الشريعة الإسلامية وهي "مقاصدها"، فأصبحت تائهين في البدع والفتن والأهواء، وأصبحنا أمة لا تهتم بغير القشور من أمورها ..

إن الإفتاء العاقل الذي يدخل في إطار الشريعة الإسلامية هو الذي يتجنب المسائل التي تشتت المسلمين ولا يستطيع العامة احتواءها بعقولهم البسيطة، ويأخذها الغير الذي يترقب أخطاء المسلمين للتشكيك في العقيدة الإسلامية، وبث بذور التشتت والتفرقة بين أبناء العقيدة الإسلامية، فمثل هؤلاء كمثل من يظن أنه يدعوا إلى الدين لكن الحقيقة أنه يدعوا إلى تركه .

وإن ما اتخذه الملك عبدالله بن عبدالعزيز في تلك المسألة- قراره الملكي الصادر بتقييد الإفتاء وقصره على فئةٍ معينة- وهي «هيئة كبار العلماء» إنما يعد من القرارات الصائبة، فالله عز وجل ورسوله الكريم يدعونا إلى الاجتهاد في أمور الدين، ولكن الضابط لذلك هو العلم دون زعزعة النفوس وتشتيتها بكثرة القيل والقال.

وإن تحويل مسائل الإفتاء وحصرها في فئة علمية بعينها لا يقيد، أو يعطل موكب الدعوة الإسلامية في الإصلاح، أو التطوير، إلا أن تعدد الفتوى على هذا النحو من هنا وهناك يؤدي حتماً إلى عدم الاستقرار، وانعدام الطمأنينة، وإساءة الظن أحيانا بقدرة الإسلام على تأخير الخير للناس، وكلها ظواهر تؤدي بالمسلمين إلى الفشل..

وحتى تستقر نفوس المسلمين وتقر العقيدة الصادقة دون زحزحة في النفوس، نرى أنه لابد وأن يكون للإفتاء رجال مؤهلون قائمون عليه توكل إليهم تلك المسائل، نظراً لخطورة أمرها ولتعلقها بمصائر المسلمين من ناحية، ثم نظرة الآخرين إلينا بل وتربصهم بنا من ناحية اخرى.

الخطوط المرابطة في ذات المصريين

خضع المصريون عبر تاريخهم لمتغيرات وإنقلابات كثيرة ترتب عليها خصوصية نفسية واجتماعية تشكلت عبر تراكم تاريخي أصيل ومتين، ليست متفردة في عالم الانسان، إلا أنها تختلف عن كثير من الشعوب.

لا نستطيع حصر هذه الإنقلابات بأنواعها المختلفة سواء إجتماعية، أو سياسية، أو إقتصادية، ولكن الأساس في تلك الخصوصية النفسية بما فيها، إنما يعود إلى الإرث الحضاري منذ الآف السنين والقابلية لإنتاج القمع والتسلط التي ارتدت في نفوسنا عبر قروناً من الحكم الاستبدادي الأجنبي، وهذا الإرث خلق عند المواطن المصري ما يجعله يستسلم للمستبدين به بسهوّلة، أو أن يكون مستبداً بسهولة ..

وحتى لا يكون كلامنا نظرياً..، فالدليل علي الخصوصية النفسية بداية من الإنسان ونهاية بالشعوب، أو المجتمعات ..، تلك الدراسة العلمية التي أجراها البروفسور (Andreas Heinz) المنشورة في المجلة العلمية (nature neuroscience) في تاريخ: (٠٣/أكتوبر /٢٠٠٨م).

وبيان ذلك عند المصريين ..، أن المواطن المصري لديه خطوط نفسية مرابطة في داخله يتأثر بها عند تفسيره لأي من أمور حياته..، يفسر كل شيء من منظور ذلك ..

مثلاً: في عصر أجدادنا الفراعنة، رغم أن عصر بناء الأهرامات بالدولة القديمة أيام خوفو وخفرع ومنقرع كان في أوج مجده الحضاري والعسكري، إلاّ أنه تميز بكبت الحريات والوصاية على الشعب، وقد أورد التاريخ الكثير عن ذلك..، فامتدت الوصاية على الفكر والحريات في أغلب العصور التي عاشها الشعب المصري ..، حتى أصبحت تكويناً نفسياً في ذاتنا المصرية..

لم يحكم المصريين تقريباً في أي عهد من العهود بدون وصاية، أو دكتاتورية فكرية، بدعوى الخوف على الوطن ..، وقد يكون ذلك الخوف

المزعوم على الوطن صادقاً في بعض الأحيان من الحاكم، أو المسئول، إلاّ أنه يتحرك من منظور وطنيته وطبيعته الديكتاتورية السخروية ..، تظهر في تعامله مع الشعب الذي يتلقاها في صورة تشريعات، أو قوانين، أو قرارات، أو تعاملات، ولذلك تسن التشريعات والقوانين وفي أغلب الأحوال يكون صمام أمانها عند الحاكم وهي مغلفة بالصالح الوطني ..

مثلاً : جمال عبدالناصر كان مما أخذ عليه وسائله القمعية في التعامل مع من يعارضون، رغم أنني لا اختلف عليه من ناحية حبه الشديد لمصر وأمته الإسلامية..

إنما يعد تكويننا النفسي سبباً أساسياً لما تعيشه مصر حالياً، بعدما تقرر لها من حريات ترتبت على ثورتها..، وعلى الرغم مما شاهدناه من رقي للكثير من الشعب المصري في الميادين ..، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً وخضعت الثورة هي الأخرى لطبائعنا المستبدة..، وعاد تكويننا النفسي ليشخص مرة اخرى..، فظهرت مصر بنظامها القديم، بما فيه من استبداد بالرأي ووصاية وديكتاتورية على الفكر..، سواء من جانب الحاكم، أو الحكومة.. وقد ظهر ذلك في تعبيرهم عن مواقف وقرارات وطنية عديدة من وجهة نظرهم ..، وكان أحدها في إصرار الرئيس الجديد وحكومته على إصدار قانون طواريء جديد..، فقد وصل الأمر إلى أن أحد مسئوليه أباح لنفسه وأفتي بأن نظام الطوريء قد ورد ذكره في القرآن الكريم ؟!..، وما عليه الحال في تأسيسة الدستور من سيطرة البعض عليها مقارنة بإنعدام المشاركة لآخرين .. وما في جانب بعض المواطنين من مطالب فئوية، إضافة إلى جرائم السرقة والإعتداء على المال العام والبلطجة وقطع الطرق التي أصبحت مألوفة حتى في المجتمعات القبلية وبين الأوساط التي تدعي حسباً ونسباً ..

كل هذه الأمور تبرهن على تكوين نفسي يعد نتيجة منطقية لحصاد طويل من إضطرابات غير عادية اصابت المواطن، كإنعدام العدالة الإجتماعية والإصرار على تعذيب المواطنين، باسم الإصلاح، أو الخوف على الوطن الذي وضح في معظم حكام مصر السابقين..

وقد اتضح في عصر مبارك ..، عندما تم الإعتداء على الحياة الدستورية بترقيع الدستور وتفصيل القوانين السالبة والمقيدة للحريات وعدم إحترام دولة القانون مما ترتب على ذلك من زواج المال بالسلطة..، وكذلك خصوصية المواطن المصري في تدينه، بما يؤكد عليه دائماً في مسألة قبوله وتعايشه مع الآخر رغم وجود الاختلاف في العقيدة أو الديانة ..، وما ساعد على ذلك..، هي التربة الدينية التي تشكلت منها الشخصية المصرية عبر أحداث تاريخية كثيرة أثرت فيها بدءاً من دخول الفاتح عمرو بن العاص رضى الله عنه، وترسيخه لفكرة التعايش مع الأقباط ومعاملتهم معاملة كريمة ببناء الأديرة ورفع الظلم عنهم، ثم مروراً بدور الازهر الشريف حتى الآن، في نشر التدين الوسطي المعتدل، الذي يقضي بالتعايش مع كافة الأديان، والإعتدال في الدعوة الى الله..، وإن ذلك يلمسه الجميع في سلوكيات الازهر عبر تاريخه الطويل في الكثير من المسائل، مما أعطى خصوصية نفسية لأمة المصريين في التدين ..

وإن التكوين النفسي للمصريين يُظهر خصوصيتهم عن غيرهم في مسالة التدين من خلال بعض السلوكيات الدينية، فمثلا:

في الموالد والأذكار الصوفية تجد تأثراً سطحياً بشعائر مسلمي الدولة الفاطمية..، إلاّ أن ذلك لا يمتد للتشيع نظراً لقوة الشخصية المصرية، بل إن الدولة الفاطمية بما كان معروف عنها من نشر المذهب الشيعي في مصر ظلت زمن طويل جداً..، إلا أنها لم تؤثر في التربة الدينية للمصرين ..

والحقيقة أن التكوين النفسي للمواطن المصري لا يصطدم أبداً مع حضارته العظيمة، إلاّ في الآونة الأخيرة التي تضمنت تهجيناً للذات المصرية في بعض أمورها العقائدية، أو الحياتية، فعلى سبيل المثال يتم التأكيد الآن على التدين من خلال إتباع أسلوب دول أخرى في التدين، بما يمثله ذلك من خلاف شديد مع التدين المعتدل في مصر، والذي يعبر عنه الأزهر بالتواد والتآلف مع الآخرين..، أو بما ترتب على الإنفتاح الإقتصادي، الذي لم يُقنن في عصر السادات حتى دخل معه فساد عظيم، تسرب إلى التكوين النفسي لشخصية

المواطن المصري الإقتصادية..، أو بالإعلام الذي يبنى الخوف دائماً في نفسية المواطن المصري من الحكومة عبر الأفلام والمسلسلات الموجهة، بالإشارة إلى خطوط حمراء في التعامل مع الدولة فلابد أن لا يتعداها الموطن..، أو عن طريق إبراز العنصرية في المسلسلات والافلام تجاه بعض المناطق في مصر، مثل الصعيد المصري الذي تصفه دوماً الأفلام والمسلسلات بالإجرام، أو القسوة، أو بلاد النوبة وأسوان التي يظهرها الإعلام دوماً في مسلسلاته وأفلامه بمهن الخدم، أو البوابين..

بغض النظر عن مصدر التكوينات النفوسية إلا أن كل هذه الأشياء تخلق تكويناً نفسياً يتأثر به المواطن المصري عند تناوله لأي مسألة من مسائل حياته ..

إن الأحداث والمؤثرات التي أثرت في المواطن المصري على مر تاريخه قديماً وحديثاً كثيرة جداً، تفوق ما تعرض لها أي شعب من الشعوب، بما ترتب على ذلك مما نراه حالياً من صراع بين تكويننا النفسي من خلال عصور طويلة وبين الواقع.

مواقع إباحية وأشياء أخرى

تنفيـذاً للحكم الصادر من محكمـة القضاء الإداري الصادر عام ٢٠٠٩م، وذلك إثر الدعوى التي تقدم بها مجموعة شباب "بيور نت"، أمر النائب العام بحجب المواقع الإباحية من الإنترنت.

ورغم ما قاله البعض من أن النائب العام، يحاول تخفيف الشقاق فيما بينه وبين رجال الإسلام السياسي، بموافقته أخيراً على حكم محكمـة الإداري بعد ثلاث سنوات من صدوره مذيلاً بالصيغة التنفيذيـة..، أو أن ذلك الحكم سيفتح مجالاً لتقييد الحريات أو السلوكيات التـي لا تعجب آخرين..، وأن تنفيذ هذا الحكم سيكلف الدولة مائة مليون جنيه سنوياً، ولا جدوى منه في ظل وجود برامج لكسر المحجوب..

على آية حال، فإننا لا نعارض هذه الحكم مطلقاً في شيء وإنما أرى أن تنفيذ هذا الحكم يعد خطوة جيدة على طريق الإصلاح وأريد أن أضيف إلى تنفيذه، أموراً أخرى تحمل الإسفاف والرزائل وتمثل مفسدة على أبناء هذا الشعب، تتمثل أحياناً في بعض ألوان الفن السينمائي والغنائي الهابط التي تدعي الأبداع والفن، بينما هي بعيدة كل البعد..، أو في أحيان أخرى في مشاهد نراها في الشارع تدمي قلوبنا ولا نستطيع أن نقدم لها شيئاً ولا نطلب شيئاً سوى حلها أو حجبها عن رؤيتنا لعظيم وقعها في نفوس الجميع..، فلا بارك الله فينا إن لم نقل مثلاً، بأن أفلام السبكي بما تحمله من فن هابط مسموم وإنتهاك للحياء على رأس المواقع الإباحية، التي يلزم أن تحجب..، وكذلك الكثير من القنوات الفضائية الهابطة التي لا يفوتنا أن نذكر بذكرها قناة التت "العالمية"، بما فيها وما تحمله من خلاعة، وقنوات إعلامية أخرى موجهه لا تراعي ضميرها المهني..، وكلفت الشعب الكثير والكثير بما فيها من إعلام يوجه للفتن ويبث النفور بين أبناء هذا الشعب، وكذلك بعض القنوات الدينية التي أخذت على نفسها عهداً بألاّ يفوت عليها يومُ، إلاّ ويخرج علينا عبر شاشتها رجلٌ يدعي التدين ذلك الشيخ المعروف، بزبيبته الكبيرة التي تأكل

ربع وجهه، بسباب وقذف لا ينتهي في حق هذا، أو ذاك باسم السياسة والإصلاح، أو ذلك الشيخ الذي اتجه إلى الدعوة تقريباً في عرض الفنانات، ورميهن بالزنا ونشره لصورهن الفاضحة في الشوارع، وعلى صفحات التواصل الإجتماعي ..، فما الذي يجنيه الشعب الذي يريدون له التدين من هذه القنوات التي يظهر على شاشتها أناس بهذا الفكر..، إنهم بذلك يحصرون قضية الشعب الكبيرة في الحديث فقط عن سلوك شاذ من هذا أو ذاك، رغم ادعائهم كذباً، بأنهم من رجال الدعوة ..، وتلك القنوات رغم أنها دينية، إلا أنها تقتضي الحجب ومثلها مثل المواقع الإباحية في نشر الشقاق بين أبناء الشعب الواحد..

أليس ما نراه في الشارع المصري من إنتشار كبير لأطفال الشوارع، وتلك الظاهرة التي ترتب عليها ألم كبير في نفوسنا وما لها من خطر على المجتمع تستحق الحجب؟!..، تلك الظاهرة التي تشعرك بأن أطفال الشوارع أصبحوا دولة اخرى بفقر وجهل ومرض أعمق من الدولة الأم..، دولة صغيرة نراها كل يوم في إشارات القاهرة تمد يدها وتصرخ بكلمة "أغيثونا" في ثيابها القذرة وسلوكياتها الإجرامية في كثير من الأحيان، فلا رابط بين الجريمة أكثر من الفقر المدقع والطفولة المشردة، غير أنه لا مغيث ..

نسأل الله الذي جعل قلوب الشرق كلها تخفق حباً لنا، وأسمع العالم ثورتنا وأصواتنا التي كانت تدوي في ميادين الحرية والكرامة على طريق الوصول إلى مصر الضائعة، أن يصلح بطانة كل مسئول، ويرزقهم عقولاً مفكرةً، وقلوباً مخلصة، كي يبحثون الحلول، كما يبحثون الحجب.

ذكريات وتأملات في الحج

أحمد الله الذي هيأ لي فرصة الحج عن والدي رحمة الله عليه هذا العام، سائلاً الله تعالى أن أكون من المأجورين، والأ يّحرم مسلم فرصة الذهاب إلى بيته، فهو الكريم القادر على كل شيء ..

كنت في حاجة شديدة إلى الحج هذا العام، لما فيه من تصفية لشوائب النفس وإرشادها وإنتقادها من أحوال كثيرة صدرت عنها، ولأجدد الروح من خلال الاسترخاء والاستقواء على النفس، بالسلوكيات الإيمانية لذلك الجمع الهائل من إخواننا في الإسلام، الذين جاءوا من جميع أنحاء العالم بلهجات وسلوكيات مختلفة ..

كنت في حاجة شديدة لذلك، لأن للحجة الأولي ذكرى معي لا انساها أبداً..، تتجدد السعادة في نفسي كل عام عندما أتذكرها في موسم الحج..، اشكر الله عليها، وأريد أن اذهب إلى تلك الأرض الطاهرة، لأتذكر من هناك فضل الله علينا، فلم يردني عندما دعوت الله في مبارك قبل الثورة، بأيام قليلة، نعم قد دعوت الله وعيناى تضرعان إليه بالبكاء في أكثر من موضع في مناسك الحج..

فقلت : اللهم إن مصر تشكو إليك حالها، وما ضاقت به ذرعاً وما وصلت إليه..، اللهم فاصلح مبارك، أو خذه أخذ عزيز مقتدر، اللهم إنه وبطانته لا يعجزك..، كنت أدعو بذلك، وأتذكر ما رأيته من فساد حال الوطن، وكأنني وقتها أشاهد فيلماً لا يمنعني عن سماع صوته، أو صورته كثرة الناس، وأصواتهم في الحج ..

تذكرت مصر لحظة أن شعرت فيها ومعي الكثيرون، بالحزن الشديد على مصيرها، بما كان فيها من تزوير الانتخابات، وقتال المصريين بعضهم بعضاً على الأفران من أجل رغيف العيش، وانتهاك كرامة المواطن..، تذكرت أول عام خرجت للعمل خارج مصر..، بعدما أصابها من فسادٍ أصابنا معه اليأس..، تذكرت فترة عملت بها بالمحاماة، رأيت فيها صورة جمال مبارك تنتصف شعار مدينة شرم الشيخ، وما أصابني وقتها من غيرة على

هذا الوطن..، أحسست معه، بأن رجلاً دنيئاً يغتصب إمرأة في وضح النهار أمام الناس..، تذكرت الشاب الذي حضر عندي، وهو ذليل منكسر يروي لي امتهان ظابط أمن الدولة لكرامته وتقطيعه لملابسه وضربه على قصبته الهوائيه، حتى كاد أن يختنق أمام الناس..، طالباً مني أن أقف معه، وأن تصل قضيته للرأي العام ..، تذكرت حيرتي وقتها، وأنا أتساءل في نفسي ضاحكاً..، أي إعلام في مصرنا لا زال طاهراً ويساعدنا على ذلك، هل سياعدنا إعلام مبارك أم الفضائيات الموجهة ؟! ..، حزنت لأجل إصراره على أن يشتكي ذلك الظابط قبل دخوله إلى غرفة النيابة، ثم تحول ذلك الإصرار إلى نقيضه في نفسه، بعد خروجنا من النيابه، خوفاً على أهله وأصحابه الذين يسكنون معه..، تذكرت أبناء قريتي التي يتلظى أكثر من نصفها في مرارة الفقر والمرض والجهل والحاجة..، يقاتلون في سيناء أبناء الوطن الذين ظلموه وظلموهم من رجال الشرطة المصرية الفاسدين مثل حاكمهم..، إنه القتال من أجل لقمة العيش الذي لا يتجاوز وقتها أكثر من الفرار والخوف، أو الصبر على ترحيلهم لمدة تتجاوز "٢٥" يوم في أقسام الشرطة، وإهانتهم بالضرب والتعذيب من رجال الأمن لأجل لقمة العيش..، يقاتلون البطش والظلم، بالصبر..، إنها قريتنا التي تمثل صورة مصغرة للدولة المصرية ونموذجاً للتسلط الإقطاعي وطابع التملك من طبقة على حساب الآخرين، فبينما ينعم فيها قلة قليلة بالملكية المتوحشة من الأراضي الزراعية، وأراضي الفضاء والتهام المساحات الخضراء ودفع أهالينا للبحث الدائم عن عيش معقول في المدن بسبب عدم توفير الخدمات الأساسية للحياة، ولا تسألني عن الوظائف التي ليسوا أهلاً لها، فهي لا تحصى، بل واستبعدوا بمحسوبياتهم الأذكياء والجادين مقابل توفير مقاعد للمنتسبين لهم من المنافقين ليسوا أهلاً لها فعلاقتهم بتلك الوظائف كعلاقة القروي البسيط بعلوم الذرة..، بينما نجد قطاعاً كبيراً مفروض عليهم الانحطاط والشقاء لا يجدون ما يستر عوراتهم، أو يضمن لهم قوت يومهم..، على آية حال إنها السلطة والمحسوبية التي دبت أنيابها المسمومة في أقوات العباد..، والمهم أن العلاقة اتسمت بين بعض رجال هذه الفئة وعدد ليس بالقليل من ذلك القطاع في قريتنا بنفس العلاقة التي ثبتت بالرضوخ والقهر بين الرئيس مبارك والشعب..، أو كما اتسمت العلاقة في مجتمعاتنا بين الرجل والمرأة، أو كما

عليه العلاقة بين الكبير والصغير..، تشابهنا في حالة البرود الإنساني الذي عبر عنه الكثيرين بإنعدام بذور التمرد والانتفاضة على الظلم الذي نمى في أحشاء الفقراء في بطء وصمت..، تشابهنا حتى في الاعتبار الذاتي للبعض..، بينما كان يتحدد للسياسين والمشاهير في العاصمة بمقدار القرب من مبارك المستبد كان يتحدد عندنا بمقدار القرب من ديكتاتورها الذي كان يفتخر بأنه إبنُ لذلك النظام الفاسد، ويجمع حوله عدداً ليس بالقليل من المنافقين والمستغلين..، كانوا يعظمونه تعظيماً شبه آلهي من خلال الرضوخ الاختياري، أو إقرارهم بالموافقة لتسلطه واستبداده عليهم، وانعدام حرية الفكر والتعبير حتى التصويت بلا، أو نعم كانت مستبعداً ومنبوذاً من يقولها من شرزمته ومنافقيه في كل حق وطني، أو إنتخابي، إلا من نفس حرة أبية لا تصمت أبداً على إنتهاك وطنها، ومع ذلك لم تتمكن لمدة طويلة جداً من اختيار حاكمها، أو ممثليه في البرلمان جراء التزوير، وإن ذلك يذكرني بالإنتخابات الرئاسية قبل الأخيرة، عندما التف هؤلاء الأرامل وسقاة الخليفة حول الصندوق الإنتخابي وأدليت بصوتي لنعمان جمعه، فأصابهم ما أصابهم من ذهول وإستنكار اقترب من العداءْ..، أما الآن فقد أصابنا التغيير، كما أصاب مصر، فكل ذلك تغير، وأصبحت الثورية طابعاً يتخلق به الكثير بعد الثورة..، المهم كان هناك الكثير من المساوئ، ولا أظنه قد تغير عن ذي قبل من ألوان التخلف الإجتماعي، والجهل، وانعدام العدالة الإجتماعية، وانتشار الفساد، وتغول الإقطاع، والقبلية المتعجرفة..، أتذكر الكثير من قبيل ذلك لكن المقام لا يسعني لأتحدث عن المزيد هنا، وإنما أحيل بعض ما ذكرته من فساد وربما المزيد إلى عالم الواقع، ولكل من تألمه تلك الكلمات..

إنني أتذكر ماضي هذا الوطن قبل ثورته، وسأظل أشكر الله لإجابته دعاءً خرج من قلبي وقتها، خوفاً على مستقبل هذه الأمة، على الرغم أن ما وصل إليه حال ثورتنا لا يلبي آمال وطموحات الكثيرين من أحرار هذا الشعب.

حتى تعود سيناء بتكلفة أقل

لا يخفى على أحد أن المنظومة الأمنية على علم، بكل ما يحدث في سيناء، تعرف الجاني وتحدده، أو هذا ما يفترض في مخابراتها التي تجوب مصر شبراً شبراً ..

لكن لماذا تقاعست عن حماية القائمين على حراسة الحدود وتركتهم فريسة للغدر؟، فهذا يطرح أسئلة عديدةً بعد الاعتداء المتكرر على الجنود المصريين هناك، بالنظر إلى ما نسمعه عن استمرار العملية نسر، أو نسرين بمعنى أدق، فهل تحارب المنظومة الأمنية (الشرطة والجيش) الكثبان الرملية في سيناء؟..

الحقيقة أن الجرم الواقع بحق سيناء يسأل عنه، بداية النظام القديم مسئولية لا تقبل اثبات العكس، ثم يليه المجلس العسكري الذي سجل الرقم القياسي في التخبط في إدارة الدولة..، ومن ذلك أنه تركها لمدة تزيد على العام والنصف مرتعاً لتجار المخدرات وتجارة الرقيق والسلاح وللإرهابيين الذين تسللوا إليها من كل مكان، إما بقصد التستر فيها ، أو بقصد تنفيذ مخططات موجهه من دول أخرى، كإسرائيل أو إيران أو غيرها من الدول التي تريد أن تستنفذ جهد مصر في معارك ترهقها مادياً أو جر اقدامها إلى نزاعات مع إسرائيل ترتب حرباً مستقبلية وندخل في الدائرة الضبابية..، ثم مروراً بالرئيس مرسي الذي قام بالإفراج عن مجرمين سياسيين خطرين وفتح الأنفاق مع غزة دون تنظيم، أو تخطيط مما رتب على ذلك أن دخل إلى الأراضي المصرية عناصر يرتبط الكثير منها بالتكفيرين الجهاديين، إضافة إلى تسهيل تسليح الميليشيات والجماعات الجهادية ..

لست مع الآراء غير العادلة التي تحمل الرئيس المنتخب مسئولية ما يحدث في سيناء ونسيت، أو تناست مسئولية مبارك وغيره عن إهمالهم في حق سيناء الذي ترسخ بإنعدام التنمية، ونشر الأمن السلبي في ربوع سيناء، الذي كره المواطن السيناوي في نفسه..،

وقد تكاثرت الأحاديث في الآونة الأخيرة عن الحملة التي يشنها الجيش المصري بمساعدة الشرطة على عدد من العناصر الإرهابية في سيناء، بما في ذلك من استنفاد للطاقة العسكرية والبشرية والمالية، ورغم ذلك تنقل لنا الأخبار كل يوم عن وقوع شهداء ..، وأن قدرة الجيش المصري المعروفة تجعلنا نتساؤل، هل الجاني يستعصي عليه بهذه الطريقة؟! ..، ولماذا لم تحقق الحملة نسر نتيجة حتى الآن سوى إهانة المواطنين السيناويين والإعتقالات العشوائية، ومداهمة المنازل، واعتقال العشرات من قبل قوات الأمن، والتحقيق معهم فى أماكن غير معلومة، بأسلوب لا يختلف عن أسلوب أمن الدولة فى عهد "المخلوع"، بما يميزه من تلفيق القضايا؟!..، هل يعرف القادة العسكريون من يقاتلون أم لا ؟..، وهل يتمثل الجناة في التكفيرية الجهادية التي يتحدثون عنها، وإن صح ذلك، فهل يتهاون الرئيس مرسي معهم، خاصة أنهم في النهاية محسوبون على التيار الإسلامي، أو بمعنى أصح يعدهم أهله وعشيرته!!، أم أنهم من حركة حماس ويلاقون تدليلاً لأنهم فرع الإخوان بفلسطين !..

وبالرغم من أن المؤامرات على سيناء، بل على مصرنا لا تنتهي..، إلا أن المؤامرة ليست شماعة لإخفاقاتنا..، وبرغم ما يقال من افتراضات عريضة، ومنها أن الجناة على سيناء من داخلها، أو من الخارج، سواء من حركة حماس، أو إسرائيل، أو من السلفية الجهادية، نعلم أن هناك أكثر من عدو وغير محددين..

ورغم ذلك يعلم الرئيس مرسي ومعه المنظومة الأمنية، أن النزيف القادم من سيناء اليوم، إنما هو نتيجة التقاعس في مكافحة هؤلاء الظلاميين، وأن الخسائر التي جنيناها وسنجنيها مستقبلاً، إنما هي جراء صبر الرئيس مرسي على هؤلاء وإصراراه حتى الآن على ضرورة العلاج بالتدخلات والحلول الفكرية عن طريق اطراف تتوسط مع استبعاد العلاج الأمني..، هل كسرت هيبة الدولة إلى الحد الذي أصبحت فيه تساوم وتعقد الصفقات مع هؤلاء القتلة والمجرمون ؟ .. إن التيار "الجهادى" موجود فى سيناء منذ بداية الثمانينيات

مع انسحاب قوات الإحتلال الصهيونى، بعدما برزت فكرة الجهاد ضد الدولة التي تحولت من دولة إحتلال إلى دولة جوار ..، ويقدر عددهم بنحو ثلاثة آلاف مسلح يتخذون من "جبل الحلال" مخبأ لهم..، حيث أن ارتفاعه على ١٨٠٠ متر، بعمق ٦٠ كيلومترًا، وتحيطه مناطق أكثر وعورة؛ ما يجعل مهمة قوات الأمن صعبة جدًا في مطاردة تلك التنظيمات..، وقد وقعت اشتباكات عديدة بينهم وبين الأمن وأغلب معتقلي شمال سيناء هم من الجهاديين، لكن النظام السابق كان يعتم على تلك الإشتباكات ويظهرها كأنها اشتباكات مع البدو؛ نظرًا إلى حساسية المنطقة، بصفتها بوابة خلفية للعدو الصهيوني ..

انظروا جيداً إلى سيناء لأن تبسيط المسألة وحصر علاجها في مجرد التواصل مع هؤلاء عن طريق بعض مشايخ الدعوة السلفية ومناقشة فكرهم في ظل إزدياد معدل قتلهم كل يوم لأبناء الوطن، سواء من رجال الأمن، أو الجيش يعد مسألة ظالمة، ولا يقرها شريعة ولا قانون، بل إنها الحرب جدها جد وهزلها جد، فيكفينا منهم ما فعلوه، ولا بديل عن الحلول الأمنية العاجلة، حتى لا تضيع سيناء وتعود إلينا بتكلفة أقل، بدلاً من أن نعيد الكرة مرة أخرى، فيضيع في تحريرها الكثيرون، وتنحصر نهضتنا نحن وأجيال بعدنا كل بضع سنوات في ترديد أغنية "سيناء رجعت لينا"..

فالله لهذا الشعب المسكين الذي طالت آلامه، وكل امريء منكم في المسئولية يحمل تبعة لا ينتفي مساءلته عنها بعذر، ولا يعذره في أداء حقها شيء .

سلفيون أم إرهابيون فـي المنيا!.

ما جعلني أتأخر عن الكتابة في هذا الشأن، أنه في نفس الأسبوع الذي انصرفت فيه لأداء فريضة الحج، حدث الاعتداء من بعض الشباب، الذين ينتمون إلى التيار السلفي لمنع الحفل الغنائي، الذي اقيم في محافظة المنيا، والذي كان يضم مسلمين وأقباطاً يدعون من خلاله للوحدة الوطنية تحت عنوان "نور وسط الضلمة"..

لا ادري كيف يحدث ذلك ، أو يبرر في دولة، يحتكم الجميع فيها إلى دستور وقانون، يقوم بتنظيم الحريات العامة فيها، وبمقتضاه لا يجوز لأي أحد الاعتداء على حريات الناس، أو إخضاعهم تحت وصايته، سواء كانوا أفراداً أو جماعات..

وإن قانون العقوبات المصري نص في المادة ٥٦ مكرر "يعاقب بالسجن كل من أنشأ جماعة، أو هيئة استخدمت منع مؤسسات الدولة من ممارسة أعمالها، أو قامت بالاعتداء على الحرية الشخصية للمواطن، أو غيرها من الحريات والحقوق العامة التي كفلها الدستور والقانون"..

ومن خلال تفسير تلك المادة من القانون المشار إليه أعلاه، فإن ما قام به هؤلاء الشباب يعد سلوكاً مجرماً وجناية تستوجب العقاب وعدم السكوت عليها..، إلا أن أجهزة الأمن في المحافظة صمتت على ذلك، واستجابت لضغوطهم، بل أصدرت أوامرها، بإلغاء الحفل لأسباب أمنية، بعدما قاموا بإطلاق هتافات عنصرية ضد الحفل ومنع الجماهير من الدخول، وكل ذلك كان على مرأى ومسمع من قوات الأمن، التي أصرت على عدم التدخل لأداء واجبه في حماية المواطنين..

وإن ظهور الدولة بهذا المظهر من هؤلاء يدل على أنها تقف مع هؤلاء المعتدين ،وهذا امرٌ خطير وغير مطمئن، خاصة أن هذه الواقعة ليست الأولى، ولن تكون الأخيرة، فقبل ذلك تم الاعتداء على حفلة الفنان هشام

عباس، بأكاديمية النيل بجامعة المنصورة، التي اقتحم فيها أحد الدعاة الحفل، ودعا الجمهور لعدم حضور الحفلات، باعتبار أن الغناء حرام، مروراً بواقعة حفل موسيقى "الميتال" بساقية الصاوي، والذي تم مهاجمته باعتباره حفلاً لـ"عبدة الشيطان" وصولاً إلى ذلك الاعتداء ..

والسبب الذي أعده هؤلاء الشباب مبرراً لذلك الإعتداء حسبما قالوا، هو أن ذلك الحفل تبشيري، يتوسل بالغناء والموسيقى التي يحرمونها، وفي ظل ذلك نتساءل من هو المتحكم الحقيقي في حريات الناس وسلوكياتهم، أو من هو المعني بتفسير سلوكياتهم إن جانبها الصواب؟!، هل هو القانون، أم نفر متشدد من هنا وهناك؟!..

إن الإسلام جاء ليعتق الناس من العبودية، والوصاية الفكرية، فلا يكون من أحد سلطان على آخرين، بغير الحق والعدل، وإننا لم نعرف في أبناء الدعوة السلفية العنف ضد الآخرين، خاصة أنهم عانوا قبل ذلك من ظلم أمن الدولة ومعاملتهم القاسية المتوحشة، وما يشعرنا حقيقة بالقلق، هو أن ما رأيناه من هؤلاء، يشبه ما رأيناه مع من كانوا بالأمس في فترة التسعينات بمحاولتهم تضييق الخناق على حرية الفن والأبداع، كما أن الصعيد المصري، وبخاصة محافظة المنيا في عهدها القديم، كانت مأوى للكثير من قيادات الإرهاب الذي حصد الكثير والكثير من استقرار وأمن هذا البلد، حتى أراد الله، أن يعيد لها الأمن والأمان، وانكشفت عنها أخيراً تلك الغمة ..

إنني لا أجد في هؤلاء تعبيراً أصدق، مما قاله فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم "يأتي في آخر الزمان قوم: حدثاء الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية، يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان، كث اللحية (غزيرو اللحية)، مقصرين الثياب، محلقين الرؤوس، يحسنون القيل ويسيئون الفعل، يدعون إلى كتاب الله وليسوا منه في شيء(١)" ..

---

(١) أخرجه البخاري ومسلم والنسائي .

يخطئ هؤلاء المتشددون الذين يريدون فرض الوصاية على الناس..، عندما يظنون أنهم حكاماً بأمر الله، وباستثناء سيدنا أبي بكر الصديق (رضي الله عنه) يخطئ كل من يظن أن الرسول (صلى الله عليه وسلم) فوضه لإدارة شؤون الأمة..

وإن رعب عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) من حساب ربه وهو المبشر بالجنة خير دليل على ذلك!..

الحرية غاية المواطن المصري، بعد ثورة ٢٥ يناير، وبعد سنوات طوال من تراكمات القيود على الحريات، فالشعب المصري لن يقبل، أن يكون له سلطان على حرياته وتصرفاته غير القانون، أو أن يكون كشبكة المرمي يقذف عليها هؤلاء بكرات من الاضطهاد والعنف..

إن مصرنا بلد أمين يحتكم إلى قوانين وتشريعات، ولا يخضع لأهواء، أو تفاسير من جانب هؤلاء الصعاليك، الذين ضلت حماستهم طريقها، ونأسف لأن حكومتنا المصرية، لا تزال هادئة صابرة مجاملة لهؤلاء، رغم ما يفترض أن يكون في النظام، الذي يريد أن يمتلك شعبية ومحبباً لدى الجميع من ضرورة توفير أكبر قدر من الحرية، لأبناء هذا الشعب، بمقدار يتناسب مع حاجاته الإنسانية ..

نأمل أن يستعيد هؤلاء سلوكياتهم الصحيحة، وإننا نطلب تفسيراً لما حدث، والإجابة على تساؤل الجميع، إلى أي تيار ينتمي هؤلاء؟، فهل هؤلاء سلفيون أم إرهابيون ؟!..

العشق الممنوع بين مرسي وبيريز

إن في خطاب الرئيس المنتخب مرسي(١)، والذي أتت به الثورة إلى السفاح شيمون بيريز، بما عليه من محبة وود ظاهرين سبة في جبين الوطن.

ذلك الخطاب الذي اعترف به الدكتور ياسر علي، المتحدث باسم رئاسة الجمهورية، بعد نفيه في البداية..، بعدما فضحته وسائل الإعلام الصهيونية..

إن المظهر الذي ظهر به ذلك الخطاب فضيحة لا يمكن تبريرها..، حتى وإن ادعت مؤسسة الرئاسة..، بأن ذلك المظهر يعد أمراً بروتكولياً؛ وأنهم يخاطبون العدو بمقتضى البروتوكول، كما يخاطبون الصديق..، وإن كان ما يدعونه صحيحاً في الأعراف الدبلوماسية، فالرد على ذلك ببساطة بأنه لابد، وأن تتغير لهجة القيادة والحكومة، خاصة أنها تعبر عن شعب مصر التي لا يريدها بعد ثورته المجيدة على الفساد الذي دفع ثمناً لها أعداداً من الشهداء والمصابين ..، بل وإن كان ذلك خداعاً من الرئيس لإسرائيل، فلا نظن مطلقاً أنها ستنخدع بكلمات الود والمحبة وتصفو لنا على نحو يخالف ويخذل عقائدها وأهوائها ومطامعها في عالمنا العربي ..

ولا أدري ما الدافع حقيقة لوصف العلاقات بيننا وبين عدونا بهذا الوصف؟! ..، يختفي من عيون مرسي العداوة بينا وبين إسرائيل، بما فيها من أرواح الشهداء في مذبحة بحر البقر ونكسة ٦٧، وإحتلالهم لفلسطين وللمسجد الأقصى، وسفكهم للدم العربي ويتمنى الرئيس المفدى لذلك الصهيوني المتعصب الذي يخفي تحت ابتساماته الصفراء غوائل الغدر والفتك "بالرغد والسعادة "؟!..

فيقول لبيريز نتمنى لكم "الرغد والسعادة "في بلدكم إسرائيل ؟!..، وأي رغد وسعادة يطلبها الرئيس مرسي لعدو مغتصب احتل أرضاً عربية، وقتل النساء، والأطفال، ويحتل المسجد الأقصى!!..، لماذا يخطب مرسي الود والمحبة مع بيريز في رسالة يظن كل من يقرأها، أنها بين الحبيبين مهند ونور في المسلسل التركي العشق الممنوع؟!..

---

(١) خطاب الرئيس مرسي لبيريز، بمناسبة تعيين سفير مصري إلى إسرائيل .

إن الشعب المصري بعد ثورته العظيمة لم ينتخب مرسي، لكي يمنح الفخامة للأخباث والأشرار، ويصفهم في الخطاب "عزيزي وصديقي العظيم" "وصديقكم الوفي"، وبما تحمله هذه الكلمات التي تضمنها الخطاب من تصريح بالمحبة والمودة..

وإذا فسرنا ما يعنيه ذلك الخطاب بحسن نية، رغم ما ذهب إليه البعض، بأن الخطاب يفضح ما كان يتردد عن وجود صفقات بين جماعة الإخوان المسلمين والولايات المتحدة الأمريكية بعد الثورة..، فإننا نقول عندها أن الرئيس مرسي تناسى اعظم حقيقة من حقائق الدنيا والتي تثبت كل يوم بل وكل دقيقة، وهي عداوتنا مع اليهود، كما قال تعالى:«لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاس عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا»(١)، وقوله تعالى : «ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم»(٢).

لا شك أن ذلك الخطاب، الذي يظهر معه الرئيس مرسي بالعاشق الولهان للكيان الإسرائيلي يتنافي مع عداوتنا العربية والإسلامية لهذا الكيان المغتصب والتي ثبتت من قديم الأزل في الكتاب المحرف الذي يدينون به ..

إن مصر التي خدعها من قبل بعض أبنائها تمر بساعة فاصلة في تاريخها وتحول لابد، وأن يلاقي صداه في كل شيء حتى في اللهجة واللغة، فيما بينها وبين غيرها من الدول، وما نراه اليوم يوشك أن يكون ما كان بالأمس، ولكن على أسلوب آخر..

إننا لن نهادن من يعادينا بعد ثورتنا المجيدة، فالشعب المصري بقلبه المؤمن وبإخلاصه لدينه ولوطنه في حال إصرار شديد أن يعيش بكرامته وبعزته ومعه في كل ذلك أنفته وحميته وإباءه، ولا يهاب أن يكاشفهم بعداوة صريحة خلافاً لعداوتهم المستترة خلف الخداع والرقة وحقوق الإنسان والعدالة ودعوى الحرية الزائفة،

كما قال عروة بن المغيرة وهو ينشد هذه الأبيات :

لا أتقي حسك الضغائن بالرقي ** فعل الذليل ولو بقيت وحيدا

(١) سورة البقرة الآية رقم ١٢٠.

(٢) سورة المائدة الآية رقم ٨٢ .

لكن أعدُّ لها ضغائن مثلها ** حتى أداوي بالحقود حقــودا

كالخمْر خير دوائها منها بها ** تشفي السَّقيم وتُبرئُ المنجودا

وكان عروة بن المغيرة يقول :

شرُّ العداوة ما سُتر بالمداراة، وأشقاها للأنفس ما قُرع بمثلها باديا..، فانتهى قوله إلى ابن شُبرمة، فقال: "لله درُّ عُروة، هذه أنفس العرب"! ..

نحسبك يا دكتور مرسي على خير، ولا نحسبك أبداً من زمرة الخبثاء، ولذلك نرجوا منك أن تسلك سياسة أخرى، بدلاً من سياسة سوف تحفر تحت أقدامك هوةً، لأن الإنسان العربي المسلم لا يعرف الكذب ولا المخاتلة، وإن مصر بعد ثورتها المجيدة وبمكانتها العربية والدولية لن يغيب يقينها، أو تراوغ، أو تهادن شذاذ الأمم وأخطبوط قتله الشوق إلى دماءنا وأموالنا وأراضينا وسلط علينا فواجر أمتنا قبل ذلك، الذين أقاموا بها وكراً كبيراً من جراثيمهم في بلادنا ..

يا سيادة الرئيس المنتخب، أنتم بين اثنتين : إمّا المكاشفة بالعداوة، وإما أن ترضوا لنا ولأنفسكم أن نكون طعام هذه الأمم الباغية، ونحسبكم على خير، فلا ترضون الثانية، فليس لكم معهم إلا الأولى.

وإننا لن نبدي لهم أي ود أو محبة، حتى يرفعوا أياديهم عن القدس، وعن إحتلالهم الناعم للكثير من دولنا العربية، ولا تخافوهم، فإن الخوف شعور يذل كل نفس عزيزة أبية ..

كيــف نـرد إيذاءهم لرسول الله؟

لا تستطيع الألسنة وصفه مهما أوتيت من بيان، محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم، أشرف المخلوقات وسيّد البشر خاتم الأنبياء والمرسلين.

هو أكمل البشر وأحسنهم خَلقاً وخُلقاً، وألينهم كفاً، وأطيبهم ريحاً، وأكملهم عقلاً، وأحسنهم عشرة، وأعلمهم بالله وأشدهم له خشية(١)، وأشجعهم، وأكرمهم، وأعدلهم، وأسمحهم، وأصبرهم، وأخشعهم، وأرحمهم، وأشدهم حياء، ويجيب الداعي: من غني أو فقير، أو وضيع أو شريف، وكان يحب المساكين ويشهد جنائزهم ويعود مرضاهم، ولا يحقر فقيراً لفقره، ولا يهاب مَلِكاً لِمُلكِهِ (٢).

مؤسس الحضارة الإسلاميــة وموحد المدن والقبائل العربية الذي ادخر الله التأييد في دعوة الحق الغنية عن الزيف والبهرجة بأوضح الأدلة وأنقاها عما يسترهب العيون ويغبن النفوس..، بعثه الله في قوم اعتادوا على مظاهر البهرجة والفخامة ..، فأختار أن يكون نبياً عبداً وأبطل قوانين قبليتهم وعصبيتهم بما كان فيه من كمالات النفس والمعنى لا من كمالات المادة ..، متخلق، متحلي، متجرد، متخلي، لم يشارك أهل الفخامة والسيادة والبهرجة كل ذلك..، حتى لا يغتر الناس ويطيعونهُ، بل اختار العبودية، بدلاً من الملكية..، فجلاله مستمد من عناية الله تعالى، وتأييده.. قد نفض العرب من بواديهم، وأخرجهم من ظلمات العصبية والقبلية، حتى ملئوا الأرض عدالة وإيماناً، وآتــاه الله مفاتيــح خزائــن الأرض، ولكنــه اختــار الآخـــرة..، صبر وتجلد فنال النصر من الله..

---

(١) ولهذا قال عبد الله بن الشِّخِّير: أتيت رسول الله ﷺ وهو يصلي ولجوفه أزيزٌ كأزيز المِرجل من البكاء، أبو داود برقم ٩٠٤، وصححه الألباني في مختصر الشمائل برقم ٢٧٦، ومعنى: أزير المرجل: أي غليان القدر.

(٢) أحمد ٣٩٨/٣، وابن ماجه برقم ٢٤٦، والحاكم ٤٨١/٤، وابن حبان موارد ٢٠٩٩ ، وانظر: الأحاديث الصحيحة برقم ١٥٥٧.

محمد صلى الله عليه وسلم هـو (المحارب، رجل الأعمال، رجل السياسة، المصلح، مـلاذ اليتامى، وحامي العبيد، محرر النساء، والقاضي) وقليل عليه كل وصف تصفه به البشرية كلها..، على الرغم من شجاعته صلى الله عليه وسلم، إلا أنه مكث طول عمره يكره سفك الدماء في الحق والباطل، فكان يقود أصحابه لقتال أعداء الله لأنهم كانوا يصدون عن دين الله، لكنه لم يقتل بيده، إلا رجلا واحداً منهم هو أبي بن خلف كان موطناً نفسه على قتله فهجم عليه وهو مدجج بالحديد من مغفر ودرع، فلم يجد بداً من قتله فطعنه في ترقوته من خلل الدرع والمغفر فقتله ..

لما فقـــده الجـذع الـذي كـان يخطـب عليـه، حن إليه وصاح، كما يصيح الصبي، فنزل إليه فاعتنقه، فجعل يهذي، كما يهذي الصبي الذي يسكن عند بكائه، فقال صلى الله عليه وسلم: لو لم أعتنقه لحنّ إلى يوم القيامة ..

شهد على عظمة شخصيته ورقيه الأخلاقي والحضاري الكثير من المستشرقين في كتبهم وتراثهم ..، فقد تحدث عن صفاته صلى الله عليه وسلم، "المهاتما غاندي" قائلاً: "أردت أن أعرف صفات الرجل الذي يملك بدون نزاع قلوب ملايين البشر..، فلقد أصبحت مقتنعاً كل الاقتناع أن السيف لم يكن الوسيلة التي من خلالها اكتسب الإسلام مكانته، بل كان ذلك من خلال بساطة الرسول مع دقته وصدقه في الوعود، وتفانيه وإخلاصه لأصدقائه وأتباعه، وشجاعته مع ثقته المطلقة في ربه وفي رسالته، وإن هذه الصفات هي التي مهدت الطريق، وتخطت المصاعب وليس السيف [(١)].

وما تحدث به في شانه على الله عليه وسلم" سانت هيلر، قائلاً: " كان محمد رئيساً للدولة وساهراً على حياة الشعب وحريته، وكان يعاقب الأشخاص الذين يجترحون الجنايات حسب أحوال زمانه وأحوال تلك

(١) في حديث المهاتما غاندي لجريدة "ينج إنديا".

الجماعات الوحشية التي كان يعيش النبي بين ظهرانيها، فكان النبي داعياً إلى ديانة الإله الواحد وكان في دعوته هذه لطيفاً ورحيماً حتى على أعدائه، وإن في شخصيته صفتين هما من أجلّ الصفات التي تحملها النفس البشرية وهما العدالة والرحمة(١).

وما تحدث به في شأنه صلى الله عليه وسلم " السير موير الإنكليزي" إن محمداً نبي المسلمين لقب بالأمين منذ الصغر بإجماع أهل بلده لشرف أخلاقه وحسن سلوكه، ومهما يكن هناك من أمر، فإن محمداً أسمى من أن ينتهي إليه الواصف، ولا يعرفه من جهله، وخبير به من أمعن النظر في تاريخه المجيد، ذلك التاريخ الذي ترك محمداً في طليعة الرسل ومفكري العالم"(٢).

ورغم ما اتصف به رسولنا، صلى الله عليه وسلم من صفات أكد عليها من لا يرتدي عباءة الإسلام من المستشرقين وغيرهم، إلاّ أنه تعرض للأذى في أيامنا الحالية ولازال مثلما تعرض في حياته للأذي في شخصه ودعوته من أقرب الناس إليه..

إن رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعرض للإيذاء بما ينشر كل يوم من رسوم مسيئة وسباب وقذف وتطاول في حقه وصحابته، وقد كان من بينها ذلك الفيلم المسيء الذي نشر في أمريكا بما فيه مما لا يليق بشخص الرسول الكريم، الذي أسموه "بمحاكمة شعبية للرسول" ..

إن هذا الفيلم أشعل الغضب على الولايات المتحدة، وأثار الحرارة في نفوس المسلمين، فجعل البعض يدعوا إلى الهجوم على كل غْربي، فاقتحمت بعض سفارات أمريكا والدول الأوروبية، وقتـل السفيـر الأمريكي في ليبيا تباعاً لذلك..

---

(١) انظر في كتابه (الشرقيون وعقائدهم) للعلامة برتلي سانت هيلر الألماني، مستشرق ألماني ولد في درسدن ١٧٩٣- ١٨٨٤م.

(٢) انظر في كتابه (تاريخ محمد).

لا ينكر منكر الكم الهائل من الإساءات والخسائر البالغة التي طالتنا من الغرب على مر تاريخنا الطويل ومحاولاتهم المستميتة في ملك رقاب الشعوب بكافة الوسائل بما فيها الإحتلال العسكري والاقتصادي والفكري..، رغبة في النيل من حرياتنا والوصاية على مصائرنا باسم إمبراطورياتهم العادلة التي ملأت رحاب الأرض جوراً ودماراً ..، وإن محاولاتهم في النيل من عقيدتنا يعد إمتداداً طبيعياً لعدوانهم الذي لا ينقطع على أمتنا ..، وعلى الرغم من حبنا الشديد لرسول الله صلى الله عليه وسلم، إلا أن حق الرد على تلك الإساءة لا يقتضي منا، أن نحرق، أو ندمر..، أتذكر في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لما هجاه بعض الكفار، ذاكرين اسم "مذمم" بدلاً عن "محمد" زيادة في الذم، فكان قوله صلى الله عليه وسلم لصحابته الذين ساءتهم مقالة الكفار" لا تعجبون كيف يصرف الله عني أذى قريش وسبهم، هم يشتمون مذمماً، وأنا محمد" [١].

. إن المسلمين ليسوا في قلة، حتى يستباحوا في أعراضهم وأموالهم وأراضيهم بل وعقيدتهم من باقي الأمم، خاصة أن تعدادهم على مستوى العالم لا يخفى على أحدٍ ، كما قال الشاعر:

المسلمون فما أذلهمو** في هذهِ الدنيا وهم كُثُرُ؟

جدّوا فجدّ زمانهم بهمو ** وتغيروا فتغيّر الدهرُ

وإن جوهر مشكلتنا يكمن في إصرار الكثير من أبناء أمتنا على التخلف عن مواكبة العصر "علماً وعملاً"، فبينما ينشغل بال الغرب ليل نهار، بالإرتقاء ببلادهم، ينشغل بالنا بالحضارة المادية، بسياراتها الفارهة وناطحات السحاب العملاقة، فلا نقتدي بالغرب إلا في السلبيات..

نحن نحتاج إلى مزيد من الكفاح علماً وعملاً، حتى ننهض بأمتنا التي أصبحت عالة على غيرها من الأمم في كثير من مجالاتها بل

(١) رواه البخاري .

في أبسط أمور حياتها..، أمتنا التي أصبحت تستورد كل شيء..، ملبسنا ومأكلنا ومشربنا نستورده، حتى إبر الخياطة والسبح والمصاحف!..، فما نراه من إساءات بالغة تزداد وتتكرر كل يوم بصور مختلفة وصلت إلى عمق عقيدتنا ليست سوى نتيجة لذلك..

إن حق الرد على تلك الإساءات لا يستوجب إعلان الحرب بلا استثناء على كل غربي والتعميم غير العادل، بل إن حق الرد يتطلب أن نسير في خطين متوازيين، الأول: هو الحوار وتعريف الغرب بإسلامنا الذي حرفناه بسلوكياتنا وأفعالنا ، والثاني: في النهوض بأمتنا حتى نقف موقف العزة في مواجهة غيرنا من الأمم، فنصبح أمة ذات منعة تحي عزتها الاسلامية .

وإن إحياء العزة الإسلامية ليس فقط بحمل هذا الدين، وإنما يكون في العمل به، فهو منهج حياة وسعادة أمّة ومنقذ بشرية، ولهذا أمر الله عباده بالاعتزاز به وحسن الانتماء إليه فقال: " ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين".

زعماءنا الذين صنعهم الإعلام

ليس في نيتنا تثبيطاً لأحد، عندما نقول أن النخبة السياسية والزعماء الزائفون الذين صنعهم الإعلام، يحركون شباب هذا البلد ويوجهونه بعيداً عن متطلبات الوطن، بعدما أصبح أعظم اهتماماتهم البحث في سوءات الآخرين لا الصالح الوطني.

إن الصراع الدائر حالياً بين عدد كبير من النخب - التي يوجد من بينها كثيراً ممن تقاعسوا قبل ذلك عن المشاركة في دور حقيقي يحسب لهم في عملية التغيير التي تم التعبير عنها بالثورة- يعد نتيجة منطقية لوجود المرتزقين من السياسة..

إن الكثير من نخبة أمتنا تسيرها شهوات الرجال الذين يتأملون في مكاسب الحكم ويتطلعون إليه، ومنبع الصراع بين هذه النخب والأحزاب، يكمن في تفسيرها لكل شئ من منظورها الذي يتناسب مع مصالحها وأيدلوجياتها لا من منظور الحق، وما يقتضيه الواقع من ضرورة التوافق الوطني ..، فظاهر الأمور يوحي أن بعض ساستنا، أو نخبتنا مصممون على ما كانوا عليه في عهد المخلوع مبارك!!..، الاتحاد فقط من تحت الطاولات بهدف المصلحة الخاصة ضد إرادة هذا الشعب المسكين..، فما شاهدناه قبل أيام على شاشات التلفزيون – ونحن في أشد الألم- من الأحداث التي جرت في ميدان التحرير ليس إلا امتداداً لذلك الصراع السياسي غير العاقل بين عدد كبير من السياسيين المتهالكين، أو ما يسمون بالنخب، وكثير من القوى والتيارات السياسية..

بل إن ما عليه حال أمتنا بعد ثورتها المجيدة من لجاجة في ألسنة هذه النخب والكثير من الأحزاب الكرتونية، والتي تدعوا بإلحاح إلى تحريك هؤلاء الشباب الذين ينتسبون إليها نحو سيل من السباب والقذف ينتج عنه كل يوم بثٌ للفرقة بين أبناء الوطن الواحد وإحكام النفور.

وإن ذلك يتشابه مع حال مصر وقت الإحتلال البريطاني، عندما كانت سياسة بريطانيا قديماً موجهة نحو تمزيق أبناء شعبنا وإيقاع العداوة فيما بينهم، من خلال إغراء شهوات بعض أبناء هذا الشعب بالحكم والسطان..

وتجربتنا في عهد المخلوع مبارك دلت على أن هذه النخب الزائفة وتلك الأحزاب الكرتونية لا تعرف شيئاً سوى مصالحها الشخصية والحزبية من خلال ما عرفناه عنهم من مداهنـاتهم لمبارك ونظـامه اللاوطني.

لابد أن تبرأ صدورنا جميعاً من الأطماع ونزهد في مصالحنا الشخصية..، وأن تكون قضيتنا واحدة، وأن يكون الصالح الوطني أقرب إلينا من أي شيء آخر..، وعندها ستجتمع القلوب المصرية على كلمة واحدة "شعب واحد وقضية واحدة"، سواء قبلت أم رفضت هذه النخبة أو الزعماء الذي صنعهم إعلام مبارك!..

إن أقل شيء كان يلزم القيام به بعد الثورة، إزالة أولئك السياسيين القدمـاء، خاصة أنهم لم يتعظوا، أو يحذروا مما حدث لمن سبقوهم من المتاجرين بقضايا وأقوات العباد وبمصائرهم، ويتكهنون على شعبنا لينام مرة أخرى على الخسف الذي نمنا عليه فترة طويلـة ..

ألا يكفي هذه الأحزاب وتلك النخب وجودها الديكوري الزائف في عهد المخلوع مبارك، الـذي استأثر بخيـر بلادنـا، ونـال منـا نيـلاً شديـداً، ثم كان شيءُ - الله يعلم كيف كان- والذي تمثل في تلك الثورة العظيمة..، فكلما انطلقت رصاصة الظالمين انطلقت معها صيحة واحدة من حناجر شبابنا الطاهر..، ألا يكفيهم ما استهلك مصر من الفساد الممنهج؟ ..

لابد وأن نهتدي إلى مطالب الوطن ونتنبه إلى الوضع الصحيح، الذي ينبغي أن نكون عليه بعد الثورة..، حتى ننشئ دولة وحضارة بمفاهيم جديدة مختلفة عن ذي قبل تحكمها عواطف وعقول الشعوب، وتلك لا تقوم أبداً على الجشع والطمع والاستبداد واقتياد العباد ..

وإنه آن الأوان لتغيير ما كان وما سار عليه العمل في السنوات الماضية، فعلى رجال السياسة والنخبة في أقرب وقت، أن يغيروا مناهجهم السياسية تغييراً تاماً لتخدم الصالح الوطني، حتى لا يضيع الوقت وتضيع الحقوق، وإلاّ فلينتظروا يوم قريب تتولي مصر العظيمة وحدها عقاب كل من قصرّ، أو فرط في قضاياها.

هل يستشير الرئيس مرسي مستشاريه؟

بعد ثورة ٢٥ يناير المجيدة، جاء اليوم الذي لم يعد من الأمانة فيه، أن نكتم عن أبناء هذا الشعب قول الحق أو نكتم عنه شيئاً على درب الهدى والإصلاح .

وعلى طريق الانتماء لهذا البلد الطيب مباح لنا جميعاً، الانتقاد لبعض، أو كل ما يأتي به الرئيس مرسي، أو غيره، بشرط أن يكون ذلك في إطار من الموضوعية، ومن منظور الحق.

نحن نعرف قصة عمر رضي الله عنه في موضوع تحديد المهور[١] حين قال وهو على المنبر: أصابت امرأة وأخطأ عمر، ولم ينقص هذا الكلام من قدر عمر، بل زاده رفعة وفضلاً، ويروى أن علياً بن أبي طالب رضي الله عنه، تكلم في مسألة فقال له الحاضرون ليس الأمر كذلك يا أمير المؤمنين ولكنه كذا وكذا، ففكر عليّ قليلاً ثم قال: أصبتم وأخطأتُ وفوق كل ذي علم عليم ..

وفي شأن الأزمة التي وقعت بين مؤسسة الرئاسة في مصر والنائب العام، لست ضد قرار الرئيس مرسي، أو في صف النائب العام، خاصة أنه من المحسوبين على النظام السابق الذين أرى في عزلهم عن الحياة السياسية ضرورة، ورغم ذلك إلا أن خروج قرار الرئيس مرسي بما كان عليه وبتلك الصورة دون مراجعة قانونية دقيقة، يقتضي منا أن نقول للرئيس جانبك الصواب ..

ولا ينكر منكر على الرئيس مرسي ثوريته في قرار إقالة النائب العام الذي أخذ شكلاً مستتراً، بتعيينه سفيراً لمصر لدى الفاتيكان، ولكن لابد وأن نفرق بين السياسية والقانون، أي احترام القانون وعدم الزج به في مستنقع السياسة، والحق أنه لا يجوز لأي فرد مهما كان منصبه أن يعتدي على هيبة الدولة التي يمثلها القانون، حتى وإن كان ذلك

الاعتداء إمتداداً طبيعياً لقرار ثوري، خاصة أن القانـون المصـري قـرر أنه لا يحق للرئيس إقالة النائب العام على الرغم أنه يعين بقرار من رئيس الجمهورية..

وقد أكد الرئيس مرسي على عدم أحقيته في استصدار ذلك القرار بعدوله عنه بعد الاجتماع الذي حضره النائب العام، ونائب الرئيس المستشار أحمد مكي، والذي اتفقوا فيه على بقاء النائب العام في منصبه، بعد تقديم التماس إلى المجلس الأعلى القضاء الذي وافق عليه بالإجماع ورفعه لرئيس الجمهورية..

وقد كان من الممكن أن يتولد عن ذلك القرار مصادمات مع القضاء لا يستطيع الرئيس مرسي نفسه تحمل تبعاتها، خاصة إن النائب العام أعلن تمسكه بالبقاء في منصبه ورفضه تقديم الاستقالة..

والكثير من الأحزاب والقوى السياسية اعتبرت قرار الرئيس مرسي تدخلاً سافراً في أعمال السلطة القضائية..، وإن أدنى ما يملكه القضاة في ذلك هو تعليق عمل المحاكم ..، بل إن ردة الفعل الشعبي وقتها ستكون في صف الرئيس مرسي..، خاصة أن هناك أزمة سابقة وقعت بين الرئيس والمحكمة الدستورية العليا..، عندما سبق للرئيس إصدار قرار جمهوري بإرجاع مجلس الشعب عقب حكم المحكمة الدستورية العليا ببطلان بعض مواد القانون الذي أجريت عليه الانتخابات، إلا أن الرئيس استجاب بعدها لحكم قضائي يلغي قراره بعودة مجلس الشعب..

بلا شك أن النائب العام محسوب على النظام القديم، والثـوار طالبوا بإقالته منذ اندلاع الثورة..، ورأيهم في ذلك صحيحاً، فأين كان النائب العام من الفساد الذي كان في مصر وقت المخلوع، بما في عهده من اعتقالات، وتعذيب، وإهانة المواطنيـن، بل إهانة بعض القضاة أنفسهم لمن يتكلمون عن استقلال القضاء!..، عندما ضرب أحد القضاة بالحذاء من الشرطة..، أين كان النائب العام من قضايا النهب والسلب والفساد التي حفظت

وغرق العبارة، بما فيها من أحكام لا تشفي صدور أهالي الشهداء..، وإتلاف كل المستندات التي تدين المتهمين في قتل الثوار من قيادات الداخلية، وأيادي الحزب الوطني، بما فيهم زكريا عزمي وحسن عبدالرحمن..، أين كان النائب العام من كل ذلك، بل وأكثر لا يتسع المجال هنا لذكره؟..، إلا أن الرئيس مرسي جانبه الصواب عند إصداره لذلك القرار بتلك العشوائية..

إن الرئيس مرسي طلب الحق بتعدي، خاصة أنه ليست لديه أسانيد قانونية في إستصداره، ولذلك تحول النائب العام الذي لقبه الثوار بالنائم العام، إلى بطل في موقعة جديدة اسمها موقعة القضاء..

وكل ما سبق يدعونا للتساؤل، هل يستشير الرئيس مرسي مستشاريه الذين نعتقد فيهم المصداقية والعلم بأمور الوطن الذي تفترضه الخبرة ويكفيهم لتولي تلك المناصب ؟، أم أن ما يقدمونه من آراء لا يصل إلى الرئيس؟!..، نحسبهم على خير، بل ولزاماً علينا أن نعتقد فيهم ذلك، على الأقل في تلك المرحلة، خاصة أنه لا بديل سوى انعدام الثقة، فيما بيننا جميعاً في وقت نحتاج فيه إلى التضامن والإلتفاف حول عدد من المشاريع الوطنية، والتي يأتي على رأسها "تأسيسة الدستور" ، خاصة أننا نخشى يوم لا يُجدي فيه البكاء على فائت!.

أين نقابة المحامين وروحانياتها الوطنية؟

حملت نقابة المحامين مواقف وقضايا وطنية وخاضت معارك وقضايا كان لها أبلغ الأثــر في التاريخ المصــري.

وإن ذلك ظهر في حرص النقابة منذ تأسيسها عام ١٩١٢م علي تأكيد حقها في حماية الحريه والديمقراطيه، بما قامت به من أدوار بارزة ومهمة في حماية الحياة السياسية ومدى الإرتباط الوثيق بينها وبين العمل السياسى والتشريعى والقانونى والحزبى ..

إن دور النقابة في العمل الوطني يصعب حصره ولا ينكره منكر ظهر دوماً في وقوفها مع الشعب ضد النظام..، ولقد عاشت كثيرًا من الإنتصارات والإنكسارات التى مرت على مصر خلال مائة عام..، وخاضت الكثير من المعارك مع عدة حكومات متتالية، خاصة أن مؤسسها (سعد زغلول) الذي يعد أحد رموز العمل الوطنى والسياسى..، وقد لعبت النقابة دورًا مهمًا فى ثورة ١٩١٩ ضد الإنجليز..، عندما تشكل وفد شارك فيه نقيب المحامين عبد العزيز فهمى وقتها لمطالبة المعتمد البريطانى بالجلاء..، فكانت أول نقابة تعلن الإضراب احتجاجًا على نفى الزعماء الوطنيين فى ثورة ١٩١٩..، وتلقت أولى الضربات من مجلس قيادة ثورة يوليو بقرار حل مجلسها فى ديسمبر ١٩٥٤، بسبب رفض جمعيتها العمومية آنذاك «الحكم العسكري»..، وطالبت حكومة الثورة، بعودة الجيش إلى ثكناته، وانتخاب رئيس مدنى للبلاد..

في عصرنا الحالي دفعت النقابة ثمنــاً عظيمــاً، بحل مجلس النقابة بقرارات من الرئاسة ثلاث مرات..، في عام ١٩٥٤ بسبب الصدام بين مجلس النقابة وثورة يوليو فى بدايتها..، وعام ١٩٧١ بسبب رفض النقابة «ثورة التصحيح» التى قام بها الرئيس الراحل محمد أنور السادات..، عندما أعلن مجلس النقابة بقيادة "الخواجة" عام ١٩٨١ رفض إتفاقية كامب ديفيد، وما تلا

ذلك من خروج المحامين فى مظاهرات ضد الاتفاقية..، ليصدر السادات قراره الثانى بعزل المجلس وتعيين لجنة لإدارتها..، إضافة إلى خضوع النقابة للحراسة القضائية مرتين في عهد المخلوع مبارك للحد من نشاط النقابة السياسى الذى كان يصطدم في كثير من الأحيان بالنظام ويعارضه بقـوة ..، ودورها الذي كان واضحاً في قضية البطل سليمان خاطر الذى تولى الخواجة الدفاع عنه..

رغم الـدور الهـام والبـارز لنقابـة المحاميـن فـي المعارضـة والثـورات..، إلا أن ظاهر الوضع الراهن خلافاً لذلك ..، فلا ندري لماذا تراجع دورها منذ إندلاع الثورة المصرية في معالجة قضايا الوطن؟!..، فإنها لم تشارك في العمل الوطني في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير بدور فعال وملحوظ وليس لها موقف بارزُ بين من يشاركون في إتخاذ القرار ..

الإجابة على ذلك التساؤل تكمن ببساطة في أن ما يعتري النقابة من ضعف وخمول في روحانياتها الوطنية، ما هو إلا نتيجة للسطو عليها من قبل بعض أبنائها وتسييس الدور الوطني للنقابة..، حتى أنها تراجعت في دورها المهني والخدمي في السنوات الأخيرة وليس فقط في العمل الوطني ..

لا شك أن دور النقابة ودمها ظل يجري في العمل الوطنى..، حتى تمكن الحزب الوطنى الفاسد من إسقاطها بين براثن رجاله، ومن حضر انتخابات المحامين الأخيرة قبل الثورة يدرك ذلك تماماً..، عندما وقف الحزب الوطني، الذي مثله أحمد عز لا بارك فيه ولا أعزه الله، وأدار المشهد الإنتخابي لصالح مبارك ونظامه..، حتى يضمن إخماد مشاركة النقابة فى القضايا السياسية والوطنية والقومية..، ثم قامت الثورة، فكان شبابنا المحامين أول من نظموا صفوفهم للمشاركة بها منذ بدايتها وفتحوا أبوابها أمام المصابين..

إن وضع النقابة الحالي من العمل الوطني لا يليق بها، كشريك رئيسي فى كل الأحداث التى عاشتها البلاد على مدى العقود العشرة، ما يستوجب أن نقـول، بأن نقابتنا يعتريها الضعف الذي هوى بروحانيتها الوطنيـة..

ومن يتأمل الأحوال لا يراها في فاعلية ملحوظة للنهوض بقضايا الوطن وتبصير من لا يبصر من بعض أبنائه وأصحاب القرار، الذين ضلوا طريق الصالح الوطني الصحيح، ويعبثون كما تعبث الأطفال في تراب الشوارع، أين دور نقابة المحامين في تأسيسة الدستور ؟ ..

إنني فخور كل الفخر، والإعتزاز، والتقدير بهذه النقابة العريقة برسالتها في الدفاع عن الوطن، وعن الأمة، وعن الحق والحرية والديمقراطية، والنضال لأجل حقوق الإنسان..

ونهاية أتمنى لها أن تعود إلى دورها الريادي على نحو ما ينبغي أن يكون لا على نحو ما هو كائن، فلا ينكر منكر الإرتباط التاريخي في مصر بين نقابة المحامين والدور التشريعى والقانونى والحزبى .

الرئيس وخطبة الجمعة من استاد القاهرة

مرت الأزمان وتبدلت الأيام، ذهب عالم وجاء عالم، وبمشيئة الله أصبح الدكتور محمد مرسي، الذي كان مسجوناً في عهد مبارك، رئيساً للمصريين وباختيار الشعب.

وضع الرئيس مرسي في بداية توليته الحكم برنامج المائة يوم المعروف لدى الجميع، والذي استقاه من الإنتخابات الأمريكية، ولم يطلبه أحد مطلقاً من الرئيس..، وقد كنت ممن يلتزمون الصمت خلال تلك المدة، حتى أكون في صف العادلين، ولأجل إعطائه الفرصة الكاملة..

وبنهاية المائة التي وضعها الرئيس كسقف زمني لحل عدد من المشكلات العاجلة في مصر، أعد الإخوان أو بمعنى ادق عشيرة الدكتور مرسي حفل تنصيب تحت ستار الإحتفال بإنتصار اكتوبرعلى طريقة مفاجأة أبناء الشعب عن إعلانه لحل مشكلات هذا البلد..، وقد أذهلنا سيادة الرئيس ضمن حديثه الطويل عن مشروع الـ ١٠٠ يوم وكأنه يخاطب شعباً آخر غير الشعب المصري قائلاً: أن هذا البرنامج قد آتى ثماره، وأنه قد تحقق منه تلك النسب في كلٍ من (الخبز ٨٠ % - وقود ٧٥% - الأمن ٧٠% - المرور ٦٠ % - النظافه ٤٠%) ..

هل يرى الرئيس أن مشكلات الشعب في الخبز والوقود والنظافة والمرور والأمن تم حلها وتحققت الحلول بتلك النسب المزعومة؟! ..، أم أن هناك من يحجب على الرئيس معلومات الشارع المصري وهو لا يعلم شيء كما ادعى قبله مبارك !!..، ألم تخبر حكومة قنديل التكنوإخوان، الرئيس مرسي عن عناصر البلطجة المنتشرة في جميع أنحاء مصر من أقصاها إلى أقصاها، بصورة لا ينكرها منكر، وبما لا يدع مجالاً للشك أن تقييمه في وادٍ والواقع في وادٍ آخر..، وهل قام الرئيس ببناء مصنع بكل محافظة على الأقل كبداية لتدوير النفايات، حتى يخرج علينا بذلك التقييم في مشكلة النظافة ؟!.

إن الرئيس مرسي لم يترك فرصة للشعب ليقيمه من خلال الواقع، وإنما فرض بنفسه تقييماً على الجميع ، وصدق الشاعر الفلسطيني/ مريد البرغوثي حيث قال: إن الرئيس مرسى دخل الامتحان بنفسه، ووضع الأسئلة بنفسه، وصحح الورقة بنفسه وأعطى درجة النجاح لنفسه بنفسه..

لست ضد الدكتور مرسي لكن ما يستوجبه الإنصاف أن نثني على الحسن ونقبح القبيح، وإلاّ فلا بارك الله فينا..، وقد سبق لي: أن قلت"أحسنت " عندما أصاب في قرارته الأخيرة التي كان من مضمونها إقالة المجلس العسكري..، فالحقيقة أنها ليست مائة يوم بل (مائة لوم) ، بما تضمنته تلك الفترة من مآخذ على الرئيس مرسي..

أما عن حديث الرئيس الذي وجهه إلى الشعب من استاذ القاهره، علماً بأن هذه أول مرة يقام فيها الإحتفال بأكتوبر في الإستاد، بحضور ذلك العدد الكبير والحشد الهائل، الذي وصل تقريباً إلى ٧٠ ألف، من جميع محافظات مصر..، وإن ظاهر الحفل هو تنصيبه ملكاً على مملكه، وباطنه الدفاع عن الرئيس أمام منتقديه، وبخاصة إنجازات برنامج المائة يوم..، وقد عبروا عن ذلك بهتافاتهم في الإستاد التي شعر معها كل مصري لا ينتمي للإخوان، بالوجدة، إضافة إلى وقوف الإخوان على أبواب الإستاد، والسماح لبعض التيارات بالدخول دون البعض الآخر، وحضور عدد كبير من الجماعات الإسلامية، بما فيهم آل الزمر قاتلي الرئيس السادات، وذلك يعبر عن تناقض لابد أن نتوقف معه..، كيف يكرم مرسي زوجة الرئيس السادات، وأبناء الفريق سعد الشاذلي؟! ، ثم يكرم في نفس الوقت آل الزمر بحضورهم الحفل الذي لم يكن انتصار اكتوبر، إلاّ نتيجة لبطولة من بطولات القوات المسلحة الذي أسس بتخطيط قائدهم السادات الذي اغتالته الجماعات الإسلامية التي حضرت الحفل "القائد مقتول، والقاتل يحتفل في الإستاد" ..

هل كان الخطاب موجهاً للأمة أم لإرضاء الإسلاميين والذي برهن عليه الرئيس بمزيد من التناقضات والتي كان من بينها حضورة القتلة لذلك الإحتفال..؟!.

ولا ادري أيضاً، لماذا لم يوجه الرئيس دعوة لحضور المشير طنطاوي وسامي عنان الحفل، خاصة أنهم أبطال حرب أكتوبر، بل أن الرئيس مرسي نفسه كرمهم ومنحهم قلادة النيل تقديراً لوفائهم، بل وعينهم مستشارين له ..

إن ما لاحظناه من خطاب الرئيس مرسي الذي يعد أطول خطاب رئاسي في تاريخ مصر، حيث قاربت مدتة على الساعتين متواصلين، وكأنها خطبة لإمام مسجد في يوم الجمعة، فالقناة المصرية ألغت أذان العشاء، واكتفت بتنويه على الشاشة، والأدهى من ذلك أن مرسي لم يذكر اسم الرئيس السادات على مدار الساعتين في خطابة ولو لمرة واحدة!، ولم يستفد المواطن المصري من الخطاب شيئاً، وإنما حمله باثقال تجلت في حديثه عن إلغاء الدعم وكلمات لا جدوى لها بالنسبة للمواطن ..

إن إطلاق الرئيس مرسى لوعود وبرامج لا تنفذ، وكأنه مرشح لإنتخابات الرئاسة وليس رئيساً بالفعل لن يفيده وإنما عليه أن يقوم بالبحث في اسباب فشل خطة المائة يوم دون الإعتبار للإعلام الالكتروني الذي ينشره المؤيدون عن تقييم المائة يوم على خلاف الواقع..

أتمنى من الله أن يوفق الرئيس مرسي لخير هذا البلد، ولتحقيق أحلام الشباب في غد يرغبون، أن يصبون فيه أحلامهم، ويستودعونه أمانيهم وآمالهم، وكلنا أمل في وعي أبناء الشعب القادرين على تصحيح أى مسار ضد مصلحة هذا الوطن.

في الحديث عن تأسيسية الدستـــور

نصت التعديلات الدستورية التي تمت في مارس ٢٠١١م، بعد سقوط نظام مبارك على أحقية البرلمان المنتخب في إختيار أعضاء جمعية تأسيسية من ١٠٠ عضو لوضع الدستور الجديد.

إن العمل في تأسيسية الدستور لابد وأن يجري بالنظر إلى ضرورة التوافق الوطني..، إلا أن الكثير من الإسلاميين يعتبرونها من منظور الأغلبية..، على إعتبار أن الشعب فوضهم في وضع الدستور الجديد..، بعدما حصلوا على أغلبية برلمانية في الإنتخابات الأخيرة، ولذلك فإن اختيار أعضاء التأسيسية تم بلا أية معايير سوى معيار واحد..، وهو اختيار الأغلبية ورغبة في هيمنتها على عملية صياغة الدستور..

وذلك يعد مخالفـاً لما وعد به الرئيس مرسى..، عندما وعد بإعادة تشكيل التأسيسية قبل الإنتخابات الرئاسية في جولة الإعادة، ليكون هناك توازن ما بين القوى حتى يعبر الدستور عن متطلبات الشعب، ولكن ذلك لم يحدث حتى الآن..

وهناك أزمة اساسها انعدام الثقة بين أطراف التأسيسية، فلا زال الجدل محتدما بين التيار الإسلامي والليبرالي حول المشاركة في تشكيل التأسيسية، أو انسحابهم من بعض مراحلها، خوفاً من سيطرة الإسلاميين على صياغة الدستور ..

فنقاط الإختلاف والجدل في التأسيسية كثيرة بين الطرفين فمثلاً:

فيها ما يتعلق بـ "نظام الحكم"، أو وضع رئيس الجمهورية، وما إذا كانت ستُجرى انتخابات على منصب رئيس الجمهورية، بعد الإستفتاء على الدستور والموافقة عليه، أم سيكمل الرئيس الحالي (المنتخب) فترته القانونية، خاصة أن هناك رغبة من الإسلاميين في تمرير تلك المادة ..

والمعركة الخاصة بتعديل المادة الثانية من دستور ١٩٧١م، وقد نصت على أن «مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع»، عندما بدأت مطالبة البعض ممن ينتسبون إلى التيار الإسلامي بعد الثورة مباشرة، بإحلال كلمة «أحكام» محل كلمة مبادئ، وانتهت فى المداولات التى تجرى حالياً فى تأسيسية الدستور، بحذف الكلمتين، ثم إضافة عبارة أخرى للمادة ليصبح نصها «الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسى للتشريع، والأزهر الشريف هو المرجعية النهائية فى تفسيرها"..، فالتيارات الإسلامية ترى أن كلمة «مبادئ» تعد تفريغاً للمادة الخاصة بالشريعة الإسلامية من مضمونها..، خاصة أن أحكام المحكمة الدستورية العليا قد فسرت «مبادئ» الشريعة الإسلامية، بأنها «الأحكام قطعية الثبوت قطعية الدلالة من الشريعة»..، والأحكام قطعية الثبوت والدلالة في وجهة نظرهم قليلة جداً ..، وما يعنيه ذلك أن كثيراً مما جاءت به الشريعة لن يطبق، لأن بعض آيات القرآن الكريم قطعية الثبوت، إلا أنها ليست قطعية الدلالة، نظراً لإختلاف المفسرين حول معانيها، إضافة إلى أن عدداً ليس بالقليل من الأحاديث النبوية، وإن كان قطعي في الثبوت، إلا أنه ليس قطعياً في الدلالة ..

والحقيقة أن ما تراه الكثير من القوى الإسلامية من خلال أخطائهم في التفسير، يخلق معركة لا فائدة منها، وهو أن أحكام المحكمة الدستورية العليا فى تفسير النص الوارد فى دستور ١٩٧١م .

خاصة أن نفس المحكمة أوضحت أن هذا النص لا يجيز صدور نص تشريعى يتناقض مع الأحكام الشرعية القطعية فى ثبوتها ودلالتها، والاجتهاد في هذه الأحكام وحدها يكون ممتنعاً، حيث أنها تمثل في الشريعة الإسلامية مبادءها الكلية وأصولها الثابتة، وهي لا تحتمل التأويل، أو التبديل، ولا يجوز الخروج عن معناها، أو إقرار أى قاعدة قانونية على خلافها، إضف إلى ذلك أن مهمة المحكمة الدستورية، كما نصت أحكامها هي «أن تراقب التقيد بها، وأن تغلبها على كل قاعدة قانونية تعارضها، أما غير ذلك من أحكام الشريعة الإسلامية الظنية غير المقطوع بثبوتها، أو بدلالتها، أو بهما معا، فقد ذهبت

المحكمة الدستورية فيها إلى جواز الاجتهاد فيها، تنظيماً لشؤون العباد، وبما يكفل مصالحهم المعتبرة شرعاً، بشرط أن يكون الاجتهاد واقعاً في إطار الأصول الكلية للشريعة من حفاظ على الدين، والنفس، والعقل، والعرض، والمال..

إن ما أخذت به المحكمة الدستورية في تفسير المادة الثانية، يؤكد أن المعركة على المادة الثانية من التيارات الإسلامية معركة مصطنعة لا سبب لها، خاصة أن تفسير المحكمة الدستورية لا يهدر تطبيق الشريعة الإسلامية ولا يتنافى مع العمل بها..

ومن أبرز المواد التي أثارت جدلاً واسعا بين تتيار الإسلام السياسي وغيرهم من القوى المدنية خلال إعداد الجمعية التأسيسية لوضع الدستور هي "المرأة، وعلى وجه الخصوص المادة (٣١) الخاصة بالإتجار بالبشر..، ورغم ما سبق إلا أن المشكلة الأساسية ظهرت في مطلب بعض الأقباط، بإضافة عبارة (ولغير المسلمين حق الإحتكام إلى شرائعهم في الأحوال الشخصية) على المادة الثانية

والحقيقة أن تلك الخلافات تدور حول هوية الدولة وخوف كل تيار من الآخر، فالتيارات الليبرالية تخشى على حد قولها من استحواذ التيار الإسلامي بصياغة الدستور، أو بما يسمونه بأسلمة أو "أخونة" الدولة والعبَث بمدنيتها، وذلك من خلال تمرير مواد تحول مصر من دولة مدنية إلى دولة دينية، وتحاول القوى المدنية الدفع بمرجعية الأزهر للحيلولة دون ذلك..

والقوى المدنية تخشى من تعدي الإسلاميين على الحقوق الشخصية والحريات العامة طبقاً لفهمهم الضيق للشريعة الإسلامية، وقد يكون لديهم الحق في ذلك نظراً لما عبره عنه الكثير من الإسلاميين..، عندما بدأت أعمال اللجنة بتبني صياغة مواد تتصادم مع الحريات والحقوق والمواثيق الدولية التي وقعت عليها مصر..، بينما تخشى التيارات الإسلامية من تمرير بعض القوى المدنية لمواد في الدستور تبيح الشذوذ وتحلل المحرمات وتتنافي مع

الشريعة، والحقيقة أن هذا الأمر لم يثبت حتى الآن، إلا أنهم يعتبرون أنفسهم حراس العقيدة، فيحاولون الإحتياط من ذلك.

على أي حال، ومهما يكون طبيعة الخلاف، فيما بين قوى التأسيسية، فإنه لا يجوز أن تكون عملية صياغة الدستور الذي نأمل أن يليق بمكانة مصر تأتي عن طريق أعضاء مرجعيتهم في عملية الصياغة الخوف والحرص من الآخر..

ولأجل ذلك يقع على عاتق الجميع محاولات في الوصول إلى التوافق وتوحيد الموقف الوطني وليس الإنسحاب والهروب الذي لا جدوى منه، فاذا لم يحدث التوافق المأمول حينها ينسحب الجميع ويعلنون عدم الإعتراف بشرعية ما خرج من هذه اللجنة..

الفــيس بـــوك والثورة

الفيس بوك شبكة اجتماعية مجانية، قام بتأسيسه مارك زوكربيرج، بالإشتراك مع كل من داستين موسكوفيتز وكريس هيوز، الذين تخصصا في دراسة علوم الحاسب الآلي..

تلك الشبكة إقتصرت في بداية نشأتها على طلبة كليات جامعة هارفارد، إلا أنها امتدت لتشمل بعد ذلك الكليات الأخرى في مدينة بوسطن، وجامعة آيفي ليج، وجامعة ستانفورد..، وقد ذكرت بعض الإحصائيات أنه يضم حالياً أكثر من ٧٥٠ مليون مستخدم على مستوى العالم (١) ..

وقد توسع الفيس بوك على مستوى العالم، وأخذ في التطور، حتى أصبح ممثلاً في كثير من الأحيان للعديد من المجالات المختلفة، سواء إقتصادية، أو دينية، أو اجتماعية، أوسياسية، أو ثقافية ..

واعترفت المحاكم بالفيس بوك، فقضت المحكمة العليا لمقاطعة العاصمة الأسترالية في شهر ديسمبر من عام ٢٠٠٨م، بأن الفيس بوك يمثل بروتوكولاً صالحًا لتقديم إخطارات المحكمة إلى المدعى عليهم..، وإن ذلك يعد أول حكم قضائي في العالم يشير إلى أن الاستدعاء الذي يقدم من خلال الفيس بوك ملزم من الناحية القانونية(٢) ..

ولا شك في فاعليته في مجالات عديدة حالياً في العالم العربي، وبخاصة أن عدد مستخدمي فيسبوك في العالم العربي بلغ ٣٢ مليون مستخدم في أغسطس ٢٠١١م(٣)..

أما في الأونة الأخيرة أصبح للفيس بوك، أثراً بالغ الأهمية، في مجال العلاقات الإنسانية، بما فيها من إنتشار القصص العاطفية والغرامية التي لا نسمع عنها أحياناً وكأنها سر مدفون، إلا عندما يحدث سوء تفاهم بين الطرفان، ثم يغضب أحدهم على الآخر ويعلنها حرباً عليه، أو عند الوداع، ثم تأخذ التدوينات في الإنتشار على صفحته، وكأنه بكاء مكتوب..، وقد كنت

---

(١) ويكبيديا الموسوعة الحرة.

(٢) The Age article on the world's first court documents to be served via

(٣) تقرير كلية دبي للإدارة الحكومية.

شاهد عيان في الكثير من هذه القصص التي لم تقتصر على علاقة عاطفية بين أبناء جنسية واحدة..، وإنما كانت بين أبناء جنسيات عربية، أو أجنبية مختلفة ..، يصل بعضها إلى الزواج، أو الوداع، أو إلى ما يريده الطرفان بحسب اخلاقياتهم، مثلهم في ذلك مثل العالم الحقيقي ..

تلك المواقف الفيسبوكية تدعوك للسخرية أحياناً، إلا أنه لا يصح أن تدعوك إلى إنكار هذه التكنولوجيا، وألا تدخلها مدخل الجد من حياتك..، كنت أسمع من جدتي والكبار قديماً، وهم يتحدثون عن أيامهم المنقضية: بأن فلان بن فلانه تزوج من فلانه بنت فلان..، عندما شاهدها في وابور الطحين، أو فوق السطوح تنشر محصول الذره ، أو أنهم كانوا يتزوجون في كثير من الأحيان دون أن يعرف كلاً من الطرفين هيئة وصورة الآخر..، فلا شك أنني كنت أصاب بالذهول في مقانة ما سمعتها منها بالحاضر الذي يتجلى أمام عيني..، فأصبح الولد يهوى الفتاة من صورتها، أو كتابتها، ثم يلاحقها لشهور طويلة حتى تسقط في حبه، وقد يقع الزواج بين الطرفين والعكس أيضاً ..

رغم أن ذلك العالم افتراضي لا ترى فيه الاشخاص الذين تتواصل معه في البداية..، فقد يكون الرجل إمرأة، أو المرأة رجلاً، وهو غير مختلف كثيراً عن عالم الحقيقة، الذي نرى فيه في أحيان كثيرة الزيف والخداع، والأقتعنة التي تتساقط كل يوم، لكن لا تستطيع أن تعمم ذلك على جميع رواده، هناك جيد ورديء، ومثله في ذلك مثل الواقع..، فقد يمثل همزة وصل للعواطف، أو التجارة، أو السياسة، أو غير ذلك من مجالات الحياة المختلفة، خاصة أن الشخصية التي تكتب في العالم الإفتراضي تمثلها كلمات تعبر عن قلب حقيقي ترى فيه الطباع القاسية، أو الرومانسية ودماثة الخلق..

رأيت فيه الفتاة اليتيمة التي تصمم على الحديث معي وتطلب تليفوني بعد أن كانت تؤرقني كل ليلة وبلا أي سبب عن مشاكلها العائلية في ظل عدم وجود الأب والأم، وأخذت تتحدث عن أنها ستنتحر..، كنت أتعجب على تلك الثقة التي تفترضها في اشخاص لا تعرفهم..، إلا أن ذلك لا يمنعني من أن اقدم لها حلولاً، أو اشاركها في حديث مخفف لمشكلاتها التي لا اعرف إن كانت مختلقة، أم أنها تتفق مع الواقع.

على أية حال، لابد وأن نحترم عواطف البشر..، على الرغم أننا نتعامل بالفعل مع أجهزة الكترونية، إلا أنها لا تكتب إلا ما يريده أصحابها تتخذ صورة الهدوء، أو الغضب..، فقد رأيت الشاعر والأديب والصيدلاني وسائق التاكسي.. إلخ، وكل هؤلاء رأيتهم متزوجون يخونون زوجاتهم في علاقات مع نساء أخريات، على وعد بأن نهاية هذا الحب ستكون بالزواج.

مثلاً : حدث ذلك بين طبيب صيدلاني له اكتشافات وإبتكارات في مجاله العلمي، إلا أنه اكتشف بجانب ذلك أنه دونجوان، أخذ يوسع قاعدة علاقاته الغرامية، حتى كان من بينهم فتاة من جنسية عربية ارتبطت به ووعدها بالزواج، إلا أن كذبه وخداعه وضح لها من اخريات، فأصابها جنون استمر معها عدة شهور عبرت عنه بإنشاء العديد من الصفحات التي فضحت أمره لدى كثيرين غيرها، وأخذوا يتواصلون مع اماكن هامة بالنسبة له ينشر فيها ابحاثه العلمية وإكتشافاته.

والشيء الغريب هو فما رأيته من سلوك بعض الشعراء والكتاب الكبار، الذين يصرون بأن يكون هناك ملهمة لقصائدهم، بل وصل بهم الأمر إلى أن جعلوا لكل قصيدة ملهمة، فما لاحظته أن أكثر الشعراء والكتاب والمفكرين والمبدعين من النساء ..، حتى وإن كتبت المرأة من الغث ما لا يطاق..، إلا أن هناك من يريد أن يستحوذ على مشاعرها بوصلات المديح والثناء الكاذب على أعمالها التافهه ..، يخيل إليك أنك تعيش في عالم حقيقي كبير بين يديك ..، تتواصل مع أجناس ولغات ولهجات وعواطف وأذواق مختلفة ..، فالكل يهاجر إلى ما تريد نفسه ..، فمن يريد الغرام يذهب إليه، ومن يريد العلم يبحث عنه، ومن يريد السياسة يختلف هنا وهناك فتنضج أفكاره..، ومن يريد الربح والتجارة ينصرف عن كل شيء من ذلك وينكب في الإعلان عن منتجاته ..

الفيس بوك وطريقة التعامل معه تتطور كل يوم، ويتطور معها أيضاً رواده، فمن خلال تدويناتهم أصبحت الثقة الفكرية شعوراً نفسياً لدى الكثيرين..، فمن يعبر عن ثقته الفكرية نحو توجه معين في السياسة، أو الدين، أو بعض خبراته والآمه في الحياة ماضياً، أو حاضراً..، تلك الثقة تترجم من خلال مدى إعجاب الآخرين، أو تعليقاتهم ..، فمن ينشأ صفحة

لتخليد أعمال مفكر يقتدي به ..، ومن ينشأ صفحة يهاجم فيها مؤسسة جارت عليه ..، وبذلك وجد شباب العالم العربي منفذاً للتعبير عن آمالهم وطموحاتهم ورغباتهم في التغيير.

وإن هذا التعدد، والتنوع، والاختلاف في المشاعر الإنسانية على الفيس بوك أدى إلى تطوره لدى الأفراد والمؤسسات..، حتى تم إشراكه في الحياة الوطنية في مصر..، خاصة بعد استحكام القبضة الأمنية التي فرضتها القيادات السياسية والحكومات في العالم العربي على العديد من وسائل الإعلام والتعبير التقليدية..، فقد تحولت مواقع الفيسبوك وتويتر إلى أماكن تعبير عن القرارات الوطنية الصحيحة البديلة عن قرارات الحكومات الخاطئة، ولأجل ذلك دخل العالم العربي مرحلة جديدة، وعلى الأخص العمل الوطني من خلال الحرية الفكرية التي ساعد عليها فرضية مواقع التواصل الإجتماعي، وعدم قدرة الأجهزة الأمنية في كثير من الأحيان من الوصول إليهم ..

ومن ذلك ما حدث في الأيام الأولى للثورة بمصر ..، عندما توحدت أيادي الشباب المصري في التأكيد على استمرارية الثورة من خلال إنشاء الصفحات التي تندد بحكم مبارك وتوضح إنتهاكات الشرطة وأجهزة الأمن وتدعوا إلى التواصل، والتنسيق فيما بينهم من أجل نشر الثورة وأهدافها وروحها في الميادين ورصد تجاوزات الدولة المصرية تجاه الثوار في وقتها وعلى إثر ذلك تم حجب الشبكات الإجتماعية عن مصر بواسطة عصابة الداخلية ..

وعلى الرغم من أن الثورة المصرية جاءت بعد الثورة التونسية..، إلا أن الشباب المصري برأينا، كان أول من يستخدم شبكات التواصل الإجتماعية في العمل الوطني بما فيه من مطالبات بالتغيير، والثورة على نظام مبارك، وكان له شديد الأثر في ذلك ..، خاصة أن مصر هي الأولى في الشرق الأوسط استخداماً للفيس بوك، حيث يضم موقعها ١١,٣ مليون مشترك وفقاً لإحصائيات يونيو ٢٠١١م(١) .

---

(١) The Age article on the world's first court documents.

امتد دعم الفيس بوك للثورة المصرية بشتى أنواع التعبير عن ذلك، وبأنواع مختلفة من الأبداع الفكري والثوري ..، وكان ذلك بين شيئين: هما السياسية أو الأدب..

فمثلاً: اتذكر أن عدد اصدقائي وقتها (٣،٥٠٠) صديق ..، كان من بينهم عدد كبير، وألوان مختلفة من التيارات والقوى السياسية ..، ومن بينهم شباب (٦) ابريل الذين أعدهم نواة الثورة ..، وهم أول من دعوا إلى الثورة ..، وابدعوا سواء في الفيس بوك، أو في عالم الواقع ..، إضافة إلى آخرين من مختلف التيارات سواء بالأدب، أو بالتثقيف الثوري للشباب..، وعدد كبير من الشعراء، والكتاب السياسيين ..، بما كتبوه عن الثورة المصرية في أشعارهم ..، حتى يلتهب الحماس في نفوس الشباب..، خاصة أن تلك الثورة فكرية ..، وثورة نخبة وطنية مثقفة بكل معنى الكلمة ..، ثورة بدأت ضعيفة الإمكانيات وعارضها البعض، فلم يملك الثوار من أمرهم، سوى كلمة "ارحل " أو "سلمية "، التي كان يرد عليها مبارك ورجاله بالرصاص..، والأمر الذي يدعوا إلى السخرية أن من عارضوها ركبوا عليها، وأصبحوا قادة فيما بعد ..

فلا ينكر منكر الدور المهم الذي قامت به مواقع التواصل الإجتماعي في الثورة، وستبقى تلك المواقع ساحات فكرية مفتوحة، لتقود حراكاً شاملاً، ومتنوعاً لا يمكن السيطرة عليه، ويتنفس من خلالها هذا الجيل ضد من يفرطون، أو يقصرون على ظهر أوطانهم.

في الحديث عن قــرارات الرئيس مرســـي

قام الدكتور مرسي اليوم وبصورة مفاجئة لم يسبقها أي مؤشرات بخطوة غاية في الأهمية على طريق استكمال أهداف ثورة ٢٥ يناير.

حيث قرر الرئيس تعيين المستشار محمود مكي نائباً لرئيس الجمهورية، وهو يعد أحد أبرز قضاة ما يسمى "تيار الاستقلال"..، وإقالة رئيس المجلس العسكري وزير الدفاع المشير حسين طنطاوي..، ورئيس أركان الجيش المصري الفريق سامي عنان الذي كان مرشحاً بقوة لخلافة طنطاوى على وزارة الدفاع ..، وتعيين اللواء عبد الفتاح السيسي بعد ترقيته إلى رتبة فريق أول قائداً عاماً للقوات المسلحة ووزيراً للدفاع والإنتاج الحربي..، وترقية اللواء صدقي صبحي سيد أحمد إلى رتبة الفريق وتعيينه رئيسا لأركان القوات المسلحة.. ، وأصدر إعلانا دستورياً جديداً ألغى بموجبه الإعلان الدستوري المكمل، الذي سبق أن أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ١٧ يونيو/ حزيران ٢٠١٢م .

وإن ذلك القرار يعد الأكثر خطورة منذ تولى الرئيس مهام منصبه..، ويعتبر خطوة جديدة حيث يعبر عن تولي أول رئيس مدني منتخب في تاريخ مصر بزمام الحكم..، كما أن هذا القرار قام بإنهاء الحكم العسكري، الذي تولى إدارة شؤون البلاد منذ تنحي الرئيس المخلوع حسني مبارك ..

وتلك القرارات أعادت القوات المسلحة إلى التركيز على دورها الأساسي في الدفاع عن الوطن وسلامة أراضيه، بعد أن كانت السلطة التشريعية في يد سلطة تتصف، بأنها عسكرية وغير منتخبة، وأنها معينة من قبل النظام السابق منذ ١١ فبراير/ شباط ٢٠١١م..

ولا يغيب عن حديثنا أن هذه القرارات بمثابة ضربة استباقية للدعوات التي وجهت للثورة ضد الرئيس مرسي يوم ٢٤ أغسطس..، والتي خرجت عن بعض الشخصيات، واستندت في ذلك إلى إنعدام صلاحيات الرئيس

مرسي في حكمه للبلاد..، وأن الحكم الفعلي في يد المجلس العسكري..، خاصة أن الإعلان الدستوري المكمل الذي اصدره المجلس العسكري عشية فوز مرسي بالرئاسة سحب كثيراً من صلاحياته ..

وعلى الرغم مما قاله البعض عن أن هذه القرارات، جاءت بالإتفاق مع القيادات العسكرية السابقة عن طريق صفقة ..، وتعد بمثابة الخروج الآمن، وأنها غير مرتبطة بأحداث رفح الأخيرة، أو ما تردد عن أنها جاءت بعد مؤامرة لمنع الرئيس من حضور جنازة شهداء سيناء من الجنود المصريين ..، إلا أن ما يهمنا ما ترتب على ذلك التشاور، أو الاتفاق..، وهو خروج العسكر من الحياة المدنية، خروجاً لا شك فيه..

إن هذا القرارات لا تعني عدم مساءلة رئيس المجلس العسكري ونائبه وتفويت الفرصة في محاسبتهم عن الفترة الإنتقالية، بما ترتب عليها من مسئولية جنائية وسياسية جاءت بعد عدد من أحداث العنف والانتهاكات التي خرجت من أبناء المؤسسة العسكرية على مرآى ومسمع من العالم.. بما فيها من سحل الفتيات والأحداث الدامية لأبناء الوطن في ماسبيرو ومحمد محمود..

ورغم ما يراه البعض، بأن إقالة المجلس العسكري يعد هدماً لحائط الصد ضد ما يسميه البعض "أخونة الدولة" وهذا اصطلاح نرفضه، خاصة أن الإخوان من أبناء هذا البلد..، إلا أن المانع الوحيد لمن يخشى ذلك..، قدرة الشعب المصري العظيم الذي لم يتأثر على مر تاريخه ولم ينقاد رغم أنفه لأحد ..، كما أن الشعب الذي قام بتلك الثورة المجيدة ليس من السهل الوصاية عليه إذا تشكلت معارضة قوية تحدث توازناً سياسياً بين القوى..، وهي لن تكون إلا بالتوافق بين جميع القوى والكيانات السياسية ..

إن قوة تلك القرارت تكمن في إصدار إعلان دستوري جديد..، والذي ألغى من خلاله الإعلان المكمل الذي أصدره المجلس العسكري عشية انتخاب مرسي..، وبذلك حجب وحدّ كثيراً من صلاحياته، إضف إلى ذلك أنه حصّن

المجلس العسكري من العزل وحظر إجراء أي تغيير في تشكيلة هذا المجلس، ومنح المجلس السلطة التشريعية في البلاد..

وقد نص الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس مرسي على توليه سلطة التشريع، وإقرار السياسة، والموازنة العامة للدولة، كما أعطى هذا الإعلان مرسي حق تشكيل جمعية تأسيسية جديدة لكتابة الدستور لنفسه في حال فشل الجمعية الحالية..

ولأجل ذلك، وبعيداً عن الإتفاق أو الاختلاف، على الرئيس مرسي من هنا، أو هناك، إلا أنه بمقتضى استصدار تلك القرارات، فيكون مرسي قد استلم فعلياً سلطة رئيس الجمهورية، فمنذ اليوم مبروك لنا مرسي رئيساً، ونسأل الله له التوفيق بمزيد من الانتصارات على الدولة القديمة .

إتفاقيـــة كامـب ديفيـــد

تكاثر الحديث في مصر بعد ثورتها المجيدة عن الرغبة في إلغاء إتفاقية كامب ديفيد، ولا أجد من وجهة نظري حلاً في وسط ذلك الضجيج سوى الحديث ومشاركة الــرأي.

لم تكـــن إتفاقية كامب ديفيد عند توقيعها في مصلحة إسرائيل، بقدر ما كانت في مصلحة مصر، خاصة أنها تولدت عن ملحمة نصر اكتوبر العظيم وهزيمة منكرة لإسرائيل، بل إن إسرائيل وقتها لم تكن تريد عملية السلام، وإنها لا تريدها حتى وقتنا الراهن، بما هو معلوم عن اطماع إسرائيل الإستعمارية في أراضي الدول العربية من الفرات إلى النيل..

وما أجبر السادات على توقيع تلك الإتفاقية، إلاّ التكاليف الباهظة التي تكبدناها ، كما أن فاتورة تلك الحرب كانت مفتوحة وقابلة للتوسع، وما كان توقيعها، إلاّ خشية من أن تقف مصر قاصرة اليدين من ذلك التوسع إذا أمتدت الحرب وقتها لأكثر مما كانت عليه ..

أرى أنه ليس مهما في الوقت الحاضر الحديث عن إتفاقية كامب ديفيد من منظور الماضي، سواء كانت وقت توقيعها في مصلحة مصر، أم ضد مصلحتها، إنما المهم هو إتفاقية كامب ديفيد من منظور مصلحة مصر الجديدة، التي تريد أن تتغير من سياسة الوصاية عليها، إلى سياسة حرة غير تابعة، لأي دولة مثل أمريكا، أو الغرب عموماً..

نحن نعرف مقدار العداوة بيننا وبين إسرائيل منذ القدم، لكن مقدار الحرية الذي أتيح لأبناء أمتنا بعد ثورة ٢٥ يناير المجيدة، لا يخفى على أحد، خاصة أن ما كانت تريده مصر الشعب قبل ثورتها يختلف عما كانت تريده مصر مبارك، وإن ذلك جعل الجميع له مطالبه، فمن ذلك مطالبة التيارات اليسارية والتيارات الدينية المتطرفة، بضرورة إلغاء الاتفاقية ..

لست من أصحاب المباديء التي تدعوا إلى المهادنة، فلا ترى أملاً لإستقرار امتها وحياتها بغير عقد، المزيد الإتفاقات، والمعاهدات مع اعدائها، ورغم ذلك فمن الضروري، أن يكون قرار تعديل، أو إلغاء الاتفاقية من منظور التريس والحكمة، التي نقدر فيها مقاييس العقل، والواقع لا إلى الأهواء الشخصية أو الحزبية أو الإنتماءات لا تتصف بالحياد العاقل في أغلب الأحوال.

فمن السهولة إلغاء الإتفاقية من الناحية العقدية، أو القانونية، وأن تستبدل بأخرى لتخدم في الفترة المقبلة أجيالاً أخرى من الأعداء، حتى وإن طلت علينا إسرائيل ومعها البعض من زعماءنا الزائفون بمشروع وهمي جديد يدعون فيه الصالح الوطني والأمن القومي، كما ادعى آخرون ..

الواقع الذي عشناه في عهد مبارك يؤكد على أهمية الإنتماء الفعلي لمن ينفذون ويسيرون تلك الاتفاقيات نيابة عن الشعب ..، إتفاقية كامب ديفيد التي كانت في صالح الشعب المصري وكان الضامن مع الشعب على تنفيذها السادات بما في مصلحته..، إلا أنها تحولت في مصر مبارك إلى الضد تماماً ..، وخاصة عندما حرم أهل سيناء من انتماءهم لمصر وتركها طيلة فترة حكمه بلا استغلال حقيقي أو تنمية بل سمح لمهربي المخدرات والأسلحة وتجار البشر من هنا وهناك بأن يرتعوا فيها وحرمها على أبنائها ..

وإنني كنت أحد شهود العيان على مشروع مبارك التدميري في سيناء ..، خاصة أنني عملت لفترة ما في مهنة المحاماة بجنوب سيناء وكنت في حرية تنقل ما بين محكمة طور سيناء والمصالح الحكومية ومدينة شرم الشيخ، فكنت أرى من واقع إهانة مبارك للمواطن المصري على الأكمنة بواسطة اجهزته القمعية ما لا يحتاج لتأكيد، بأن مبارك ضمن حرية الأجانب، وبخاصة الإسرائيليين، وقيد حرية المواطن المصري الذي روى آباؤه هذه الأرض بدماءهم وعلى الرغم من ذلك إلا أن سيناء منطقة نشاط للعناصر الإجرامية وبينها بلا شك شبكات التجسس ..

مثــلاً: كان المصريون يدخلون مدينـة شرم الشيخ عبر عديد من الأكمنـة التي تستلزم تصاريح عمل مصحوبة بتقديم ملفات عن شخصية كل فرد في أمن الدولة..، لن اتناول تلك الأهانات المتعددة التي طالت غالبية المصريين هناك..، بسبب الهاجس الأمني..، حتى لمن كان يعمل في طائفة العمالة التي عمرت سيناء!..، فما دخل العامل البسيط الملتصق برجال الشرطة يعرفونه ويجلس بجوار الكمين لينتظر السيارات الكبيرة المحملة بالطوب والأسمنت ليتفق على تحميلها، أو تنزيلها بالمشكلة الأمنية؟!..

ومن غريب أمر مبارك ونظامه في التعامل معهم، أن كانت تأتي حملات خاصة لمطاردة هؤلاء في الجبال ..، تلك الروايات شاهدت البعض منها وسمعت عن الآخر، فمن كان يتحدث عن أن حملة جاءت اليوم من مصر خصيصاً لمطاردتهم..، فمن كان مصيره النجاة من القبض والترحيل، ومن كان مصيره لغم منتهي المفعول وطأته قدماه جراء تلك المطاردة، فأنهت حياته، ومن كان مصيره السقوط من فوق جبل عالٍ إلى مكان منخفض، فيموت في الحال، أو على الأقل يقبضون عليهم ويعيدوهم إلى محل إقامتهم عبر الترحيلات..، يمرون بجميع المحافظات ويقذف بهم في ظلمات السجون والأقسام ..، فيصلون إلى محل إقامتهم بعد ٢٥ يوماً من الذل والمهانة، علماً بأن الكثير من هؤلاء الشباب كانوا يحملونِ المؤهلات العليا ؟! . ألم يكن هذا إحتلال ؟! .. أين كانت إتفاقية كامب ديفيد من ذلك ؟! .. انظروا ما جنينا من تلك الإتفاقية من منظور مبارك وحكومته ؟! ..

إن العبرة ليست بالإتفاقيات ولا بالمعاهدات، وإنما العبرة بضامن على الأرض لجعل هذا الاتفاقيات في حيز التنفيذ، فلا أظن أن شيئاً يضمن أي اتفاق مع إسرائيل، سوى القـوة من جهة، ثم إنتماء حكوماتنا فعلياً لمصلحة الشعب، فالقانون الدولي في نظر الكثير من الدول، مثل أوراق الجرائد، ولا يلزم إلا الضعفاء في المجتمع الدولي، فمفهوم إلزام الدولة القوية لا يرتقي في غير صورة الإلزام الأدبي، أو المعنوي..

العهد البائد حكم بأن مبارك استخدم قوته وبأسه على المصريين، وولائه الفعلي لم يكن لأبناء هذا الشعب المسكين بل كان لحلفائه أمريكا وإسرائيل بسياستهم الإستعمارية التي لا تقف عند الإحتلال العسكري، كما يتوهم البعض، وإنما امتدت ولا زالت في وطننا العربي على العموم ويساعدها في ذلك حكامنا العرب في جميع مجالاتها ..

هل كان من متطلبات اتفاقية كامب ديفيد معاملة أبناء الشعب المصري في سيناء كمحتلين، ومعاملة الأجانب بل والأعداء كملاك للأراضي المصرية؟!، بينما يسير المواطن المصري في شوارع سيناء خائفاً يهنأ الأجنبي، بل والإسرائيلي بحزمة من المتع الجنسية التي تعف عنها انظار الرجل والمرأة الشرقية على الشواطيء وفي الفنادق وفي الشوارع!..

نحن بالفعل بحاجة إلى النظر في تعديل بعض بنود تلك الإتفاقية، وخاصة تعديل المادة الرابعة من الإتفاقية المتعلقة بالترتيبات الأمنية على الحدود، والتي تضمن ملحقا أمنياً يقيد حق مصر في الدفاع عن سيناء، ولا يسمح لها بإدخال الجيش والأسلحة الثقيلة إلى سيناء، وفي حال حدوثها، فإن من حق إسرائيل "حسب الاتفاقية" اعتبار ذلك بمثابة إعلان حرب عليها..

نحتاج بالفعل إلى النظر فيها ولكن قبل ذلك-لا شك- نحتاج إلى دراسة أوضاعنا برمتها، وأن نجيب على ذلك السؤال، هل لدينا القوة الكافية في هذا الوقت التي تلزم إسرائيل بذلك إذا رفضت، أو ترد عليها إذا بادرت بالعدوان؟..

الدولــة والصعيــد الشقيق

إن موقف الشعب المصري من الدولة في أي وقت بإستثناء ثورة ٢٥ يناير، هو الرضا عن الدولة وأجهزتها في شأن قبضها على زمام الأمور، حتى تصرفها بما ينفع الناس ويزيدهم قوة ونهوضاً في شئون حياتهم .

وذلك عندما اسلمت الأمة المصرية إلى جهات الدولة وحكومتها أمر القوامة على الثقافة والتعليم والإقتصاد وكل شيء على ظهرها، وأكدت رضاها علي تلك الوكالة..، بإعطاءهم الكثير من الأموال، وهو ما يعرف "بضريبة المال" ، بل والكثير من المجهود وسنوات العمر التي يقدمها شباب الوطن للجيش المصري، وهو ما يعرف "بضريبة الدم" .

وإن كل ما أعطاه أبناء هذا الشعب في أي وقت من الأوقات، سواء في عهد مبارك، أو من لحقوه إلى الدولة لم يكن القصد من وراءه العطاء دون مقابل..، إلاّ أن ذلك العطاء يفترض من أجل استمراره..، أن يقابل بثمرة يعبر عنها في مستوى التعليم، أو الثقافة، أو الأمن، أو غيره من الخدمات الواجب إستفادة المواطنين بها أسوة بأي دولة أخرى..

إن قاعدة الأخذ والعطاء معمول بها في أي دولة من دول العالم التي تحترم آدمية الإنسان، وما يمتد لتلك القاعدة من إستحقاق المواطن للحرية، والعدالة الإجتماعية، والمساواة..

وكل ذلك خلافاً لما نراه في مصر، خاصة عندما نتحدث عن مواطن الصعيد المصري حقوقه المادية، والمعنوية في الدولة مساواة بغيره من الأقاليم..، حتى وإن كان تبرير ذلك التقصير المتعمد والرد بأن معظم أقاليم مصر، لم تلحق بقطار التحديث، بل وواقفة في وضعها البائس من الخدمات والإمكانات..، إلاّ أن إقليم الصعيد يقع في المقدمة من ذلك البؤس..

الغريب أن الصعيد المصري يمثل إستراتيجية هامة بالنسبة للدولة المصرية..، بما يحفل به ذلك الإقليم من موارد زراعية ورعوية وإمتداد مائي

طبيعي يمثل شريان الحياة للأمة المصرية بصفة عامة ..، أضف إلى ذلك أنه يقطن به من جملة سكان مصر (٣٦,٥%) وفقاً لتعداد سنة ١٩٩٦..، كما أن أبناء الصعيد المصري يقومون بتأدية ما عليهم تجاه الدولة من تجاراتهم وزراعاتهم وصناعاتهم ..، إلا أن الدولة تحمل مواطن الصعيد المصري، بكثير من الإلتزامات ولا تقم بتفعل مبدأ المساواة تجاه الصعيد في إكتسابه للحقوق، مما أدى إلى إنتشار الفقر والجهل والمرض.

وهناك تناقض صارخ في الصعيد بين الفقر والبؤس من ناحية، وبين الثراء الفاحش من ناحية أخرى ..، تجد أفراداً تتجاوز مليكاتهم (٦٠٠) فدان أراضي خلاف الأموال والأراضي العقارية..، وهناك من لا يملك إلا ثوبه..، إن ذلك ليس نتيجة إجتهاد من الغني عن الفقير..، وإن ذلك وليد انتشار الفساد وتفشيه مع غياب مركزية الدولة في الصعيد، وإختلاء بعض أصحاب الوظائف العامة من "لواءات الشرطة" أو ممن ينتسبون إلى البرلمانات النيبابية بالصعيد ..، إضافة إلى السياسات الليبرالية للدولة والتي كان هدفها تحرير عملية الإنتاج الزراعي بغرض إفقار الفلاحين وطردهم، وإحكام سيطرة الرأسمالية على الزراعة..، ولذلك تزايدت حدة فقر البرجوازية الصغيرة الفلاحين في إقليم الصعيد ..، وبخاصة عندما تم رفع الدعم والحماية وإخضاع الإقتراض الزراعي لشروط كثيرة متشددة ..، ثم مؤخرًا بطرد المستأجرين..

وطبقًا للتقرير الصادر عن معهد التخطيط القومي في عام ١٩٩٦ ووفقاً لمؤشر التنمية البشرية..، تقع المنيا في المرتبة الأخيرة (٢١)، وأسيوط فوقها مباشرة (٢٠)، وسوهاج (١٩)، وبني سويف – (١٨)، والفيوم (١٧)، وقنا (١٥)، وأسوان كاستثناء..، بينما تأتي المحافظات الحضرية وبعدها محافظات الوجه البحري بشكل عام في درجات أعلى..، وبذلك أصبح الصعيد منطقة طاردة للسكان ..، فهرب الفلاحون المعدمون، وأبنائه المتعلمون تعليمًا

متوسطًا أو عاليًا إلى المراكز الصناعية في القاهرة والدلتا والساحل وإلى الدول الخليجية النفطية(١) ..

إن تجاهل الدولة للصعيد المصري يمتد في كل شيء ..، نعاني صمت الدولة على الأمية المنتشرة في الصعيد ..، حتى عندما حاولت علاجها فقد عهدت إلى بعض أبناء الصعيد من الحاصلين على الدبلومات الفنية مقابل ألف جنيه لكل أمي يحصل على شهادة إجتياز الأمية .. فكانوا يختبرون المتعلمين الحاصلين على الدبلومات والكليات في فصول محو الأمية!! ..، نعاني صمت الدولة على الفقر الذي دك أحلام الجميع هناك..، والأمرض المنتشرة جراء عدم صلاحية المياه للإستهلاك الآدمي وعدم الإهتمام بتنقيتها..

لماذا تصم الدولة آذانها على نداء الفقراء والمسحوقين في الصعيد وتخليصهم من البؤس الذي يعيشون فيه ؟! ..، لماذا تغمض الدولة عيونها دائماً عن المشكلات الأمنية المستعرة في الصعيد والتي تتسع بقعتها يوماً بعد يوم في ظل غياب الأمن هناك ..، فلدينا من إنتشار البلطجة وقطع الطريق ما لا يستطيع أحداً إنكاره ..، فإذا وجد مسئول يهتم بتلك البقعة ويتق الله فيها لدينا له بعض عناوين البلطجية وقاطعي الطرقات فليطهر بلادنا منها ..؟!.

الأجهزة الأمنية للدولة ليست ضعيفة ويشهد على ذلك التاريخ في أوائل التسعينات..، عندما اندلعت موجة قوية من العنف السياسي في المدن والقرى والنجوع ..، تلك الموجة التي بدأت في أسيوط..، ثم انتقلت إلى مناطق أخرى أهمها المنيا ..، وكانت الجماعات الإسلامية المسلحة تتبنى الفكر الجهادي الموجه ضد آلة الدولة القمعية بالدرجة الأولى ..

وعلى الرغم من ذلك استطاعت الحكومة القضاء على كل هذه البؤر الإرهابية ..، إلى متى يظل الصعيد المصري على هامش التنمية محرومًا من الخدمات والإستثمارات.. ؟! .

---

(١) أنظر تحقيق البطالة، الشرارة، العدد (١٤) .

لا أتحدث عن الصعيد المصري ومدى تجاهل الدولة له من منظور فترة زمنية محددة، أو عهد من عهود الحكام السابقين، بما فيهم من صالح، أو فاسد، إنما أتحدث عن تجاهل كان على آية حال، ولا زال مما يستلزم التنبيه عليه من منطلق العيش والحرية والعدالة الإجتماعية، خاصة بعدما تأمل الجميع جني أهداف ثورة ٢٥ يناير.

متى توجه الدولة المصرية أنظارها إلى تنمية الصعيد المصري؟!!..، وهل سينجح النظام الجديد بعد الثورة في إصلاح الفساد الذي خلفته الدولة في العهود الماضية مع الرأسمالية التي خدمت مصالحها..؟!!.

من مسئوليات الإستقلال

الاستقلال هو تحرر شعب ما، بالقدرة على إحكام السيادة الوطنية على دولته وحدودها الإقليمية وتمكينها من ممارسة شؤونها، على نحو يحقق آمالها وطموحاتها في الحاضر والمستقبل.

وإن ذلك يتجسد في الإستقلال الفكري، أو البناء الوطني، أو في تعاملات الدولة وعلاقاتها مع غيرها من الدول قانونياً وسياسياً ..، وقد سمعنا كثيراً عن الإستقلال الوطني من خلال النظريات والدراسات التعليمية ..، إلا أنه ليس مجرد كلمة تنطلق بلا مسئوليات، ولكن الإستقلال يظل نظرية، طالما أنه لم يتحقق على أرض الواقع ، فلا يعد استقلالاً كاملاً أي استقلال مشروط..، ولذلك تظل الغاية السامية للشعوب هي تحقيق الإستقلال على أرض الواقع من خلال بذل الدماء وتقديم كل غالي والنفيس من أجل ذلك ..

لا شك أنه يعد من مقومات الإستقلال الوطني..، الإرادة المادية والمعنوية الحرة داخل الوطن..، ولهذا فإن الإملاءات والتدخلات الأمريكية والأوروبية بشأن أي توجه ،أو إصلاح بعد الثورة المصرية بكل ما يتضمنه يعد خرقاً واعتداءاً على مبأدىء الإستقلال والسيادة الوطنية، وبما فيه من تدخل في القرار الوطني..

التاريخ ليس سجلاً فقط لتدوين الأحداث، وإنما مدرسة لإستنباط العبر من رموز الأمة ، كي تتعلم الأجيال منها عن طريق ما خلفه الأجداد، فمن خلال التاريخ يمكن أن نعرف معنى الحرية والإستقلال، ومقوماتهم ..

دلت التجارب التاريخية على أن الإستقلال الوطني لا يرتبط بالدول الكبيرة..، وإنما قد يكون بالنسبة للدول الصغيرة خاصة إذا وُجد فيها إرادة وطنية تساعدها على ذلك..

ولا شك أن إرادة الحاكم من مقومات الإستقلال، حيث يكون لها الدور الأكبر في صناعة الإستقلال الوطني، وبخاصة إذا اجتمعت معها كل القوى الوطنية المختلفة ، سواء سياسية، أو فكرية، أو اقتصادية..

إن استقلال أمتنا المصرية بهويتها وقرارها الوطني أمر غاية في الأهمية..، وينبغي أن يكون اسمى أهدافنا في الأيام القادمة..، فقد يتحقق الإستعمار لأي أمة دون إحتلالها عسكرياً من خلال الإحتلال الإقتصادي، أو الإجتماعي، أو السياسي ..ولا ينكر منكر أهمية الإستقلال الإقتصادي وبدونه لا يمكن إقامة دولة من الطراز الذي نتحدث عنه ..

مثـــلاً : المعونة الأمريكية التي تتلقاها مصر من الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب توقيعها إتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩م تدخل في مفهوم الإحتلال العسكري والوصاية على مصر في علاقتها مع إسرائيل ..، وكذلك بعض البعثات العلمية المسيسة للمتفوقين في أمريكا وأوروبا..، والتي يكون الهدف الخفي من ورائها أغراضاً سياسية ..، تظهر عند عودة أبناء هذه البعثات ثم توليتهم وظائف قيادية في الدولة على سند من تفوقهم وتميزهم ويدعمهم في ذلك الحكومات الغربية ليزرعون بفكرهم الجديد ايديوجيات غريبة داخل الوطن..، يقترب بعضها من الشذوذ، كما رأينا ذلك في بعض وزراء مبارك..، وكذلك عن طريق القروض التي تلجأ إليها بعض الدول لتمويل عجز الموازنة ولا ينتج عنها أى عائد مادى، وذلك يكلف موازنة الدولة قيمة القرض وفوائده دون أن تدر أي دخل للإقتصاد الوطني..

لا شك أن الإقتراض يفرض على الدولة سياسية إقتصادية معينة وروشتتة خاصة لإصلاح الإقتصاد، فلا تمانع من خلالها الدول النامية فى المزيد من التبيعية والخضوع للدول الكبرى..

إن للإحتلال ألواناً كثيرة ومنها بعض الألوان التي عاشتها مصر عقب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م..، عندما قامت الثورة وقتها، بإتخاذ بعض الخطوات الجرئية، والتي كان مضمونها محاولة الإفلات من بين فكي القوة الأمريكية

في العالم العربي ..، إلاّ أنها ارتمت في أحضان الأتحاد السوفيتي ..، عندما قامت بتسلم سلاحها من روسيا بعد صفقة ١٩٥٥م عقب إعلان الحرب عليها..، ثم مروراً بزيادة القوات السوفيتية الموجودة في القواعد المصرية البرية والبحرية والجوية إلي ما يزيد عن (٢٤) ألف فرد، وقد وصف ذلك بالإحتلال ..

ثم تحررت مصر من السوفييت في ١٦ يوليو ١٩٧٢م..، عندما قام السادات بإنهاء مهمة الخبراء والمستشارين وطرد القوات السوفيتية من مصر..، ومن هنا جاءت فائدة تلك الخطوة التي تبرز بداية إستقلال مصر ..، حيث أنها كانت من أهم المؤشرات على عدم قدرة مصر علي خوض أي حرب بالمنطقة نتيجة لإقتناع الكثير من الدول وبخاصة إسرائيل والولايات المتحدة ومعظم الدول الأوروبية..، بأن مصر لن تتوجه للحرب وحدها أبداً بدون أي دعم عسكري ومساندة هذا الإستعداد سياسياً..

وإن إستقلال مصر بفكرها وسياستها وإقتصادها عن الأمركيين والأوربيين، يعد القاعدة الأساسية، التي ستنطلق منها نهضة مصر ويتعاظم شأنها بين الأمم، وينبغي أن نقاوم آية تدخلات، كما قاومت مصر في الكثير من حروبها ومنازعاتها، لأن ذلك الواجب لا يقل أهمية عن أي واجب آخر يقتضيه الصالح الوطني، وإذا تحقق لنا ذلك عندها تستطيع أمتنا أن تقف في وجوه الظالمين.

يسألونـــك عن الثـــورة

اختلاف كبير بين أن تعيش حالة، أو قضية، فالشعب المصري قبل ثورة ٢٥ يناير عاش حالة من التشتت والظلم والضياع واهدار الكرامة، ورغم ذلك لم يخطط في يوم من الأيام لتحويل تلك الحالة، إلى قضية وطنية تجسدها الثورة.

فيا لتعاسة أبناء أمتنا في القرن الحادي والعشرين "عصر مبارك"..، يتعلمون ويبقون عاطلين عن العمل، وغير قادرين على توفير حياة لائقة، أو على تأسيس عائلة، وأطفالها تسرح في الشوارع وبين إشارات القاهرة لبيع المناديل والحبوب والفُل والمخدرات..، تعاني نقص الدواء وماء آسن ورغيف العيش، وانقطاع الكهرباء، والاتصالات..

يسألونك عن الثورة، قل إن أبناء هذا الشعب، لم يتمكنوا في يوم من الأيام من اختيار حاكمهم، أو ممثليهم في البرلمان في مرحلة كان شعرها تزوير إرادتهم، وقل مصر الحضارة العظيمة في ثلاثين عاماً عادت إلى القرون الوسطى، ولم تستطع مواكبة الدول البدوية، التي لم تكن شيئاً وأصبحت أشياءٌ فوق أشياءْ، فبلادنا كانت رهينة في يد الشياطين واللصوص الطامعين في نهب ثرواتها وهدر طاقاتها..

يسألونك عن الثورة قل قامت في بلاد الأزهر التي تحولت في عهد المافيا من نظام حكم اللصوص إلى مركز عالمي لصناعة الدعارة الجنسية في شرم الشيخ، وشارع الهرم، وصالات الرقص، والملاهي الليلية، بل إنها تجاوزت في ذلك تايلاند على مدد من الاستثمار وجذب السائحين..

وقل مصر البداية والنهاية والحضارة باعوا فيها بنات الفقراء والمساكين اللواتي تحول جمالهن إلى سلعة يصدرونها أهلها إلى رجال مسنين عرب حتى يرتاحوا من فمها في البيت ..

يسألونك عن الثورة قل إنها ظاهرة مميزة مهمة جداً في تاريخ مصر السياسي، وقد ذاع صيتها على مستوى العالم ، بأخلاقيات ثوارها في الميادين أمام الظالمين المعتدين..، تحدثت عنها كل وسائل الإعلام العالمية، وأشاد بها

قادة، وزعماء، وكتاب، ومثقفين، ورياضيين ومشاهير من كل مكان ..، نجحت ثورتنا في إسقاط النظام في ١٨ يوم، ثم صححت صورة مصر في أذهان الشعوب وحكوماتها بشكل سريع وبدون حملة إعلانية، أو علاقات عامة..

ثورة سلمية أغرت من كانوا يرفضون الخروج على مبارك، فيما قبلها وحتى بعد اندلاع شرارتها، ورفضوا النزول إلى الميادين، والتزموا الصمت، ورغم ذلك عندما أشعروا بالتغيير الحقيقي أصبحوا في المقدمة، وكانت لهم الغلبة في جني مكاسبها ..

إنها الثورة المصرية التي رأى ثوارها خلال أحداثها العجب من التشكيك والتخوين والعمالة واضطهاد العامة، كان ثوارها السلميين بين جهادين، أما رصاص النظام السابق، أو من يمتنعون من التيارات الإسلامية عن المشاركة في الثورة، فاختاروا التصريحات المناهضة للثوار، وما أن أشعروا بنجاح الثورة، حتى قفزوا عليها، بل وأخذوا على عاتقهم إنشاء الأحزاب السياسية، وزاحموا الثوار هنا وهناك بل وفي كل شيء..، زاحموهم داخل البرلمان، حتى أنه لم يبقى مقعد لثائر، وفي تأسيسية الدستور، وعلى شاشات التلفزيون..، ولن تنسى هؤلاء الذين كانوا بمثابة حجر عثرة في طريق الحرية والعدالة والكرامة..، إنهم عارضوها بدعوتهم الناس إلى دين لا قيمة فيه للإنسان وحريته وكرامته وحقوقه، وأفرغوه من محتواه من خلال أفعالهم، هؤلاء الذين رفضوا تغيير الواقع ودعوا إلى ترسيخ الظلم بدعوى طاعة ولي الأمر، فإذا قررنا أن ندعو غير المسلمين إلى الإسلام، فبأي شيء ندعوه بحسب وصف هؤلاء؟! أندعوهم إلى التخاذل والخنوع والخضوع؟!..، وإن كان ما يدعونه صحيحاً، فلماذا قرروا الخروج على مبارك بانضمامهم أخيراً بعد أن اتضحت ثمار الثورة وأشعروا بالتغيير الذي يجب أن يصاحبوه في الفترة القادمة..

ليس هذا هو الإسلام الذي عرفناه وتربينا عليه..، هؤلاء الذين تناسوا أن الإسلام أتي بعد مرحلة من الفوضى والاضطرابات في كافة أوضاع الحياة، فكان بديلاً ومقوماً لكل ذلك، بما أوجبه على كل مسلم من ضرورة القيام بواجبه نحو الله، ونحو أسرته، ونحو إخوانه في الإنسانية، يرفع نفوس

المسلمين، ويغرس في قلوبهم الشرف والعزة والأنفة والحمية، وليعتق رقابهم من رق العبودية..، فالثورة الروحية والفكرية كان أساسها الإسلام ولازال، من خلال دعوته لإعمال العقل وإيقاظ الروح وتحرير الإنسان من أغلال النفس وقيود الضمير والفكر الوجداني..، هؤلاء هم المسلمون في عصر التوحيد كانوا يقولون للظالم قف حيث أنت ويبتعدون عن الغلو في تقدير الحكام ..، والنبي صلى الله عليه وسلم يُبايع أصحابه على أن يقولوا الحقَّ ولو كان مُرًّا، وألاّ يخافوا في الله لومة لائم..

حتى أن الآراء اتفقت في الشرق والغرب على أنه صلى الله عليه وسلم أعظم قائد ثوري في الإنسانية، وقد وضعه الكاتب الأمريكي مايكل هارت في مقدمة أعظم مائة شخصية في العالم، فقال: " لقد نجح الفقير اليتيم محمد بن عبد الله في تأسيس دولة عظيمة غيرت خريطة العالم بل غيرت روحه ومفاهيمه "..

الإسلام صنع الرجال عندما حلَّ في القلوب، وخلق الأبطال، ووصل بالأمة إلى كرامة الدنيا وشرَف الآخرة، ونقل الأمة العربية من الحضيض إلى القمة، وهو الذي حقق ثورة على العواطف والوجدان والعلاقات الاجتماعية والضمائر والغرائز الإنسانية..

وإن ثورة جاءت بعد معاناة طويلة وقهر وظلم شديد لشعب مستضعف من شرذمة من الأوباش الظالمين، إنما هي ثورة مشروعة تقرها جميع الأديان..

لم تكن الثورة المصرية نتاج فرد، أو فئة محددة، حتى نقول جانبهم الصواب، أو أنهم كانوا مأجورين ضد النظام..، وإنما توحدت طوائف الشعب وطبقاته المختلفة ضد النظام الفاسد..، فكان جوهر احترام الثورة وإجلالها في نفوس الجميع من منظور قدرتها الكبيرة على تعبئة القوى الشعبية المختلفة لإعادة صنع المستقبل وفرض إرادتها.

يسألونك عن الثورة قل إن ما عليه حالها الآن، يؤكد أنها ثورة بالمعنى السياسي، وخطوة لم يتبعها خطوات تمتد لمواجهة القضية الوطنية مواجهة صريحة، وترتب الثورة الاجتماعية وتحقق الأهداف، خاصة أن الثوار لم يستطيعوا مجابهة المافيا البديلة للحزب الوطني التي تهيمن على الثورة وترفع

شعاراتها، بينما تكرس في نفس الوقت لنظام جديد يشبه نظام مبارك تقريباً ولكنه نظام يصلي ..

ولينظر الثوار في كتب التاريخ ويقرأوا عن الثورات وعيونهم على واقعنا، فإنها خير دليل على أن ثورتنا السلمية الناعمة، لم ترتب أي تغيرات جذرية في المجتمع المصري، فالثورة عمل مفاجئ مؤلم، وحدُ فاصلُ بين الهدم والبناءْ، وانقلاب على مفاهيم وقيم واستبدالها بمفاهيم وقيم جديدة، وقفزة نوعية تحرق المراحل وتنقل المجتمع من طور إلى طور في زمن قياسي، وإن كل ذلك لم يحدث في مصر حتى الآن..

الحقيقة أن ثورتنا لم يصاحبها إحداث أي ألم بمن قامت عليهم الثورة ، اللهم لاشيء سوى تلك المحاكمات الهزلية، التي برأت معظم الجناة، أو أحكام مخففة لا تردع، ولا يترتب عليه القصاص لدماء الشهداء، والوصاية الفكرية بما فيها من الإطاحة برئيس تحرير صحيفة قومية، أو حزبية، أو مستقلة، وتوالت المذابح في مصر بين مذبحة ماسبيرو ومحمد محمود والعباسية، وكل المتهمين في تلك المذابح «الطرف الثالث»؟!..

يسألونك عن الثورة، قل لم يبقى لأهل الشهداء إلا رسوم الجرافيتي على جدران الميدان، أو المنشآت العامة ، يذهبون إليها كلما تذكروا القصاص، أو ليسكتوا أصوات أطفاله الأيتام، ولأجل ذلك فقدت الثورة هيبتها، بل وأعطيت الفرصة لنظام جديد لينشأ بنفس سياسات الحزب الوطني ورغبته في التمكين والوصاية..

الصحيح أن الثورة المصرية مستمرة لأنها لم ترتب أهدافها ولن ترتبها أبداً بتلك الطريقة، فلابد من بذل مزيد من المثابرة والكفاح بل والتضحية..

فالثورات تحتاج إلى إرادة ورغبة في التغيير وطموح في صياغة واقع بديل لما هو قائم بالفعل ضاقوا الناس ذرعاً به وفقدوا الأمل في تغييره..، وقد شهد التاريخ على ذلك، فالثورة الأمريكية عام ١٧٧٦ قامت لأجل الحرية من المستعمر البريطاني، وثار الروس في ١٩١٧ لإزاحة قيصر مستبد وطبقة ارستقراطية احتكرت ثروات الأمة الروسية، واندلعت الثورة الإيرانية في ١٩٧٨ والتي بدأت كثورة مجتمع إلى أن سيطر عليها الإسلاميون واستحوذوا

عليها وخلعت الشاه في ١٩٧٩م سعياً لتأسيس جمهورية إسلامية تقوم على فكرة ولاية الفقيه والثورة الفرنسية اندلعت في ١٧٨٩م، لإقامة مجتمع عادل يسود فيه الإخاء والمساواة، احتاجت إلى أكثر من قرن، لتنتج حكم جمهوري مستقر، ولا ننكر أنه قد تولد عنها الحرية والعدالة والمساواة بعد ذلك، وهكذا هي الثورات!!..

إن ثورتنا تحولت من قضية وطنية إلى حالة وطنية، لم يصاحبها تغيير اجتماعي بالمعني الحقيقي للتغيير حتى الآن، وذلك لسبب بسيط، هو أن الكثيرين من النخب وآخرين، سارعوا بجمع الثمرات التي سقطت مع ثمار شجرة الشهداء، وحصروا مطالبهم في المطالب الفئوية والمطالب الخاصة ..، نسوا الأهداف التي قامت من أجلها الثورة، وصدق الرئيس الراحل/ جمال عبد الناصر، حين قال عن ثورة يوليو: "هناك من يتصور أن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ هي العمل الذي بدأ صباح ذلك اليوم ثم انتهى مساء يوم ٢٦ من نفس الشهر حين تم أرغام الملك على التنازل عن العرش ومغادرة البلاد وليس هذا رأيي، وإنما الذي أراه أن ما حدث في تلك الأيام الثلاثة هو مغامرة الثورة وليس الثورة ذاتها ، وهناك فارق كبير بين المغامرة والثورة ، لأن الثورة عمل إيجابي جذري لتغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في وطن من الأوطان".

إن ثورة ٢٥ يناير لم تصل حتى الآن إلى تطهير حقيقي للوطن، بل لم تستطع أن تؤسس لنظام وطني نظيف، ودخلت في معارك مصطنعة أبعدت من خلالها عن تحقيق الثورة الاجتماعية، وإنها تشبه ثورة ٢٣ يوليو، رغم أننا لا ننكر أن ثورة يوليو جاءت ببعض الإصلاحات الإجتماعية..، فقد حققت ثورة يوليو جلاء المستعمر البريطاني على مصر..، لكنها وقفت عند ذلك الحد بوثوب العسكري عليها، إضافة إلى إعلان العدوان الثلاثي على مصر فهي لم ترقى إلى عمق الثورة الإجتماعية، كلاً من الثورتين سياسية لم يقترن بهم ثورة اجتماعية.. ومن يدعي خلافاً لذلك فليقل أين النتائج الاقتصادية والاجتماعية لثورة يناير!!! ..

يسألونك عن الثورة، قل لم تحقق أهدافها التي قامت لأجلها ، فما حدث في مصر لم يكن سوى مجرد سقوط لنظام، أو إزاحة لحاكم أوتوقراطي، فلم

تلبي آمالنا في الثورة على فكر وفلسفة الحكم التي سادت في مصر لعقود بل ولقرون، أو القضاء على الدولة المركزية المهيمنة على مقدرات المصريين في كافة المجالات والتي بدأت تتكون من جديد باشكال ومسميات مختلفة فوق دولة الفلول العميقة، إنها دولة اخرى لا تعطى لنا الحرية من خلالها إلا كمنحة وهبة وهي التي تحدد أيضاً مقدارها ومساحتها، وبذلك فإن الشعب المصري لا زال يفتقر حتى الآن سيادته وحق تقرير مصيره ..

يسألونك عن الثورة قل لم تنجح إلا في "عدى النهار" وهو فيلم روائي قصير، بتكلفة ٥٠٠ جنيه، أخرجه المخرج وليد فاروق..، عندما خلعت فيه البطلة (مصر) الجلباب الأسود ولبست فستاناً أبيضْ ولوحت بعلمها من فوق أحد الجبال..

نعم إنها مصرنا التي لا زال يمتطي أكتافها نخبة مغشوشة وساسة مهترئة دهماء، قدمت نفسها للثوار على أنها شرابُ طهورُ، رغم أنها شراباً آسنٍ مسموم، وهم شلة من المنتفعين، والمتاجرين، والمستهترين، والفاسدين.

التحرش بالمرأة من منظور الاحتفال

الرجل جزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع البشري، الذي لا يتصف مطلقاً بالعصمة من الخطأ، وبديهي أن يكون هناك خروجاً من بعض الرجال عن المألوف من تعاليم الأديان، أو قوانين المجتمع، أو المباديء الإنسانية .

وما انتشر في أيامنا الأخيرة عن تحرش بعض الرجال بالنساء في الحدائق والمتنزهات والأماكن العامة وخاصة في أيام العيد، إنما يعد ظاهرة شديدة الإيلام في جسد أمتنا، الذي بدأ يتهالك شيئاً فشيئاً ..

وحقيقة لا ندري هل تعد الأنوثة خطيئة، حتى تدفع المرأة ثمنها عند خروجها، أو دخولها، أو عند احتكاكها بهذا المجتمع على الرغم أنه مجتمع مسلم..، إن مجرد وجود تلك الظاهرة في المجتمع المصري المسلم يرتب أمراً واجباً على كل ذي دين غيور يتمتع بخلق الرحمة والرأفة، من عدم السكوت عليه، لما يتضمنه ذلك من إعتداء حقيقي على محضن أمتنا ونصف مجتمعنا التي تشاركنا أفراحنا وهمومنا، ولما في ذلك من إفراز نفسية للمرأة غير مطمئنة، أو آمنة على نفسها، خاصة أن التحرش بالنساء يعد تعبيراً عن إنحراف سلوكي، ونوع من أنواع الجرم والعنف الإجتماعي..

ولا شك أن ظاهرة التحرش تعد نتيجة ترتبت أساساً على قصور التربية من الأسرة، ونتيجة للخطاب الديني البعيد في كثير من الأحيان عن تعاليم الإسلام، فالأسرة هي المتهم الأول، خاصة أن حتمياتنا الوراثية العربية، تقرر في ابسط ما تحتوي عليه من فضائل، أن للأعراض حرمة، لابد من صيانتها، حتى أن شاعر الجاهلية عنترة بن شداد، دل على ذلك في قوله :

وأغض طرفي ما بدت لي جارتي ** حتى يواري جارتي مأواها

إلا أننا في أيامنا الحالية وجدنا من ينزلون به من أفعال أرضاً غير أرضنا..، نستطيع أن نقول تلك الحتميات الوراثية من آبائهم وأجدادهم قد أصابها العدم والفناء..، لقد وصفت صحيفة (Washington Post)

الأمريكية مصر، بأنها واحدة من أسوا دول العالم في نسبة التحرش بالنساء في الشوارع والأماكن العامة..،

على الرغم من أن نسبة النساء المحجبات في مصر تقريباً ٨٠ % إلا أن نسبة التحرش بلغت ٧١% ..، ورغم ذلك يذهب البعض إلى أن سبب إنتشار هذه الظاهرة هو عدم إرتداء النساء للحجاب ..

وفي أيامنا الحالية ينتهكون عرض المرأة العربية المسلمة، بينما كان العرب في جاهليتهم قبل الإسلام يتحاشون التصريح بذكر المرأة ، فيكنّونَ عنها بالشاة، أو النعجة "استحياءً وتعففاً وخوفاً عليها" ..، فالحياء قد منع جريراً من رثاء زوجه صراحة، وزيارة قبرها جهاراً..

وقال مالك بن الريب لما عدّ من يبكي عليه من النساء:

فمنهن أمي وابنتاها وخالتي** وباكية أخري تهيج البواكيا.

كيف يخرج البعض عن طبائع أمتنا وما ورثناه بتلك الظاهرة التي انتشرت بشكل لاحظته كل وسائل الإعلام في عيد الفطر، وكأن التحرش أصبح طريقة للإحتفال بأعيادنا الإسلامية !؟، ..

إن ذلك يؤكد الخلل والقصور في التربية من الأسرة، خاصة أن بعض الخطاب الديني السائد في العالم العربي، يجعل المرأة خارج نطاق التكريم، بل وينظر في بعض الأحيان إلي المرأة، علي أنها مستودع المتعة ومخلوقة فقط، لإمتاع الرجل ولابد وأن يغيب هذا الجسد عن الحياة بعيداً عن أعين الحيوانيين..، إنهم يحبسونها في تلك النظرة، والكثير من الشباب تحضره دوماً تلك النظرة بل ويكون متأثراً بها في تعامله معها ..، وحقيقة أن تلك النظرة ليس لها علاقة بالدين..، فالإسلام لا يعرف انتقاصاً لمكانة المرأة ، فإن كانت طفلة، فتربيتها وقاية من النار، وإن كانت المرأة أماً، فالجنة تحت قدميها، وإن كانت المرأة زوجة، فكرامة الرجل في رعايتها ومحبتها..، أما تلك النظرة، أو هذه الممارسات لا يعرفها الإسلام، وهو برى ء من أفعال الحمقي..

وإن علاج تلك المشكلة التي تمثل الخروج الصارخ من بعض أبناءنا عن نطاق الشريعة الإسلامية بما تستوجبه من حسن الخلق وصيانة الأعراض تقتضي على الجميع أن يتحدث فيها، لأن الصمت هو السبب في تنامي هذه المشكلة الإجتماعية..، ومن ناحية أخرى يجب أن تسن القوانين، أو التشريعات، وأن يحدث تلافي للقصور الذي نعانيه في العقاب على تلك الظاهرة الإجرامية، خاصة أن أول حكم صدر لمعاقبة متحرشاً جنسياً في مصر كان في عام ٢٠٠٨م ..، وقد كان بحق مواطن تحرش بمخرجة أفلام وثائقية..، علماً بأن هذا النص ظل إستثنائياً لعدم وجود نص في قانون العقوبات المصري يعرف التحرش بشكل دقيق..، بل إن هذا الحكم قد صدر بناءاً على اجتهاد من القاضي قياساً على جرائم اخرى ..

إن الحضارة الغربية مليئة بالمشكلات الإجتماعية وبها من الأخطاء ما يفوق ما هو عندنا بكثير، وما أبقاها إلاّ الكشف والمصارحة عن مشكلاتها، كما أن في الصمت على تلك الإنحرافات اعتداءُ يفوقها، ويرسخ لون من ألوان إهانة المرأة، وصورة من أبشع صور الظلم لإنسانيتها التي حذر الله من وقوعها على المرأة، فقال تعالى: " فَلَا يُؤْذَيْنَ(١).

(١) سورة الأحزاب الآية رقم (٥٩) .

الجراحة في الخطوط الحمـــراء

انتشر الحديث بمصر في الأيام الماضية عن "الخطوط الحمراء"، بما يعنيه ذلك التعبير المجازي من عدم السماح بإظهار الإختلاف، أو الخلاف في أمور، أو نقاط محددة داخل الدولة، إمتداداً للرغبة في تحصين بعض الأفكار، أو الأشخاص طبيعية كانت، أو إعتبارية .

والخط الأحمر تعبير مرن، بما يحمله من وصاية ودكتاتورية فكرية..، تسعى الدول الدكتاتورية دوماً إلى ترسيخه بذريعة الصالح العام..، وقد كان متداولاً في عهد المخلوع مبارك..، وما كان يجب أن نسمعه في مصر الجديدة في غير ما يخص مصلحتها وأمنها القومي..، سواء صدر ذلك التعبير عن مواطن، أو منظومة، أو حزب سياسي، أو جماعة..

الحرية أمر حتمي قدرته الثورة، بعدما استطاع جيلنا الثوري خلق وجوه عدة للتغيير الحقيقي، والتي يعد واحداً منها "القضاء على الخطوط الحمراء التي كانت في عهد مبارك ..، الحريـــة بكـــل أنواعهـــا مطلـــب لا بديل له، سواء كانت سياسية، أو دينية، أو إعلامية ...إلخ.

ولا شك في أهمية الحرية بالنسبة للإعلام لأنه إذا حصل على حريته الكاملة، فإنه يعد منبهاً للوطن للإستيقاظ من نوم عميق ظل لفترات طويلة جراء الأنظمة المستبدة التي كانت تعتمد أساساً على فرض الدكتاتورية الفكرية..

وما انتشر في الآونة الأخيرة من إغلاق لبعض القنوات الفضائية، ومصادرة بعض ما نشرته الصحف التى تنتقد القيادة أو الحكومة بعد الثورة، إنما يدخل في إطار الوصاية على الإعلام وتقييده، رغم أننا لا ننكر وجود تجاوزات كثيرة من الإعلام قد تكون مقصودة وموجهة لترتب نتائج في نفوس أصحاب تلك القنوات، أو الصحف، نظراً لتبعيتها للنظام القديم، أو لعدم حرفيتها الوظيفية..، وكما أنه لا يجوز الصمت على تلك التجاوزات لا يجوز

أيضاً معالجتها بمثل ما قام به البعض من لواءات الأمن العام وضباط الشرطة، بقيادة مساعد وزير الداخلية بمهاجمة مطابع جريدة الجمهورية ومحاولة مصادرة "زينكات جريدة الدستور" والتهديد بعدم الطبع..، لماذا تصرون على ما كان بالماضي ؟! .. لابد وأن يكون إعلامنا حراً لا يقيده، إلا الصالح الوطني بعيداً عن إتباع سياسة الخطوط الحمراء التي اثبت التاريخ فشلها، فلا يصح أن نرى ذلك في مصرنا الجديدة، خاصة أن تلك المعالجات تقتضي فرض الديكتاتورية الفكرية على الشعب ..

إن التصدي للتشويه الإعلامي وجرائم الإعلام بإغلاق القنوات الفضائية ومصادرة الصحف، وإنما بسن القوانين والتشريعات، وتحديد ما يدخل في نطاق الجريمة الإعلامية، وما يدخل في نطاق الحرية الفكرية، وعندها سيظهر للجميع قوة الردع وعدالة العقاب في آن واحد..

الواقع يؤكد أن هناك الكثير من الثقافات والإتجاهات المختلفة في داخل الوطن، ولأجل ذلك يقع على عاتق الجميع العمل على خلق وإنتاج ثقافة متنوعة متجانسة بين جميع التيارات، بمختلف ألوانها، والإبتعاد عن تكريس ثقافة رفض الآخر وإبعاده وتهميشيه إمتداداً لسياسة الخطوط الحمراء التي كان يستخدمها دوماً النظام الوطني المنحل في محاولاته الدائمة لفرض الدكتاتورية الفكرية، وتحصين مبارك..

فليس من خطوط حمراء في مصر الثورة سوى الأمن القومي، أو أي شيء ورد النص على تحصينه في الدستور، أو القانون، أما غير ذلك، فالأصل فيه الإباحة للجميع بل من حقهم، أن يتناولوه بالنقد، والجراحة إذا لزم الامر.

وما سجنوه ولكن شبه لهم

لم يكن أحد يتصور أن تقود الثورة المصرية لمثل هذا الوضع؛ حيث كانت عند انطلاقها تنزع الناس نحو العدالة والكرامة والإنسانية، وقد كان هذا جلياً في «ميدان التحرير».

الكثيرون في مصر يشعرون بالأسى عليها جراء أداء الرئيس مرسي رغم أن غالبية الشعب المصري أقرته نهاية رئيساً للجمهورية، من انتخبه، أو من لم ينتخبه، أو من قرر مقاطعة تلك الإنتخابات اساساً..

وكل ذلك أملاً في استقرار الوطن بعد صراع طويل مع المجلس العسكري وسياسته الهدامة من جانب ومع فلول النظام السابق من جانب والأوضاع الأمنية والاقتصادية المتردية من جانب آخر ..، إلاّ أنه منذ تولي الرئيس مرسي وازدادت المشاق على الشعب المصري بمشكلات لم يكن يتخيلها، ولا ندري إن كانت مصادفة أم أنها تعبر عن تقصير في الأداء قيادة أو حكومة ؟! .

مثلاً : الانقطاع المتكرر للكهرباء والمياه ، ولا أدري كيف يبقى انقطاع الكهرباء عن محافظات مصر شيئاً طبيعياً من دون تحرك، خصوصاً في شهر رمضان..، وهل هناك أيادٍ في الدولة العميقة التي لا ينتهي الحديث عنها لها يد في ذلك!؟.

ثم قيام الرئيس مرسي بإختيار هشام قنديل رئيساً لوزراء مصر، ذلك الذي يصفه البعض بأنه عموداً في دولة الفلول، وذلك يعني تشكيل حكومة لم تأتِ بالتشاور مع القوى السياسية وجاءت بقرار منفرد للحرية والعدالة وبعض هيئات الدولة، معتمداً على عدد من العسكريين السابقين والحاليين..، مثل: «المشير حسين طنطاوي وزير الدفاع، وعلى صبري وزير الدولة للإنتاج الحربي»، كما تضم وزراء فلول بينهم اللواء أحمد زكى عابدين وزير التنمية المحلية السابق، وأسامة صالح وزير الاستثمار المقرب من محمود محيي الدين وجمال مبارك، ثم طلعت عفيفي وزير الأوقاف..

إضافة إلى ذلك صمته على أعمال عنف حدثت بين مسلمين وأقباط والتي شهدتها قرية دهشور بمركز البدرشين بمحافظة الجيزة، مما أسفر عن إزهاق لروح أحد أبناء القرية ويدعى معاذ محمد أحمد «٢٥ عاما»، واحتراق خمسة منازل ومحل جواهرجي ومخزنين للمياه الغازية، وإصابة ١٥رجل شرطة بجروح متفاوتة ..

أن مرسي يحكم مصر بعقيدة مبارك وذلك يتضح في تأليه الحرية والعدالة على مطالب الكثير من القوى السياسية، والإنفراد بالقرار دون مشاورة، أو حتى بالرجوع للشعب، والصمت في وقت الأزمات الذي لا يزيد الأمر، إلا سوءاً واشتعالاً.

تلك العقيدة نفسها هي التي إختارات الصمت بديلاً عن القيام بحل تلك الأزمة الطائفية، وبدلاً من أن تقوم بإعادة الأقباط إلى منازلهم التي اضطروا إلى الهجرة منها، وبدلاً من أن يكون لها إرادة سياسية لتطبيق القانون على أي مخالف، وعلى كل من شارك، أو حرض على العنف الطائفي؛ سواء كان مسلمًا، أو مسيحيًا، وبدلاً من أن تعمل على وجود سياسة للعمل على رسم خطط مرحلية عاجلة، وخطط استراتيجية طويلة المدى لإنقاذ الوطن من مغبة مثل هذه الأحداث الطائفية.

فكل مما سبق يدعونا للقول بأن مبارك غير مسجون وشبه لنا ذلك، وكيف يكون غير ذلك، ولا يزال الوطن بعد ثورته يحكم بعقيدة مطمئنة رغم الأزمات، وهو أمر خطير قد يجر مصر من ثورة أبهرت العالم وأدهشته إلى أمور أخرى مختلفة تماماً عن ذلك.

الإعلام المصري في مهمة استعمارية

لماذا تصر وسائل الإعلام المصرية على تحدي مشاعر المصريين، والتخلي عن وظيفتها الأساسية في مراقبة الأحداث السياسية والإجتماعية ونقد الأوضاع وتصحيحها وتفسير الأحداث وتكوين رأى عام ناضج؟.

إن دورها الحالي يقتصر على فرض الثقافات والأفكار الهدامة على الشعب من خلال التهافت على إطلاق المسلسلات والبرامج والأفلام وإحلالها محل القضية الوطنية، والإجابة على ذلك ببساطة، أنها لازالت حتى الآن من فلول النظام السابق الذي كان يقوم، بكل ما سبق نيابة عن الإستعمار الصهيـوأمريكي ..

الكل يتفق على أن آلة الإعلام المصري في عهد المخلوع، سواء كانت فى الإدارة، أو من مقدمي البرامج والمعدين، تتميزت بالتغطية الإعلامية الكاذبة التي استمرت لسنوات تراعي السلطة وتنحاز بشكل كبير للنظام وللحزب الحاكم..، إلاّ أن تلك المرحلة كان لها ظروف تلخصت في أن النظام القديم معيباً في إرادته باختياره، بما ترغبه أمريكا وإسرائيل، لكن ذلك أصبح ماضياً في تاريخ أمتنا بعد ثورتها المجيدة..

وما يدعونا حقيقة للتساؤل، كيف يستشهد في مصر ما يزيد على (١٦) جندياً من أبناء الوطن على حدوده، خلافاً للإصابات وتنقل الإذاعات الإسرائيلية الخبر وتغطيه ووسائل الإعلام المصرية والتلفزيون الرسمي في واد آخر من مسلسلاته وأفلامه في ظل تجاهل واضح وتناسٍ للوضع المتدهور على الحدود المصرية ولتلك النكسة الوطنية في سيناء؟! ..

التلفزيون المصري يذيع الإحتفالات بغزوة بدر وانتصار المسلمين، ثم يكمل خريطة برامجه اليومية بإذاعة حلقة من مسلسل "فرقة ناجى عطا الله"، وفي ذات الوقت تستمر وسائل الإعلام الإسرائيلية والتلفزيون الإسرائيلي في تغطية الأحداث على الحدود، مع استمرار الإشتباكات بين عناصر مسلحة

وقوات الإحتلال الإسرائيلية، وسط سخرية من الجميع بما فيها رواد مواقع التواصل الإجتماعي من تجاهل وسائل الإعلام المصرية للأحداث ..

لماذا لا يتصف الإعلام المصري بالوطنية ويقف في كثير من قضايا الوطن موقف المتفرج يقوم بإذاعة الرقص وبرامج التسلية والترفيه دون أبدآء اي اهتمام لمشاعر المصريين، أو حتى على الأقل لمشاعر أهليهم وذويهم؟!..، وكيف لا يكون للإعلام موقفاً إيجابياً تجاه أهل الشهداء؟!..،

هل ينتظر وزير الاعلام المفدى أن يأخذ أوامره من مرسي؟!، أم أنه لا يملك الصلاحيات هو والرئيس ويملكها المجلس العسكري بإدارته الفاشلة للأزمات!؟.

الحقيقة إن ما نراه في الإعلام المصري يؤكد وبصدق أنه لازال يخدم آخرين غير المواطن المصري، بما فيه من القنوات الخاصة التي يملك غالبيتها العرب أصحاب رؤوس الأموال الذين يتبعون الأجندات الأمركية تحت وطأة الدولار وعدم مقاومته..، خاصة بعد أن تغيرت الأجندة الأمريكية في عالمنا العربي في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ..

وهذا ما يدعونا للقول بأن الإعلام المصري في مهمة استعمارية !!.

في الحديث عن صياغة الدستور

تكاثر الحديث في الآونة الأخيرة عن الإعتبارات الفنية والعملية المتعلقة بصياغة الدستور أملاً في إقرار الحريات العامة التي كانت منتهكة ما بين جميع السلطات في مصر مبارك، ولا شك أن ذلك يعد تاريخا فارقا في مستقبل هذا الوطن.

ولكن النص على الحريات العامة وإقرارها في صلب الدساتير ليس كافياً للتعرف عليها، وإنما ينبغي الرجوع إلى أرض الواقع في أي دولة..، وهي التشريعات الصادرة بتنظيم هذه الحريات، وبيان كيفية ممارستها..، حتى يمكن الإجابة على سؤال يقول ما مدى اقرار الحريات العامة في تلك الدولة، أو هذا المجتمع؟..، فليس صحيحاً أن مجرد تقرير الحريات العامة في صلب الدساتير يعد ضمانة لها، وإنما الضمانة في المقام الأول تتمثل في الرقابة على دستورية القوانين.

إن ما يجب النظر إليه بدقة هو حقيقة تعد أساساً في صياغة الدساتير، وهي أن المشرع الدستوري يضع الخطوط العريضة للفلسفة الاجتماعية والسياسية المتعلقة بكل حرية من الحريات العامة ولا يتدخل في أمر تفصيلاتها، أو دقائقها.. ولقد عبرت المحكمة الدستورية العليا عن ذلك المعنى بقولها "إن مجلس الشعب هو صاحب الاختصاص الأصيل في التشريع" وحقه في ذلك مطلق..، أما عن رغبة البرلمان بمجلسيه "الشوري والشعب" الهيمنة على عملية صياغة الدستور، يمثل خطراً حقيقياً على توازن السلطات..، وأن في احتكار البرلمان لتلك العملية يأتي على حساب السلطتين التنفيذية والقضائية ويخل بالتوازن بين السلطات وذلك حتى لا نخرج بدستور يعبر عن حزب واحد فقط، وإنما المطلوب هو دستور يعبر عن الأمة بأكملها.

وأن مشاركة أعضاء مجلسى الشعب والشورى فى الجمعية التأسيسية يشوبها البطلان حيث تقتصر مهمة مجلس الشعب على وضع التشريعات،

وإذا قرأنا نص المادة ٣٣ من الإعلان الدستورى نكتشف بجلاء أن اختصاصات مجلس الشعب لا تسمح له مطلقاً بالاقتراب من دائرة المشاركة فى وضع الدستور، حيث نصت على: «يتولى مجلس الشعب فور انتخابه سلطة التشريع، ويقرر السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والموازنة العامة للدولة، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية."

العبرة ليست باكتساب الدستور للشرعية عبر التصويت الشعبي، فقد يكون الجمهور أمياً بذلك، وإنما العبرة بتواجد النخب الحرة التي لا تتأثر بالقوى الداخلية، أو الخارجية حتى يعكس الدستور توجه كافة المكونات الإجتماعية في الدولة الجديدة، ويضمن حقوقها في العيش المشترك على قدم المساواة بطريقة تعبر عن هويتها من ناحية، وعن التوافق المجتمعى على مبادئ أساسية وعامة لإقرار الحقوق والحريات بما يتوافق مع حقوق الإنسان والمواثيق الدولية من ناحية أخرى.

وشوشة في أذن الرئيس مرسي

السيد الرئيس/ محمد مرسي لا يهم المصريون منذ القدم من يحكمهم، فقد حكمهم قبل ذلك صبيان وأطفال وعبيد، فما يهمهم الأ يظلمون في دينهم أو في معتقداتهم أو عاداتهم أو أموالهم أو بفرض هذا أو ذاك عليهم بغير وجه حق .

فالمصريون استقبلوا الحملة الفرنسية بالترحاب ..، عندما شعروا أن في حكم نابليون خلاصاً من ظلم المماليك ..، لكن عندما ضيق عليهم نابليون ودخل بخيوله ساحات الأزهر ثاروا عليه وعلى عسكره وجعلوا حياته في مصر عذاباً وجحيماً ..، وكان ذلك مخالفاً لما حدث مع الأسكندر الذي احترم تقاليدها وعاداتها فنصبه الكهنة ابن الأله آمون واستولى على مصر بلا حرب .

ولقد ذكر نابليون في مذكراته وهو في منفاه بسانت هيلانه "لقد حصل الاسكندر على مصر بإحترامه للعادات والتقاليد المصرية بدلاً من أن يغزوها بمائة ألف جندي مقدوني" .

ومن أجل ذلك لما جاء "كرومر" إلى مصر أيام الإحتلال البريطاني إلى مصر ترك الأزهر والأوقاف والمحاكم الشرعية للخديوي وخفض الضرائب على الفلاحين فكان عصره ذهبياً بالنسبة للفلاح المصري..، وما أن وقعت حادثة دنشواي عام ١٩٠٦ حتى ثار المصريون ضده وضد الإحتلال .

الشخصية المصرية لها خصوصيتها، فكل دولة وقعت تحت الإحتلال تأثرت به سواء في الثقافة أو اللغة أو أسلوب الحياة..، بينما مصر احتلت من قبل فرنسا وبريطانيا وإسرائيل..، ومع ذلك لم تنتشر اللغات بطلاقة عندنا، كالمغرب والجزائر وتشاد، بل إن الإسلام نفسه لم يظهر في مصر، ومع ذلك دافعت عنه وحمت الحضارة الإسلامية كلها من الغزو الصليبي، ثم من الخطر التتاري في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، وأحيت السنة وحافظت عليها من الضياع بعد حريق بغداد، وجعلت من الأزهر أكبر جامعة إسلامية في العالم..، فالذي حمى مصر وقاد الدفاع عنها ضد الغزو الفرنسي في نهاية القرن الثامن عشر، كانوا زعماء الأزهر المسلمون.

والشيعة الفاطمية الذين حكموا مصر أكثر من قرنين لم يستطيعوا تغيير مذاهب المصريين، فبعد زوال حكمهم تحولت كل المساجد في ٢٤ ساعة إلى سنية، حتى الأزهر الذي شيدوه ليروج للفكر الشيعي تحول إلى اكبر منارة للعالم ..

السيد الرئيس من يرجع إلى تاريخ مصر يعرف تماماً أن مصر مرت بفترات ركود وهبوط، إلا أنها كانت تجدد عهدها وتعود مرة أخرى أكثر قوة ومجداً عبر العصور والقرون الخالية ..، فما عليه مصر الآن من انهيار اقتصادي وإنتشار للفاسد والبطالة وإرتفاع في الأسعار، إنما هو من مخلفات عهد مبارك فلابد من التخلص من الرؤوس الكبيرة والقيادات الفاسدة، ومحاكمتهم حتى يكونوا عبرة لغيرهم..

على آية حال لابد، وأن يأتي يوم نأمل أن يكون قريباً ليشعر فيه المواطن المصري بالعدالة والحرية والمساواة الإجتماعية، فلا يكون بيننا من يتقاضى الملايين، وآخرون يعيشون على الملاليم، وأن يشعر الجميع دون استثناء (الغفير والوزير - العامل وصاحب العمل)، بأنهم شركاء في هذا الوطن متساوون في الحقوق والواجبات، فلا يختص أحد بخير هذا البلد دون الآخر .

اتمنى أن تسمعوا نبضات قلوب هذا الشعب المسكين، وأن تكونوا دائماً على وضح الصراط، فلا تترددوا إذا رأيتم معوجاً أن تقوموه مهما كان محله .

المعارك المصطنعة في مصر

أن الإختلاف والتنوع الثقافي مصدر إثراء وتقدم في أي أمة إذا تم إستخدامه من أجل التقدم ثقافياً وإقتصادياً ومهما بلغ الناس من الذكاء والقدرة على تحليل الأمور إلا أنهم مختلفون، وهذا مراد الله فيهم .

ولا شك في أهمية الأختلاف الدائر على الساحة السياسية المصرية فى المرحلة الراهنة بالنسبة لمختلف القوى السياسية نظراً لما له من مردود وخبرة سياسية يفترض الوصول إليها كنتيجة منطقية لذلك..، ولكن هناك فارق بين الإختلاف السياسي والمعارك المصطنعة التي يتورط فيها البعض بسلامة نيته ويحركها طرفي القوى ، وهم المجلس العسكرى من ناحية وجماعة الإخوان المسلمين من ناحية أخرى..، إنني لست مع من يقولون بوجود خطوط حمراء، لابد وأن تراعى، خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير، إلا أن هناك مسلمات لا يجب الإختلاف عليها..، فقد نختلف في مناقشة الظروف المحيطة حول أمور، أو مباديء، أو موضوعات لكن لا يجب أبداً الإختلاف أبداً حول بقاء وعدم بقاء هذه الأمور، فلا تقبل حذفاً، أو تغييراً، أو تبديلا.

مثـــلاً : معركة تغيير "المادة الثانية من الدستور" تلك التي كادت أن تنذر بالفتنة، حيث تجد من يقول بحذفها خوفاً من أن تكون مصر دولة دينية، ومن يقول بتغييرها أو تبديلها بكذا أو كذا ..، على الرغم أن ذلك الأمر شيء لا يقبل الإختلاف حول وجوده في الدستور، فمصر دولة مسلمة، لابد وأن تنبع تشريعاتها وقوانينها من خلفيتها الإسلامية، وذلك من خلال مباديء تؤكد على أن تسن التشريعات والقوانين وفقاً لما لا يخالف تعاليمنا وثقافتنا الشرقية والإسلامية .

االدول الغربية تنص على مباديء من تعاليم المسيحية في دساتيرها، إذن فهل كانت المادة الثانية من الدستور المصري مضموناً لتلك المعركة التي لم تنتهي حتى الآن!؟..

وما يجري حالياً من صراع حول مصر دولة مدنية أم دينية على الرغم من أن مصر بوضعها الحالي هي دولة «مدنية ذات مرجعيــــة إسلامية»، وهو نفس النظام الدستوري الذي انتهجه رسول الله صلى اللـــه عليه وسلم في المدينة المنورة ، حيث كانت دولة مدنية تمارس فيها الحريات، بألوانها المختلفة، ويتم استصدار القرارات بناءً على رأي الأغلبية، وكان تشريعها إسلامي يكفل العدل للمسلم وغير المسلم على حد سواء، وعاش بها المسلمون مع المسيحيين واليهود، فكان مسموحاً لكل من المسيحيين واليهود ممارسة عباداتهم والذهاب لمعابدهم وكنائسهم، ولهم الحرية في إختيار الدين.

وكذلك الحديث الطويل عن حق أبناء الشعب المصري بالخارج في أحقية التصويت من عدمه رغم أن ذلك يعد مبدأ أصيل لابد من إقراره لكل مواطن مصري في الخارج انطلاقاً من الديمقراطية والمساواة ..، وتلك ثبتت بمقتضى الشرع والقانون ومعطى من معطيات حقوق الإنسان لا يقبل المعركة الطويلة التي خاضها الكثير من المصريين، برفع الدعاوى القضائية، بل والتهديد باللجوء إلى القضاء الدولي من أجل الحصول على حق لا يقبل الإختلاف عليه، أو النقاش في مشروعيته للجالية المصرية المهجـــرة بحثـــاً عن لقمـــة العيش..

ولا ننسى المعركة التي قادها الشعب والثوار من أجل عزل الفلول بوجود قانون يقضي بعزل رموز الحزب الوطني، وعلى الرغم من أحقية كل مصري ذلك المطلب، إلا أن المجلس العسكري لم يلبي ذلك المطلب الوطني ويصدر ذلك القانون .

إن الفترة الانتقالية التي تولى فيها المجلس العسكري إدارة شؤون البلاد ترتب عليها الكثير من المعارك المصطنعة والتي كانت نتيجة طبيعية لصمته، أو الإمتناع عن حسمها، وإن ذلك يدعونا للتساءل، هل يغذي المجلس العسكري تلك المعارك!؟.. وما حقيقة الصراع الذي لا أرى سبباً له ولا يصح أن يوصف بشيء سوى أنه "معارك مصطنعة"؟.

إن الشعب المصري يتطلع إلى دولة ديمقراطية متكاملة وذلك لا يتحقق إلا من خلال اجتياز مراحل عديدة، وامتداداً لذلك لا مفر أن نكون مسئولين..، حتى نصل بوطننا إلى بر الأمان وحتى لا يجد الحاقدون علينا في الداخل والخارج مدخلاً لإشعال نيران الفتن من خلال النزاعات على ثوابت تؤدي إلى فتنة محققه..

حفظ الله مصر وشعبها

أرجوك أن تغضب يا سيادة الرئيس

تعليقاً على خطاب الرئيس محمد مرسي الذي جاء به تحذيراً شديد اللهجة لبعض خصومه السياسيين، الذي وصفهم بـ"المتطاولين"، بقوله: "لا يغرنكم حلم الحليم"، لكن يمكن بالقانون وحده أن نردع، لكنني بكل الحب أفضل على كل ذلك المحبة والألفة والعود الكريم إلى الحق".

كامل التقدير والإحترام لكلمات الرئيس، لكن من أخطا في حقك لابد وأن يعاقب ..، لأننا نعيش في دولة القانون ولا مجال للمحبة، أو الكرم الذي يتحدث عنهما الرئيس، والصواب أن من اخطأ لابد وأن يعاقب بالقانون..، وذلك لسبب بسيط جداً لأن الرئيس إذا قصر في تنفيذ وعوده التي وعدها للشعب المصري، فلن يرحمه أحد فمثله في ذلك كمثل من سبقوه ..

سيادة الرئيس لست رب أسرة بل رئيس جمهورية، وإن لك حقوق وواجبات لابد وأن تأخذها كاملة وهي ليست ملكاً لك وحدك..، وإنما هي ملك للشعب أيضاً.

إن حقوق رئيس الدولة في الداخل والخارج تعد إمتداداً للإرادة الشعبية، ولكي تنتج تلك الحقوق ثمرات من واجباتك الوطنية على نحو ما ينبغي أن يكون .

لا أنكر أنني اختلف مع الإخوان في بعض الأشياء، إلا أن ذلك الإختلاف لا يمنعني من أن أعدل فأقول للرئيس إن لك حقوق لابد وأن تنتزعها إن لم تعطى لك..، ولذلك أرجوك أن تغضب على هؤلاء الساسة والإعلاميين من فلول الحزب الوطني المنحل الذين يريدون ضرب الهيبة للسلطات الجديدة في مصر، أياً كانت ويريدون الفشل للجميع لأن الجميع انصرف عنهم، بعد أن كانت مصر كحقل تجارب في أيديهم ..

أرجوك أن تغضب وترتدي ثوب المحاربين على المجلس العسكري وتنتزع صلاحياتك كرئيس جمهورية من بين أنيابه، لأن السواد الأعظم الفقير من الشعب المصري الذي عاني لسنوات طويلة ينتظر إرادة كاملة من رئيسه الذي انتخبه بل ينتظر محارباً من خيرة المحاربين لا يقتصر على الدفاع فقط، ولا يقتصر على أخذ الحيطة والحذر، ولا يضيع لحظة بدون جدوى .

لابد وأن تحدد موقفك أمام الدولة العميقة التي تحارب أي شيء وكل شيء ماعدا نظامها القديم الفاسد الذي تعايشت وتآلفت معه حتى أصبح الفساد في دمها ..، كما تحدد موقفك أمام التيارات المختلفة سياسية وإجتماعية ، وتنغمس فيها لتكون أنت قوة معها..

اغضب فلا يكسب المعارك القائد الجبان، ولا القائدُ الحذرُ، ولا القائدُ الذي لا يريد أن يضحي ، وإنما الغلبة لمن عمل في حدود إمكاناته، ثم قرر نهاية دون تردد أو تفكير محبط وليكن ما يكون .

ولأجل ما سبق أرجوك أن تغضب لأجل أشياء عديدة من أهمها الدولة العميقة الفاسدة المنتشرة في جميع مؤسسات الدولة..، أرجوك أن تغضب على الإعلان الدستوري المكمل الذي اغتصب صلاحياتك وسلطتك التي منحك إياها الشعب، ثم اغتصب إرادة الشعب ومنحها لمجموعة لواءات غير منتخبين، ليفرضوا على الشعب ما يريدون من قوانين.

المجلس العسكري والدكتاتوريـــة تجدد نفسها

اشـتعلت شـرارة الثـورة المـصرية لأن الـشعب المـصري كـان أمـام ديكتاتورية وإستبداد ساقه إلى فساد في كافة المجالات لا يعلم غيبها إلا الله .

لا يختلف عاقل على أن تكون إحدى النتائج المنطقية لأي ثورة هي إعادة ترسيخ حقوق الإنسان التي كانت منتهكة وتوفير الضمانات لإزدهارها..، لكن ذلك كـان خلافاً لما كـان عليه حـال الثورة المصرية التـي أوشك أن ينقضي عامها الأول دون حدوث إصلاح، أو تغيير ملحوظ، أو مكتسبات بحق الشعب المصري، الذي لا زال يكافح حتى الآن من أجل الحريـة والكرامة والعدالة الاجتماعية .

في الحديث عن المنقوص من نتائج الثورة المصرية ينبغي الا نغفل حقيقة هامة وهي أن أكثر القـادرين علـى الحشد حالياً هم التيارات الإسلامية وهي تملك التواصل مع المجلس العسكري دون عناء علماً بأن منهم من لا يمت بـأي صلة للثوار مثل حزب النور (السلفيين)، وذلك خلافاً لم يجري عليه معاملة الثوار الذين كان لهم الفضل في إسقاط نظام مبارك والقضاء عليه في مدة ١٨ يوم..،

فـالكثير مـن الثـوار تمتلـيء بهـم الـسجون العـسكرية، ويحـاكمون أمـام المحاكم العسكرية في غرابة شديدة وتناقض جلي في ظل توفير محاكمة مدنية عادلة لمن افسد الحياة بأكملها في مصـر، كـالمخلوع مبـارك وأعضـاء الحـزب الوطني، إضافة إلى الرأفة بفلول النظام القديم، فلم يصدر حتى الآن قانون العزل السياسي الذي يعد مطلبا لا نقاش في أهميته..

وما وصلت إليه قضية خالد سعيد في ساحات المحاكم والذي أطلق عليه «شهيد الطوارئ» ذلك الشاب الذي أشعل الشرارة الأولى لقيام الثورة من أجل إعلاء كلمة العدل والحق والكرامة، ونبذ العنف والتعذيب وانتهاك حقوق الإنسان.

ثم ما خرج به علينا نائب رئيس الوزراء علي السلمي، وما جاء به من افتئات جديد على إرادة الشعب المصري في صياغة دستور مصر الجديدة، وإقرار الوصاية على كافة المؤسسات التي سيختارها وهو يعدُ التفافًا واعتداءً على الإرادة الشعبية المتمثلة في الإستفتاء على التعديلات الدستورية التي جرت في مارس الماضي، بوثيقة غير دستورية لم يشارك في صياغتها سوى أطراف سياسية بجانب بعض القوى التي يمكن تسميتها "فلول" والتي أحدثت صدمة شديدة بأبناء الشعب المصري وبالكثير جدا من قوى الأحزاب السياسية..، إذن فما الفارق بين عهد مبارك وعهد ما بعد الثورة؟!

ولكي نجنب بلادنا ويلات الفوضى لابد وألا ينسى المجلس العسكري أن الثورات العربية كانت نتيجة للضغط على الشعوب والدكتاتورية والإستبداد، ومن أجل ذلك اناشده الإبتعاد عن إهمال الأرادة الشعبية وضرورة النظر في التوافق الوطني عند كتابة الدستور.

الحرب الباردة على الثوار

الحروب الفكرية من أخطر أساليب الحروب، مقارنة بغيرها من الحروب العسكرية ، خصوصاً أنها تفسد الإنسان ابتداءً والأرض تبعاً.

إن وجه الخطورة على الثورة المصرية، أن من يمثل الثورة المضادة ويدير الحرب الباردة على الثوار هم من داخل حصون الثوار، فالنبال تنطلق عليهم من حيث يأمنون! .

ومجمل الأحوال السياسية في مصر يقرر أن تلك الفترة هي من أخطر الفترات التي مرت بها مصر، سواء أكانت سياسية، أو اقتصادية، أو أمنية(١).

وجه الخطورة على الثورة والثوار يكمن في طريقة إدارة المجلس العسكري للبلاد في فترته الإنتقالية.. البعض يفترض حسن النية في جانب المجلس العسكرية على سند من أن مكانه ثكناته وأنه ليس على علم كافي بالسياسة، والبعض يرى أن المجلس العسكري يرتكب تلك الأخطاء في كثير من الأحيان عن عمد ويصف ذلك بالحرب الباردة على الثورة، وأنا مع هذا الرأي ..

وقد رأينا ذلك في كثير من مواقف المجلس العسكري من خلال التلكؤ في إصدار قانون العزل السياسي لفلول النظام السابق ..، وتم خداع الثوار، والشعب المصري بإغراقه في معارك جانبية ومسائل هامشية بهدف التغطية على هذا القانون ونسيانه تمامًا علماً، بأننا جميعنا نجني نتيجة ذلك التقصير وجراء الإهمال في تطهير مؤسسات الدولة، خاصة مؤسسة الإعلام ومؤسسة الداخلية .

إن ابواق النظام القديم ووجوه النفاق التي سئمناها لا زالت على الساحة، بل تتصدرها كل يوم في وسائل الإعلام، إضافة إلى ذلك سيطرة المجلس

---

(١) المقصود بها الفترة الانتقالية التي تولى فيها المجلس العسكري ادارة البلاد .

العسكري على الإعلام، عندما قام بتعيين وزير الإعلام من العسكريين(١)، وتحول الإعلام بذلك من خادم للوطن إلى خادم لجهة معينة، وقل مثل ذلك عن وزارة الداخلية التي سمعنا كثيراً عن تطهيرها دون أن نرى اثراً ملموسا لذلك.

ومن خلال القيام بتعذيب الثوار وتوقيع كشف العذرية على الفتيات وسحلهن على مرأى ومسمع من العالم واعتقالهن وتعذيبهن في غرف مجلس الشعب»، إضافة إلى المحاكمات العسكرية للمدنيين والثوار..

وأن ما يدعوا إلى الحزن، أنه قد تم محاكمة بعض الثوار عن الإدلاء بارائهم في عدد من المسائل الوطنية على صفحات الفيس بوك وتويتر، وذلك لم يحدث في عهد مبارك نفسه التي قامت عليه الثورة .

وإن أحداث العباسية(٢)، خير دليل على ذلك، عندما جرت اشتباكات في ميدان العباسية بين معتصمين كانوا القرب من مقر وزارة الدفاع للمطالبة بتسليم السلطة للمدنيين، وإلغاء المادة التي تحصن لجنة انتخابات الرئاسة من الطعن..

المجلس العسكري استطاع أن يجعل في مصر طائفة مدللة من التيارات الدينية، فتارة يقومون بالتشكيك في الثوار مدعين عمالتهم وتارة يقولون «إنهم مخربون» ، وكأن المجلس العسكري يعاقب الثوار على ثورتهم..، فليس عدلاً أن يأخذ تبريراً جميلاً على كل يوم سُقِيَتْ فيه الأرض بدماء ثائر، أو ثائرة سمدتها الدماء وأتربة الحجارة المقذوفة وأعيرة الرصاص التي تبيت في صدورهم، أو في عيونهم من هنا وهناك..

إن المجلس العسكري في الواقع يطلق كل يوم سهماً على الثورة محاولاً تشويه صورتها في نظر العامة والبسطاء بل حتى في نظر بعض المثقفين،

---

(١) عندما قام المجلس العسكري بتكليف لواء من الجيش بوزارة الاعلام .

(٢) جرت يوم ٢ مايو ٢٠١٢ في منطقة العباسية، وقع فيها أكثر من ١١ قتيلًا وعشرات الجرحى من طرف المتظاهرين، ومجند بالقوات المسلحة، بحسب مصادر أمنية وطبية، وقد جرت اشتباكات في ميدان العباسية بين معتصمين و«مسلحين مجهولين».

ولذلك لابد أن يكون للشعب وقفة حيال ذلك، فيقرر في اقصى سرعة ترك المجلس العسكري للسلطة في ٢٥ كانون الثاني (يناير) المقبل(١)، حتى تنهض الأمة من ضعفها وإقالة عثرتها وإقامتها في مصاف الأمم القوية بتسليم أمورها الكلية إلى رجال من ساسة تلك الأمة يقيمون فيها القسط، ويرفعون لواء العدل والمساواة، ويغلون أيدي المتسلطين عن التعدي، ويجتثون شجرة النظام القديم من أصولها، ويعممون فيها الأمن، وينشئون المعامل والمصانع، ويسهلون الطرقات ويسعون إلى النهضة..

فلا بديل عن رحيل المجلس العسكري إلى ثكناته خاصة إذا صحت مزاعم البعض بأن المجلس العسكري جاهل بالسياسة، ولست مع ذلك الرأي..

---

(١) المقصود هو نقل السلطة من المجلس العسكرى فى ٢٥ يناير (العيد الأول للثورة) .

السحار يعمل طبيباً مصرياً في أحد المراكز الطبية بمدينة الرياض، وهو أديب قصصي وكاتب مسرحي، يمتد في أبداعه الأدبي للأديب والروائي المعروف عبد الحميد جودة السحار.

أما عن علاقتي بالسحار، فقد ظهرت في تواصلين..، أما التواصل الأول..، وقد كان في السفارة المصرية بالمملكة، وما يمتد إليه من إهتمامتنا في الأدب، سواء أكان شعرياً أم قصصياً، بما في ذلك التواصل من حفلات توقيع الكتب لأصدقائنا من الشعراء والكتّاب..، وأما التواصل الثاني: فقد تمثل في العالم الإلكتروني..، بما يتفرع عنه من الفيس بوك والمواقع الإلكترونية منذ فترة طويلة... إلخ .

رغم أنني لا أريد الاستزادة في هذا الموضع وفي علاقة إنسانية قد لا تفيد القارئ، إلاّ أن ذلك لا يمنعنا من القول، بأن نقول بأن بعض أناس لا يعرفون أنهم كانوا على إنصاف حال، ودماثة أخلاق في أوقات كان يحتاج الوطن فيها إلى ذلك..، وإننا نرغب في أن نتذكرهم ونذكرهم بذلك تكريماً لهم ..، ومن متطلبات ذلك لابد أن نذكرهم في موضع من ذكر العطاء لهذا الوطن ..

كان الدكتور هشام السحار ينصحنا دوماً قبل الثورة في رحلات البر واللقاءات الثقافية، بالابتعاد عن السياسة، فلا جدوى من ذلك خاصة أننا مغتربين، والأنظمة لا تسمح بذلك، لكن رفضنا ذلك وكنا نتحدث، فمن كان يكتب قصيدة سياسية..، ومن كان يكتب قصة يشير فيها إلى الاستبداد، أو الديكتاتورية، أو الفساد، وكأننا نحاول أن نتغلب على ليل الغربة الطويل الشاق بمزيد من المشقة في هموم الوطن، ثم أراد الله أن تنفذ مشيئته في التغيير بتلك الثورة العظيمة على مبارك ونظامه الفاسد، والتي اهتز لعظمتها العالم، واهتزت معها قلوبنا بالإقرار والموافقة، بل وأيدها كلُّ مصري من موقعه، خاصة أن إمكانيات الثوار كانت محدودة..، وفقد وصلت بها الحاجة إلى أنها

كانت تحتاج إلي كل كلمة منا في تدوينة على الفيس بوك، أو تويتر نتفاعل من خلالها مع الشباب الثائر في مصر من مختلف الأحزاب السياسة والانتماءات، إما بالتهدئة أو التصعيد أو للنقل إعتداءات الشرطة على المتظاهرين السلميين، خاصة في الأيام الأولى للثورة وقبل فصل خدمة الإنترنت من قبل عصابة مبارك..

وكان من بيننا مبدعُ لا يمكن أن ننكره، وهو الدكتور السحار بحمارياته الساخرة التي كان لا يقف بها عن معالجة عدد من السلوكيات في الشارع المصري في أيام الثورة..، تلك السلوكيات التي تعددت ما بين سلوكيات بعض الثوار، أو رؤيته في شأن اتجاهاتهم السياسية، أو بعض المآخذ على الشارع المصري في أيام الثورة..، خاصة بعد أن سقطت هيبة القانون، وأصبح الشارع هو الذي يحكم الشارع بما فيه من إيجابيات وسلبيات..

وفي شأن ذلك اتخذ السحار له حماراً حكيماً وأعطاه الإذن في النزول إلى الشارع..، فيأتي له بكل ما فيه من غث وثمين ..، وكأنه يرى أن الأدباء يحتاجون صديقاً يحتمل ليكون بصحبتهم طول الوقت .. فاتخذ من الحمار صديقاً، يأتي إليه يشرح ويناقش، وبعدها إذا فهم الحمار..، فإن ذلك يعد ضمانة تطمئن، بأن الجميع فهم ذلك الأمر، لا أن الأمور تغيرت وأصبحت المشكلة ليست في الفهم..، وإنما أصبحت المشكلة في كيفية التأقلم مع كل ما نراه حولنا من مشكلات وصعاب..، وكيف يمكن أن نحيا وسط كل هذا الكم من المفارقات والأمور العسيرة ..، ولم ير السحار مخلوقاً أكثر من الحمار في تحمل كل ما سبق، ولذلك أخذ يتوكأ عليه في رصد أحوال وظروف كان أكثرها امتداداً للثورة المصرية، حتى أن الحمار رأى في نفسه أنه رجلُ لهذه المرحلة.

محتويات الكتاب

قائمة المصادر والمراجع

* * القرآن الكريم .
* * السنة النبوية المطهرة.
* * التوراة الاصحاح السادس.
* * الشرقيون وعقائدهم للعلامة برتلي سانت هيلر الألماني.
* * النجوم الزاهرة لجمال الدين الأتابكي .
* * تقرير كلية دبي للإدارة الحكومية.
* * تحقيق البطالة، الشرارة، العدد (١٤) .
** جريدة الحياة اللندنية
** جريدة المسائية
** جريدة الشروق
* * جريدة "ينج إنديا".
* * جريدة اليوم السابع .
* * حصاد الغرور للشيخ الغزالي.
* * خطاب الرئيس مرسي لبيريز.
* * رواية أولاد حارتنا لنجيب محفوظ .
* * سنن النسائي.
* * سنن أبن ماجه.
* * سنن أبي داود .
* * صحيح البخاري.
* * مقال الانتقاد للكاتب / مصطفي لطفي المنفلوطي.
* * مقال الأستاذ أحمد بهاء الدين في (يومياته) بالأهرام ١٩٨٩/١١/١٣.
* * نهاية الأرب في فنون الأدب لعبدالوهاب النويري.
* * ويكيبيديا الموسوعة الحرة.
* * The Age article on the world's first court documents

مؤلف الكتاب

** الاسم: محمد جلال عبد الرحمن .
** من مواليد قرية البدرمان التابعة لمركز ديرمواس محافظة المنيا بصعيد مصر .
** يقيم حاليا بالمملكة العربية السعودية .
** حصل بعد الثانوية العامة على الليسانس في الحقوق ، وحاليا طالب بالدراسات العليا دبلومة القانون العام جامعة اسيوط .
** مقيد بنقابة المحامين العامة بمصر (محامي بالاستئناف العالي ومجلس الدولة) .
** مستشار تحكيم ومحكم معتمد .
** مستشار خاص لعدد من كبار الشخصيات ورجال الأعمال في الخارج.

العمل السابق :

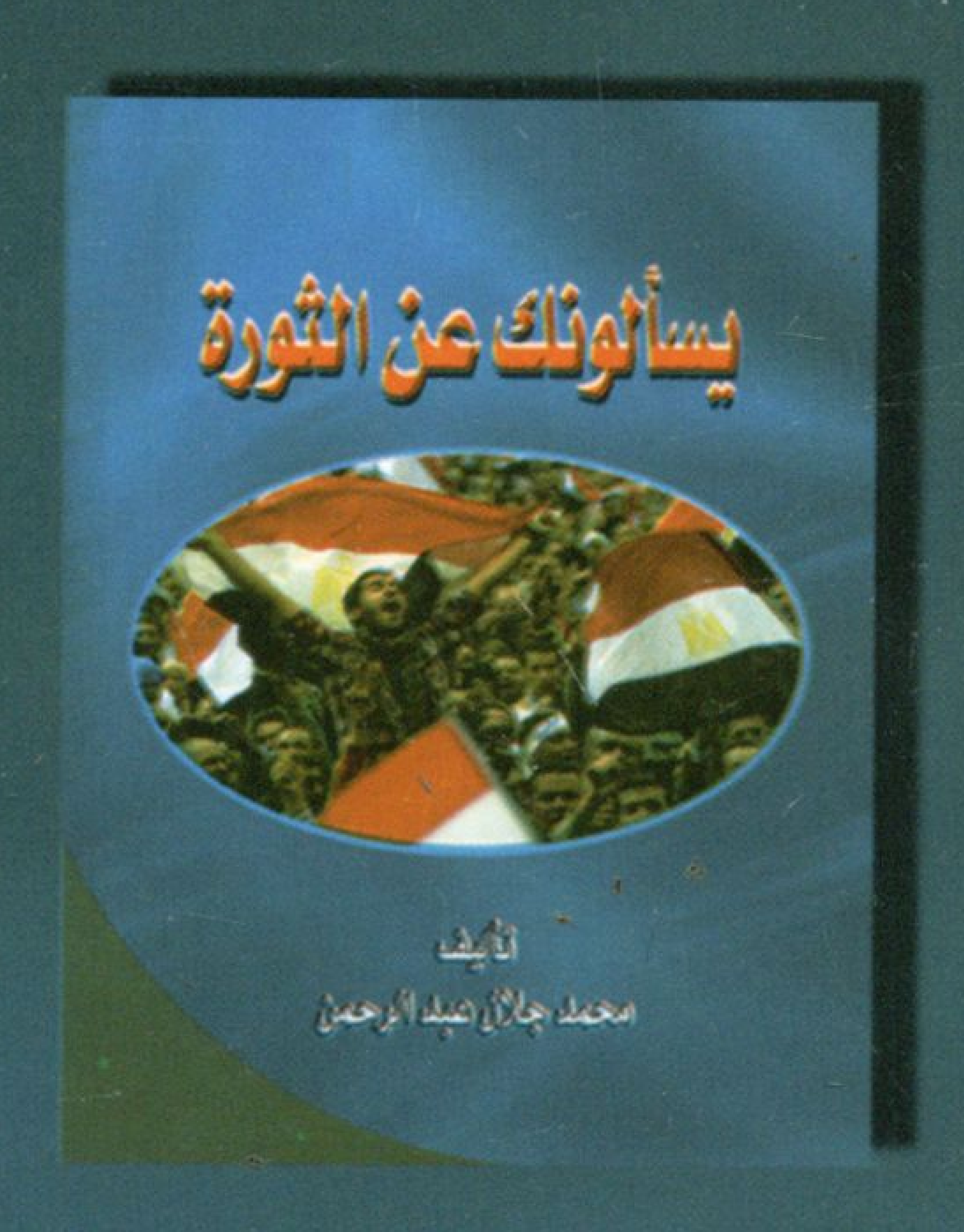
- مستشار قانوني لشركة فونوكيو السياحية بمارينا شرم الشيخ.

العمل الحالي :

- باحث .
- مستشار قانوني المركز العربي للقانون بوزارة الشئون البلدية والقروية فرع منطقة نجران.
- المؤلف له إنتاج كبير في الأدب القصصي، والشعري حيث يقوم بكتابة مختلف المقالات في الفكر السياسي، والاسلامي، والقانوني ونشرت له الكثير من الجرائد العربية مثل: (جريدة الحياة اللندنية بالسعودية - جريدة الجزيرة بالسعودية – صحيفة المرصد بالسعودية - جريدة الأهرام المصرية -جريدة الشروق المصرية – جريدة المسائية المصرية – صحيفة الوطن العربي المصرية –جريدة البديل الالكترونية المصرية - صحيفة أخبار العرب بلندن– مجلة شباب مصر الالكترونية- صحيفة دنيا الرأي الفلسطينية – صحيفة حديث العالم الالكترونية المصرية – صحيفة القلم الحر الالكترونية المصرية).
- كتاب جرائم الإعلام في الفقه الاسلامي والقوانين الوضعية (تحت الطبع).

والله من وراء القصد ،،،

٠٠٩٦٦٥٦١٩٧٥٥٧٥
٠٠٢٠١٢٨٥٧٤٠٧٠٦
ايميل: mm_jalal@hotmail.com







هذا الكتاب لم يولد دفعة واحدة، بل جاء ما أنطوى عليه وأحتواه تباعا، ليرسم معالم إجابية مؤلفة، وهو يتفاعل بعقل خلاق ونفس فياضة بالمشاعر الوطنية الخالصة وذهن صاف رائق، مع الأحداث والوقائع التى مرت مصر منذ ثورة ٢٥ يناير وحتى الآن، وهذا هو الناظم الأساسى بين أشتات الكتاب، والعمود الفقرى الذى يمسك بأطرافه على تنوعها وتعددها .

وتبرهن مادة الكتاب على شيئين، لا يخطئها عقل فهيم ولا تهملها نفس بصيرة،

الأول هو إننا أمام كاتب يمتلك أدواته بأقتدار، سواء جزالة العبارة وسلاستها أو وضوح الفكرة ونصاعتها ناهيك عن إمكانية ظاهرة فى تتبع مسار للبرهنة ، يخدم الفكرة ويعزز الحجة ويأخذ القارئ إلى الأمام، والثانى هو أن الكاتب يتمتع بإحاطة نسبية، يدل عليها تنوع مادة الكتاب بين السياسة والأدب والاقتصاد والإجتماع والدين والفلسفة، ما ينم عن تكوين معرفى جيد لمؤلفه، ورغبة جادة فى إمتلاك ناصية الابداع، ما أستطاع إلى ذلك سبيلاً .

د. عمار على حسن

